مجلة علمية

دراسات وسياسات

مجلة علمية تصدر عن
المركز الليبي للدراسات
العدد الخامس ابريل 2024

المركز الليبي للدراسات
ورسم السياسات

في هذا العـدد

1 ليبيا: تجربة عشر سنوات في المصالحة الوطنية رصد المسار ومحاولة نقد التجربة
2 استراتيجية التعليم الإلكتروني في ليبيا «الواقع، التحديات، معوقات التطبيق، الحلول»
3 المقاربة الأمريكية للأزمة الليبية قراءة نقدية تحليلية لسياسة الرئيس بايدن في ليبيا
4 تقرير "سنتري" عن الأوضاع في ليبيا
5 النمو الاقتصادي الليبي بين نظريات التجارة الخارجية ونموذج بورتر للميزة التنافسية
6 الجغرافيا السياسية لليبيا... الهوية والانعكاسات المعنوية
7 ندوة: أزمة المؤسسة العسكرية والأمنية وسبل إصلاحها
8 متطلبات برامج مكافحة الفساد
9 ملخص كتاب: مقاربات نظرية في السياسات العامة

دراسات وسياسات

دراسات وسياسات

مجلة ربع سنوية تعنى بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا

العدد الخامس ابريل 2024

كل ما ورد في الأوراق يعبر عن رأي الباحثين ولا يتحمل المركز المسؤولية عن مضمونها

الفهرس

1. معايير وضوابط المشاركة في مجلة دراسات وسياسات 4
2. الافتتاحية 5
3. ليبيا: تجربة عشر سنوات في المصالحة الوطنية رصد المسار ومحاولة نقد التجربة 8
4. استراتيجية التعليم الإلكتروني في ليبيا « الواقع – التحديات – معوقات التطبيق – الحلول » . 28
5. المقاربة الأمريكية للأزمة الليبية قراءة نقدية تحليلية لسياسة الرئيس بايدن في ليبيا .. 57
6. تقرير "سنتري" عن الأوضاع في ليبيا 89
7. النمو الاقتصادي الليبي بين نظريات التجارة الخارجية ونموذج بورتر للميزة التنافسية 69
8. الجغرافيا السياسية لليبيا... الهوية والانعكاسات المعنوية 113
9. ندوة: أزمة المؤسسة العسكرية والأمنية وسبل إصلاحها 134
10. متطلبات برامج مكافحة الفساد 151
11. ملخص كتاب: مقاربات نظرية في السياسات العامة..... 174

معايير وضوابط المشاركة في مجلة دراسات وسياسات

هيئة تحرير مجلة دراسات وسياسات ترحب بمشاركة المختصين بالشأن الليبي في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية مع مراعاة الضوابط التالية عند إعداد البحوث والتقارير:

1) ألا تكون المادة قد نشرت من قبل.

2) المادة معدة بتطبيق Word وعدد الكلمات ٥ آلاف كلمة للبحوث و1500 كلمة للتقارير وملخصات الكتب.

3) الخط المعتمد Arabic typesetting حجم 14.

4) تراعي المادة التقسيم والهيكل والضوابط المنهجية العلمية المتعارف عليها في إعداد الأوراق البحثية والاعتماد على المراجع والمصادر الدقيقة وإثباتها كهوامش أسفل كل صفحة على أن تدرج على النحو التالي:

- كتاب عربي: اسم المؤلف ثم عنوان الكتاب ثم مكان النشر واسم الناشر وتاريخ النشر ورقم الصفحة، وعلى الصورة اللاحقة:

المهدي ساسي: أوراق في الاقتصاد الليبي: دراسة تحليلة للاقتصاد الوطني (القاهرة: دار وهبة للطباعة والنشر، 2007)، 29.

-في حال تكرار المصدر يدرج كما يلي: ساسي، أوراق في الاقتصاد الليبي، 42.
-كتاب باللغة الانجليزي: نفس الترتيب للمرجع العربي وعلى الصورة اللاحقة:

Hanna Batatu, The Old Social Class and the Revolutionary Movements of Iraq (Princeton: Princeton University Press, 1978), 40.

-تكرار المرجع: Batatu, The Old Social Class, 44.
-مقالة في دورية عربية: اسم الكاتب وعنوان المقالة واسم الدورية أو الموقع وعدد الإصدار

صلاح الصلاحي، «الثورة في عامها الثالث»، ليبيا المستقبل، السنة الأولى، العدد ١٢.

-تكرار المرجع: الصلاحي، «الثورة في عامها الثالث»، 12.
- مقالة في دورية إنجليزية: بنفس ترتيب المقالة في دورية عربية:

Linda T. Darling, "Contested Territory: Ottoman Holy War in Comparative Context," Studia Islamica, 91 (2000): 145.

-تكرار المرجع : Darling, "Contested Territory," 149.
-خبر أو تقرير في صحيفة يومية، عربية أو أجنبية: ليبيا المستقبل، 11 مايو 2012.

The Guardian, 8 August 2005.

-مراجع الإنترنت تضاف إلى اسم الكاتب وعنوان الدراسة أو البحث أو التقرير أو الخبر أو المقالة أو رابط المادة.

ملاحظة: للمركز الحق في التعديل في المادة بما يناسب سياسات وضابط النشر وفي عدم نشر البحث أو التقرير، على أن يُخطر الباحث في مدى زمنى لا يتعدى أسبوعين من تاريخ الاستلام.

الافتتاحية

لازال المشهد السياسي والاقتصادي والأمني، وجدل السؤال الوطني حول الهوية يتأرجح بين أخذ ورد، وجواب فوق جواب، وسؤال بعد سؤال، ولعلها طبيعة مراحل الانتقال في الثورات، التي غالبا ما يكون انتقالا عسيرا، غير أن ما يميزها في بعدها المعرفي، هو بذل الجهد للخروج من مساحات التحيز والتبرير، إلى فضاءات الإبداع ؛ وذلك بالبحث عن المعالجات الناجعة، وطرح الأسئلة العميقة، التي تروم بعث الإجابات من صمم الواقع المعاش، بكل ما ينطوي عليه من تناقضات وتوافقات ، هذا البعد المعرفي يمهد لصانع القرار بناء تصورات، ورسم سياسات، أقرب ما تكون للحالة الليبية، في وخصوصياتها وتفاصيلها.

يتناول العدد الخامس عددا من الورقات العلمية المهمة منها: «تجربة عشر سنوات في المصالحة الوطنية»، رصدت الورقة المراحل المفصلية للتجربة التصالحية في ليبيا، وطرحت العديد من الأسئلة الراهنة؛ بغية التعرف على العقبات والصعوبات التي حالت دون نجاحها، كما تضمن العدد "استراتيجية التعليم الإلكتروني في ليبيا"، طرحت الورقة فكرة التعليم الإلكتروني كحل أساسي لتطوير المؤسسات التعليمية، وعرّفت ببيئات التعليم الإلكتروني، ومتطلباته، والعوائق التي تعترض انطلاقه، وفي البعد السياسي تناولت ورقة «المقاربة الأمريكية للأزمة الليبية» قراءة موضوعية لمقاربة الرئيس الأمريكي «جو بايدن» للأزمة الليبية، في ظل الخطة الاستراتيجية العشرية؛ لمنع الصراع وتعزيز الاستقرار. كما تناولت ورقة «النمو الاقتصادي الليبي بين نظريات التجارة الخارجية ونموذج «بورتر» للميزة التنافسية»، تلك النظريات التي تربط بين النمو الاقتصادي، والتجارة الخارجية كاستراتيجية النمو القائم على التصدير، واستراتيجية التصدير التي يقودها النمو، وناقشت، كيف أن هذه النظريات يجب عدم المراهنة عليها لتحقيق النمو الاقتصادي في ليبيا. كما استعرضت ورقة «الجغرافيا السياسية لليبيا... الهوية والانعكاسات المعنوية» واقع الجغرافيا السياسية وأدبيات «الجيوبوليتكا»، لتنتقل إلى قراءة واقع الجغرافيا السياسية الليبية، فيما سُمي بـ « الظاهرة الليبية». كما تضمن العدد تقريرا مفصلا حول الندوة التي عقدها المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات، تحت عنوان: «أزمة المؤسسة العسكرية والأمنية، وسبل إصلاحها»، إلى غيرها من الموضوعات الهامة.

يسعدنا تلقي مقترحاتكم ومساهماتكم

رئيس التحرير: صلاح الشامخ

ليبيا: تجربة عشر سنوات في المصالحة الوطنية
رصد المسار ومحاولة نقد التجربة

د. محمد عبدالحفيظ الشيخ
رئيس قسم العلوم السياسية،
الأكاديمية الليبية للدراسات العليا - طرابلس

مقدمة:

أفضت أربعة عقود مضت من هيمنة نظام القذافي وممارساته في ليبيا، وما ارتبط بها من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان إلى ندوب عميقة في الذاكرة الجماعية، وبرغم مرور أكثر من ثلاثة عشر سنة على ثورة 17 فبراير التي عصفت بالنظام السابق، واحتدام الصراع بين فرقاء العمل السياسي، ما تزال عملية المصالحة الحقيقية الشاملة التي تضمن عودة الأمن والاستقرار، والدولة الليبية موحدة بمؤسساتها، تبدو بعيدة المنال.

من الواضح أن واقع الانتقال الديمقراطي في ليبيا لم يكن باليسر ذاته، وهو ما يتطلب مواجهة الماضي وتيسير المصالحة بالاستناد إلى جملة من الإصلاحات، التي تحضر في إطارها مسألة العدالة الانتقالية كمتغير مهم في مسار تحقيق المصالحة الوطنية. مع أهمية وضرورة تحقيق المطالب التي تنشد العدالة والمساواة، في إطار الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. في هذا الوقت نجد أن مسار الانتقال الديمقراطي في ليبيا قد تعثر تعثراً كبيراً، ونتجت عنه حالة من التفكك والاستقطاب المجتمعي، وهنا تظهر أهمية المصالحة بوصفها قضية أساسية لتعديل هذا المسار، وتحقيق الأهداف الرئيسة التي خرج الليبيين من أجلها، وبرغم من أهميتها، فإنها تبدو معقدة ومتشابكة، وخلافية في الوقت نفسه.

ثمة تجاهلاً لمتغيرات الواقع، إذ لا يمكن الحديث عن مصالحة وطنية وهناك إرث إنساني كبير، وتركة من الأحقاد والمظالم لا زالت حتى اليوم تنخر في المجتمع الليبي، وفي وحدة صفه وثوابته الوطنية، وحتى يتم تجاوز مثل هذه التحديات؛ يستوجب معالجة آثار الماضي والتخلص من أعبائه الثقيلة، كنوع من جبر ضرر المجتمع، الذي رزح وتحمل تبعات حقبة النظام السابق، بكل رزاياها ومنغصاتها.

مرت ليبيا خلال السنوات الأخيرة بمراحل صراع واقتتال داخلي وعنف متطرف؛ إذ تبيّن أن البلاد تواجه تحديات كثيرة تتصل بتاريخها ومكّوناتها الاقتصادية

والاجتماعية، وبما ترتب على تركة القذافي والثورة ضده، والظروف والأوضاع التي نجمت عن الإطاحة به، مما أسهم في خلق حالة استقطاب حاد بين المكونات الليبية، وما ولّدته من شرخ اجتماعي واضح. ناهيك عن التحديات المرتبطة بالعدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية، التي لم يتم تنفيذ أي من استحقاقاتها؛ برغم إقرار قانون العدالة الانتقالية في سبتمبر 2013. فمن دون الكشف عن الحقيقة والسعي الجاد وراء الإنصاف، لا يمكن أن يخلق الأجواء المواتية، التي يمكن للمصالحة والسلم الأهلي أن يزدهر في كنفها.

كل ذلك عمّق التناقضات، وهدد الاستقرار، وأدخل البلاد في دوامة من الأزمات عنوانها: العنف، الفساد، إضافة إلى ملامح الاستبداد؛ جراء تناحر النخب السياسية الحاكمة على المصالح الضيقة، الذي بات ينتج في كل مرة حكومات متصارعة، لم تستطع حتى اللحظة تحقيق الأمن والاستقرار، والدولة موحدة بمؤسساتها؛ وهو ما انعكس سلباً على حياة المواطن، الذي بات يدفع يومياً الثمن بحياته، وجعل تجربة المصالحة بعد مرور تجربة أكثر من ثلاثة عشر سنة هشّة، والمجتمع غير متماسك، في ظل تراجع المواطنة أمام الولاءات الضيقة، وتزداد الأوضاع تعقيداً أكثر مع التدخلات الخارجية العبثية في المشهد الليبي.

إن من شأن مصالحة حقيقية وعميقة أن تسهم في خلق توافقات وطنية؛ تعيد بناء الصرح المؤسساتي، بحيث تغيب فيه وتنصهر الأبعاد المناطقية، والجهوية، والقبلية، التي كانت ولا زالت تقف حائلاً أمام أي جهود لتحقيق المصالحة الوطنية في ليبيا.

تهدف الدراسة من خلال ذلك، إلى:

1- تسليط الضوء على المصالحة الوطنية في بلد لا زال يعيش في طور الانتقال الديمقراطي، بعدما ظل يرزح طوال أكثر من أربعة عقود تحت نير الاستبداد، وفي مواجهة تحدي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، التي ارتكبت أثناء ثورة السابع عشر من فبراير وما بعدها.
2- رصد المراحل المفصلية للتجربة التصالحية الليبية بكل تفاصيلها؛ ومن ثم مساءلتها بغية التعرّف على الثغرات والصعوبات التي أدت إلى تعثرها، وحالت دون نجاحها.
3- توضيح الاستراتيجيات والآليات التي وظفتها الحكومات الليبية المتعاقبة في هذا الميدان، وما إذا كانت تتناسب مع حجم التركة الثقيلة من انتهاكات الماضي الواسعة لحقوق الإنسان، وإبراز أوجه القصور التي تشكو منها تلك الأليات.

4-محاولة في نقد التجربة من أجل التأسيس لأفق جديد للمصالحة الشاملة والعميقة؛ بحيث تقود إلى تحقيق الأمن، والاستقرار، والحفاظ على كيان الدولة.

على هذا الأساس، تروم هذه الدراسة الحفر في تجربة المصالحة الوطنية في ليبيا على مدار السنوات الأخيرة، والوقوف على كل تطوراتها وتفاصيلها؛ ومن ثم فك شفرة الصعوبات التي حالت دون تحقيق أي انجاز يذكر في هذا المسار، وهذا ما يدفعنا إلى الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما هي المراحل والمحطات المفصلية التي مرت بها التجربة التصالحية في ليبيا؟
- هل الاستراتيجيات والآليات التي وظفتها الحكومات الليبية المتعاقبة تتناسب مع حجم التركة المثقلة بالانتهاكات والتجاوزات؟ وما هي أوجه القصور التي تشكو منها تلك الآليات؟
- ما هي التحديات الماثلة التي أعاقت ولا زالت تعيق انجاز مصالحة وطنية شاملة في ليبيا؟

تستند الدراسة إلى الفرضيات التالية:

- لا يبدو أن هناك تناسبا بين التركة المثقلة بالانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان في ليبيا من جهة، وما أنجز من خطوات فيما يتعلق بجهود المصالحة الوطنية، التي كانت تشكو من أوجه قصور؛ أثرت في قدرتها على شفاء كدمات النسيج الاجتماعي، وصنع أمن وسلام مستدامين.
- لن تثمر جهود المصالحة الوطنية في ليبيا من دون كبح جماح التدخلات الخارجية العبثية للواقع الليبي الحالي، وهذا يقتضي تحكيم مقاربة سياسية تجنب البلد الكثير من الخسائر والتهديدات، التي يساهم الخارج كثيراً في استمرارها.

وتتوسل الدراسة بمنهج تاريخي وتحليلي يهتم برصد وتحليل الوقائع، والديناميات، والتفاعلات المتعاقبة، التي رسمت الظروف، وهيأت فرصة الانتقال من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي، وتحكّمت في الوقت نفسه، في هامش فعل مُهندسي المصالحة الوطنية. إذ لم يجرِ الانتقال الذي باشرته ليبيا في ظل انهيار نظام القذافي؛ لذلك بدت مسارات مسلسل المَصالحة، وصيغة العدالة الانتقالية؛ مرتهنة بدرجة كبيرة لمنطق التوافق بين النخبة السياسية؛ الأمر الذي غذّى مشاعر الإحساس بالإحباط والظلم؛

ومن ثم عرقلة جهود المصالحة.

للإجابة على التساؤلات، فقد تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:
أولاً: في مفهوم المصالحة الوطنية.
ثانياً: مراحل المصالحة الوطنية ومساراتها.
ثالثاً: تحديات تواجه المصالحة الوطنية في ليبيا.
رابعاً: في نقد التجربة من أجل التأسيس لأفق جديد للتصالح.
خامساً: متطلبات انجاز المصالحة في ليبيا.

أولاً: في مفهوم المصالحة الوطنية:

عادة ما تنشأ المصالحة بوصفها فعل يفترض توافر طرفين أو أكثر، نشب بينهم حالة من العداء أو الخصومة، وهو ما يتطلب تحقيق المصالحة بينهما، التي تتم إما بمبادرة وتنازل من أحد الطرفين المتخاصمين، أو من كلاهما، وقد يتدّخل طرف ثالث من خلال الوساطة؛ لتقريب وجهات النظر بين المتخاصمين.[1]

وفي سياق تحديد المفهوم، فإن المصالحة تعني في أبسط معانيها، «عملية للتوافق الوطني، تنشأ على أساسها علاقة تسامح وعدل بين كافة شرائح المجتمع المختلفة، مبنية على طي صفحة الماضي المرير بكل آلامه؛ ومن ثم تحقيق التعايش السلمي في المجتمع ككل؛ بما يضمن الانتقال الديمقراطي، من خلال آليات محددة، ووفق مجموعة من الإجراءات». وإذا ما فشلت الجهود لتحقيق المصالحة، سوف تجهض عملية الانتقال الديمقراطي في البلاد[2]. مع التنبيه إلى أنه لا توجد معايير محددة مسبقاً لتحقيق المصالحة، إذ تخضع هذه الإجراءات لطبيعة المجتمعات وطبيعة الصراعات، فكل مجتمع أو بلد له خصوصيته وظروفه وتجربته الخاصة؛ وعليه يبقى الحوار وحده الكفيل بتحديد هذه الإجراءات؛ للوصول إلى المصالحة الوطنية الشاملة.

وتجدر الإشارة إلى وجود ترابط وثيق الصلة بين المصالحة وعملية الانتقال الديمقراطي. لا ريب في أن المصالحة تختلف باختلاف السياق وطبيعة الصراع، لكنها تتأثر بنمط وطبيعة الانتقال. فالمصالحة والانتقال الديمقراطي متشابكان، وبينهما اعتماد متبادل، فمن ناحية، تحتاج المصالحة إلى حد أدنى من العدالة الاجتماعية، والمشاركة في السلطة السياسية والاجتماعية، فضلاً عن بيئة داعمة لحقوق الإنسان. ومن ناحية أخرى، تضع المصالحة الأساس اللازم لنجاح الانتقال الديمقراطي؛ من

(1) الطاهر سعود، المصالحة الوطنية في الجزائر: التجربة والمكاسب، مجلة سياسات عربية، العدد 34، سبتمبر 2018، ص:42.
(2) محمد عبدالحفيظ الشيخ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011، مجلة المستقبل العربي، السنة 37، العدد431، يناير 2015، ص:100.

خلال عملية إعادة بناء الثقة والتعاون، والعلاقة الصحية بين بعض الأفراد وبعضهم الآخر، وبينهم وبين الدولة.

وفي المنحى ذاته، تعرّف المصالحة على أنها، سيرورة من الوفاق، وطمأنة الرأي العام في بلد ما، بعد حدث أليم يكون قد أصاب تاريخها الحديث. ويتأتى ذلك من خلال السماح للضحايا بالتعبير الصريح، وحث الفاعلين الآخرين على الاعتراف بما ارتكبوا من أفعال؛ بهدف تحقيق الشعور بالانتماء إلى كيان واحد؛ ومن ثم القبول بالعيش المشترك؛ بالعمل على تجنب تكرار تلك المآسي الوطنية.[3]

فالمصالحة نمط علائقي، تبدأ عندما يتحقق سلام يُنهي الصراع، ولو بصورة مؤقتة، أي العملية التي من خلالها التعامل مع مظالم أطراف الصراع؛ بهدف إعادة مفهمة وتعريف علاقاتها، وإقامة عقد اجتماعي جديد. فالمصالحة إذن؛ تهدف إلى بناء أو إعادة بناء العلاقة بين الجماعات والأفراد في المجتمع (مصالحة بين أطياف المجتمع كافة)، وأيضاً بين الدولة ومواطنيها (مصالحة بين الدولة والمجتمع).[4]

هذه العلاقة لا بُد أن تبدأ بالمصارحة قبل المصالحة؛ من خلال تشكيل لجان الحقيقة والمصالحة، تضطلع بمهمة التحقيق في مسائل تتعلق بالمفقودين، والمجازر الجماعية وأعمال الاغتيال المرتكبة بحق الضحايا، وإعادة الاعتبار للمتضررين، وتعويضهم، ووقف كل أشكال الضغط والممارسات التعسفية بحق المتضررين. مع اقتران ذلك بالعفو اللازم؛ لبناء شبكة جديدة من العلاقات بين المواطنين والحكومة، تقوم على أساس المواطنة وسيادة القانون؛ حتى يتحقق السلام من خلال توافر الأمن لكل الأطراف؛ ومن ثم التوجه نحو الحياة الكريمة التي ينشدها الجميع.[5]

وفي السياق ذاته، تعبّر المصالحة الوطنية عن طريقة للتعايش بين الأعداء السابقين، ورأب الصدع ونسيان الماضي المرير بكل جراحاته وآلامه؛ ومن ثم الاستعداد لطي صفحته، من خلال الوقف الفوري للعنف، للوصول إلى حالة السلم المستقر عبر تحويل العلاقات من طابعها العدائي إلى طابعها التراحمي، باستحداث حالات، أو وضع يتيح اعتياد الأطراف المتنازعة بالعيش المشترك، في ظل العلاقات الجديدة (عقد اجتماعي جديد)، التي يتم ترسيخها عبر آلية حل النزاع[6]. وعلاوة على ما سبق، فالمصالحة أيضاً

(3) سعود، المصالحة الوطنية في الجزائر، ص:42.
(4) مروة فكري، مصالحات غير مكتملة: قراءة نقدية في كتاب «ثورات لم تنته»: اليمن وليبيا وتونس بعد الربيع العربي، مجلة سياسات عربية، العدد38، أيار/مايو 2019، ص:129.
(5) سعود، المصالحة الوطنية في الجزائر، ص: 42-43.
(6) السنوسي بسيكري، المصالحة الوطنية الحاضرة الغائبة، عربي 21، 12 أغسطس 2016، تاريخ الدخول 2023/12/8.

هي فضاء تلتقي فيه الحقيقة، والعدالة، والاحترام، والأمن، لكن تبقى فاعلية مسارها مرهونة بدرجة الدمج التي يمكن تحقيقها بين هذه العناصر الأساسية، فالمصالحة الحقيقية هي التي تدمج تلك الأبعاد تماماً، وتُحدث تحولات ثقافية ومجتمعية حقيقية وعميقة؛ تصل إلى رسم رؤية كلية للنزاع المشترك.

بالمقابل، لا تنقل المصالحة المجتمع بسرعة أو بسهولة إلى وضع مثالي، من هنا، فإن معرفة الحقيقة، وجبر الضرر، والتطهير المؤسسي، والعدالة التصالحية، التي يمكن تسميتها باقترابات المصالحة قصيرة المدى، من شأنها خلق الظروف المواتية وتعزيز فرص المصالحة، ولكن تبقى هناك حاجة إلى اقترابات طويلة المدى، التي تهدف إلى تغيير التوجهات والسلوك اللذين أفرزا حالة الصراع. وبرغم أن هذه العملية صعبة المراس والتحقق؛ بالنظر إلى حجم التراكمات من الحقد والكراهية والعداء والضغائن الناجمة عن سنوات الصراع، فهي ضرورية وتستلزم عملية تغيير، أو تأهيل نفسي وثقافي عميقة للمعتقدات والسلوك. مع الإشارة إلى أهمية تحريك المؤسسات الدينية؛ لترسيخ قيم التسامح والحث على العفو، ولتغليب منطق المصلحة العامة، وهي آليات مهمة لتصريف النزاع؛ ولإشاعة أجواء من المحبة والانسجام بين أبناء المكونات الاجتماعية المختلفة.[7]

ثانياً: محطات المصالحة الوطنية في ليبيا ومساراتها:

شهدت عملية المصالحة في ليبيا محطّات ومسارات متعدّدة، واختلفت مضامينها ومخرجاتها. لم تفلح معظم محاولات الأمم المتحدة في تحقيق أي اختراق يذكر، أي تذويب الأزمة القائمة بين فرقاء العمل السياسي الليبي، كما تعثر تطبيق الاتفاقيات الموقعة بين طرفي الانقسام (مجلس النواب، والمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني)، وظلت روزنامة المصالحة مفتوحة ومستمرة، وتنتقل من بلد إلى آخر، بدءاً من الصخيرات فباريس والقاهرة وغدامس وتونس وجنيف، وبوزنيقة، وغيرها، واستمر الجدل حول أنجع السبل إلى واقع يمكن من خلاله أن ينعم الليبيّون بسلام منصف ومستدام.

1. المصالحة الوطنية الليبية وفق المبادرات المحلية:

جرت محاولات كثيرة في ليبيا بهدف إجراء مصالحة بين مدن وقبائل بعينها، إلا

https://bit.ly/3blNDtt

(7) علي عبد اللطيف أحميدة، دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق، الجزء الثاني من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي، يناير 2020، متاح على الرابط: https://2u.pw/f241K1Z

أنها فوجئت بالرفض القاطع. وظل ملف المصالحة بين «مصراته وتاورغاء» بشكل خاص الملف الشائك والمعقّد الذي لم يجد طريقه إلى الحل لسنوات عدة ما بعد ثورة فبراير، وهو ما جعل مسألة المصالحة الوطنية، وبناء الدولة الجديدة تواجه تحديات هائلة أثبتت، أنها عصية على أية معالجة، قبل إحقاق الحق، وتقديم الجناة إلى العدالة؛ لينالوا جزاءهم.[8]

تفاقمت الأزمة بعد استمرار المجموعات المسلحة التابعة لمدينة مصراته في منع أهالي تاورغاء من العودة إلى ديارهم، بعد أن أقدم المقاتلون المؤيدون لنظام القذافي على ارتكاب انتهاكات جسيمة وخطيرة بحق أهالي مدينة مصراتة. بيد أن أهالي الأخيرة وجدوا الفرصة سانحة، وأجبروا جميع سكان تاورغاء البالغ عددهم 42,000 على مغادرة المدينة، التي أضحت مهجورة بالكامل. رغم إعلان حكومة الوفاق الوطني السابقة برئاسة فائز السراج في 19 يونيو 2017، أنها صادقت على اتفاق، بوساطة الأمم المتحدة، بين مدينتي مصراتة وتاورغاء لإنهاء خلافاتهم والسماح لسكان تاورغاء بالعودة إلى ديارهم، لكن ذلك لم يحصل، واستمرت المجموعات المسلحة في تعنتها من خلال منع العائلات النازحة من العودة إلى ديارها في تاورغاء.[9]

بيد أن هذه المسألة وجدت طريقها إلى الحل، وتحققت المصالحة الأهلية بين مدينتي مصراته وتاورغاء، بمعزل عن السلطة الحاكمة في البلاد، وبإشراف من الحكماء والأعيان من الطرفين، وقد ترجمت تلك الخطوات بعودة أهالي تاورغاء إلى مدينتهم، بعد أن هجّروا منها قسراً نتيجة الحرب في عام 2011، وهو ما يشير إلى قدرة الليبيين كمجتمع على التصالح، وجبر الأضرار، وتجاوز الماضي بكل آلامه وأحقاده.[10]

يجب أن نضع في عين الاعتبار تعدد أطراف المصالحة الوطنية في ليبيا، وأنهم لا يقتصرون على قبيلة أو منطقة أو فصيل معيّن، وبالتالي، تتعدد صور المصالحة المطلوبة. فهناك مصالحة يجب أن تجري بين رموز النظام السابق وفئات عديدة من المجتمع الليبي ممن عانوا من الظلم والتعذيب، أو الاعتقال التعسفي والإقصاء والتهميش في ظل النظام السابق، ويتفرع عنها مصالحة بين ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ورموزه الأمنية التي ارتكبت تلك الانتهاكات، ثم تأتي المصالحة الأهم

(8) طارق متري، مسالك وعرة، سنتان في ليبيا ومن أجلها (بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، 2015)، ص:70.

(9) إبراهيم شرقية، إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية، دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة،رقم 9، ديسمبر 2013. https://2u.pw/3nxsvgf

(10) المصالحة الوطنية بين الضرورة والتسييس، التقرير الأسبوعي، المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات، 21 مارس 2023، تاريخ الدخول 2023/12/8

.

والأصعب وخصوصاً بعد اندلاع ثورة 17 فبراير بين أطياف المجتمع الليبي التي ساندت ووقفت مع النظام السابق وساهمت في استمراره، وبين الأغلبية التي قاومت النظام الاستبدادي بطرائق مختلفة.

تأتي بعد ذلك المصالحة الكبرى التي تهدف إلى إزالة حالة الاحتقان القبلي والانقسام المجتمعي الحاد بعد عام 2014، حيث أخذ الصراع منعطفاً خطيراً، بفعل الانقسام والتشظي السياسي في البلاد، في ظل عدم وجود سلطة مركزية تملك القرار السياسي، وتكون وحدها قادرة على جعل مشروع المصالحة مشروع دولة، إضافة إلى الهجوم الذي شنّته قوات خليفة حفتر على العاصمة طرابلس، وما نتج عنها من صدامات دموية مسلحة مع قوات حكومة الوفاق الوطني السابقة، سرعان ما تطورت إلى ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان؛ كما هي معروفة في الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية.[11]

توالت مساعي المجلس الرئاسي لإنجاز المصالحة، حيث صرح رئيسه «محمد المنفي»، إن المصالحة تعد من أهم مفردات أي تسوية سياسية تهدف لطي صفحة الماضي، وتجاوز أسباب الخلاف والانقسام، وتحقيق العدالة التصالحية بعيداً عن التشفي والانتقام. في هذا الإطار، وقع الاختيار على عدد من الخبراء والنشطاء في يناير 2023، وتم تنظيم الملتقى التحضيري للمصالحة الوطنية بإشراف نائب الرئيس «عبد الله اللافي»00000000. بيد أن الملتقى شهد جدل واسع على بعض النقاط من قبل المتحاورين. وفضلاً عما تقدم، كشفت ردود الفعل حول الملتقى أن مقاربة المصالحة الوطنية وفق رؤية المجلس الرئاسي غير واضحة المعالم من حيث الأهداف والآليات، كما اتضح استغلال بعض الأطراف للمصالحة كأداة للحصول على امتيازات ومناصب، ولم تظهر رغبة حقيقية في رأب الصدع الاجتماعي، وردم فجوة التباين بين المكونات الليبية.[12]

2- المصالحة الوطنية وفق مقاربة الحل الأممي.

شهدت عملية المصالحة الوطنية في ليبيا، محطّات ومسارات متعدّدة، واختلفت مضامينها ومخرجاتها، بدءاً من الاتفاق السياسي «بالصخيرات» عام 2015، باريس، فبرلين، وجنيف، والقاهرة، ثم بوزنيقة. وظلت روزنامة المصالحة مفتوحة ومستمرة، وتنتقل من بلد لآخر. واستمر الجدل حول أنجع السبل إلى واقع يعيد الطريق لتسوية سياسية، وتهيئة الأجواء لتدّخل فاعل بعد تجربة غير تصالحيّة من وباء التدّخلات

(11) الشيخ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا، ص:102 ـ 103.
(12) المصالحة الوطنية بين الضرورة والتسييس، مرجع سابق.

السابقة، بحيث يمكن من خلالها أن ينعم الليبيّون بسلام منصف ومستدام.

شكّل اتفاق الصخيرات عند توقيعه في ديسمبر2015، نجاحاً مهماً في طريق حل الأزمة، بعد أن دفعت البعثة الأمميّة أطراف النزاع الليبي إلى الحوار بدعم إقليمي ودولي. لكن بالحكم على النتائج التي أفضى إليها تطبيق الاتفاق السياسي، لم ينجح في تحقيق الاستقرار السياسي، ومنع الصراع من أن يأخذ أشكالاً عنيفة. لكن المتحاورين الذين وصلوا إلى مرحلة التوقيع على اتفاق التسوية، لم يتمكنوا من تحقيق المصالحة الشاملة، ووضع حدّ للصراع الداخلي.[13]

وهكذا بدلاً من أن يمثل الاتفاق السياسي بداية مرحلة جديدة من التوافق، أصبح يمثل سبباً رئيساً في تعميق الانقسام الاجتماعي، وكرّس على نحو خاص التباين بين الأطراف المتصارعة في شرق البلاد وغربها، وفضلاً عن ذلك، خلق خريطة كثيرة التشظي، وهو ما سمح بمزيد من التدخّلات الخارجية. والنتيجة كما رأيناها، خلال العقد الأخير، حكومتان في البلاد، هيمنت أولاهما على الغرب الليبي، بينما هيمنت الأخرى على شرق البلاد، وتداخلت في نطاقهما ليست السياسة والأيديولوجيا فقط، وإنما أيضاً المصالح، والأجندات السياسية والأمنية والاقتصادية المحلية والخارجية، في إطار التجاذب الكبير.

لا بُدّ من الإشارة إلى التناقض الذي صار يميّز مواقف القوى الخارجية، فمن جهة تدعو لحل سياسي للأزمة الليبية وتؤيد اتفاق «الصخيرات» ومخرجاته، ودعم جهود البعثة الأممية؛ بهدف تحقيق مقاربة واقعية لجمع الفرقاء الليبيين، وفي الوقت نفسه، تذّكي الصراع من خلال التصعيد الميداني العسكري، لعرقلة مسار الحّل السياسي السلمّي وشلّه.[14]

من المُفيد التذكير هنا، إن اتفاق الصخيرات الذي رعته المنظمة الأممية، شكلّ أول درجة في سلم تعثر جهود المصالحة، إذ لم يؤسس إلا لتمكين بعض القوى الجهوية والسياسية الناتجة عن ثورة 17 فبراير، فقد كانت النتيجة الأبرز تعميق الخلافات بمستويات متعددة شملت: الجهوية، والإثنية، الهويتية، والاجتماعية، والاقتصادية، مثلما رفعت من درجة ونطاق التدخل الخارجي، الذي ساهم في زيادة حدة الانقسام واستعصاء الأزمة على الحل، وبالتالي عجزت الأطراف الليبية عن التحرك بصفة مستقلة، فدخلت في حرب بالوكالة.

(13) أحمد قاسم حسين، دور القوى الخارجية في العملية السياسية: حالة ليبيا ما بعد الاتفاق السياسي «الصخيرات»، سياسات عربية، العدد36، يناير 2019، ص: 23-24.
(14) المرجع نفسه، ص:25.

مع استمرار الجهود الأممية بهدف إخراج البلاد من أزمتها العميقة، أعلن المبعوث الأممي السابق إلى ليبيا «غسان سلامة»، عن تنظيم «الملتقى الوطني الجامع» في مدينة غدامس، في منتصف أبريل 2019، وأبدت البعثة الأممية حرصها على عدم استثناء أي طرف، ووجهت الدعوة إلى مختلف الشرائح السياسية الليبية.[15] إلا أن تعاظم الصراع العسكري ودخوله مرحلة حرجة مع بدء قوات خليفة حفتر هجوماً شاملاً على العاصمة طرابلس في الرابع من أبريل 2019، وهو ما أسفر عن إضاعة الفرصة أمام الجهود الأممية المكثفة، لاستكشاف مواقف الفرقاء الليبيين من التسوية والمصالحة.[16]

وسط حراك دبلوماسي حثيث حول ليبيا، عُقد في 10 يناير 2020، مؤتمر برلين، كان هدفه تسريع الجهود لتحقيق وقف إطلاق النار بين طرفي النزاع الليبي، وكذا إلزام القوى الخارجية بوقف دعم الأطراف الليبية بالسلاح والعتاد، والدفع نحو حل سلمّي للأزمة[17]. إلا أنه فشل في تحقيق ذلك، إذ لم تفِ القوى الفاعلة بتعّهداتها المتعلقة بإنهاء التدخلات الخارجية في الأزمة الليبية، بل ذهبت تركيا أبعد من ذلك؛ إذ شرعت بالتدخل المباشر والمُعلن والنوعي، استهدفت من خلاله قوات حفتر وخطوط إمداده وقواعده، اضطرت بعدها إلى الانسحاب من محيط طرابلس إلى حدود سرت شرقاً والجفرة جنوباً[18]. ولولا ضغوطات المجتمع الدولي، وإعلان القيادة المصرية في 20 يونيو 2020 بشكل حاسم أن سرت والجفرة خط أحمر بالنسبة لمصر، لا يمكن لقوات حكومة الوفاق والقوى الداعمة لها تجاوزه، لكانت قوات الأخيرة قد وصلت تخوم بنغازي، وهو ما يزيد الوضع الليبي تعقيداً، وربما يجرّ البلد إلى كارثة حقيقية.[19]

---

(15) خالد محمود، سلامة: الملتقى الوطني الجامع سيعقد في غدامس منتصف أبريل المقبل، الشرق الأوسط، العدد14723، 21 مارس 2019، تاريخ الدخول 2023/12/10. https://bit.ly/3licsKG

(16)الحسين العلوي، الأزمة الليبية بين صراع الإرادات الدولية والانقسام الداخلي، مركز الجزيرة للدراسات، 21 ديسمبر 2020، تاريخ الدخول 2023/12/11.

https://bit.ly/3pn9zck

(17) حسين مصطفى، مؤتمر برلين حول ليبيا.. عقدة السلاح تتصدر وتشكيك بجدواه، عربي21، 4 أكتوبر2020، تاريخ الدخول 2023/12/8.

https://bit.ly/3vp0HHg

(18) التدخل التركي في ليبيا: المحددات والتحديات، مركز الإمارات للسياسات، 4 أغسطس 2020. تاريخ الدخول 2023/12/11.

https://bit.ly/3nYJ91G

(19) رخا أحمد حسن، معوقات على مسار التسوية السياسية للأزمة الليبية، مجلة شؤون عربية، العدد187، سبتمبر 2021. تاريخ الدخول 2023/12/11.

http://bit.ly/3urnrWT

يبدو أن معطيات المشهد الليبي نحو حلحلة الأزمة الراهنة جاءت بجهد المبعوثة الأممية السابقة «ستيفاني وليامز»، مع الحضور الأمريكي القوي والفاعل على خط التسوية. وعلى إثره، توصل طرفي النزاع الليبي إلى اتفاق دائم وشامل لإطلاق النار، وتشكيل لجنة عسكرية ليبية مشتركة (5+5)، برعاية البعثة الأممية، وبدعم قوى دولية وإقليمية، أثمرت في نهاية المطاف، عن تشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة «عبد الحميد الدبيبة» لإدارة شؤون البلاد، على أن تعقبها انتخابات رئاسية وبرلمانية في مدة أقصاها تسعة أشهر، إلا أن الحكومة التي نجمت عن الاتفاق السياسي الليبي في جنيف 2021، لم تتمكن من تحقيق ما وعدت به.[20]

من اللافت للانتباه؛ إن جهود الأمم المتحدة وبعثتها الخاصة بالدعم في ليبيا لم تفلح حتى الآن في تجاوز المعضلات التي تمثل جوهر الأزمة الليبية، ولم تنجح إلا في تقديم تصورات وخرائط طريق لتقاسم السلطة من خلال الترتيبات التي لم تسهم إلا في زيادة عدد المكونات أو عناصر الأزمة السياسية، وهو ما أدى إلى المزيد من الانقسام والاقتتال، والمصالحة متعثرة ولا تتقدم إلى الأمام. لو كانت البعثة الأممية فعلاً بصدد طرح حل حقيقي لمعادلة واقعية، أن تدعم الحكومة الشرعية في بسط سيطرتها على كامل التراب الليبي، ونزع سلاح الجماعات والمليشيات المسلحة خارج سلطة الدولة، والمساعدة في خروج كل القوات الأجنبية من البلاد، بما يسهم في إعادة الأمن، وتثبيت دعائم الاستقرار في ظل كيان موحد وفقاً لمخرجات الاتفاق السياسي الليبي، الذي رأى النور مع بواكير 2021 بتوافق كل القوى السياسية، عندها يمكن الحديث عن مقاربة أممية واقعية ومقبولة وقابلة للطرح والنقاش.

ثالثاً: تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا:

حتى كتابة هذه السطور، لم يظهر ما يشير إلى نجاح حكومة الوحدة الوطنية في تحقيق أي إنجاز يذكر بشأن المهام المنوطة بها، والتي تعهدت بتسويتها خلال المدة الزمنية الممنوحة لها، إذ تواجه حكومة «الدبيبة»، مجموعة تحديات داخلية وخارجية، سوف نجمل أبرزها دون الجزم بحصرها في الآتي:

1- إعادة توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية

لا شك أن استمرار الخلافات السياسية والأيديولوجية بين القوى السياسية والمجتمعية، إضافة إلى تباين مواقفها وتقاطع مصالحها وأهدافها، ناهيك عن سياسة

(20) انتخاب المنفي رئيساً للمجلس الرئاسي الليبي والدبيبة للحكومة، العربي الجديد، 5 فبراير 2021، تاريخ الدخول 2023/12/10.

https://bit.ly/30M34FD

الانتقام والإقصاء العالقة في مربع من عدم الثقة، وتأثيراتها السلبية في مسار بناء الدولة وترسيخ مؤسساتها، تعد من التحديات الأساسية التي تواجه البلاد في المرحلة الراهنة. وتمثل عملية توحيد الجيش والشرطة تحت سلطة تنفيذية واحدة، ونزع سلاح الفصائل والتشكيلات المسلحة خارج سلطة الدولة، من أبرز التحديات التي تواجه حكومة الوحدة الوطنية، التي تعهدت في وقت سابق بإيلاء هذا الملف أولوية قصوى، خصوصاً وأنها تعد العامل الأبرز وراء تعطيل العملية السياسية، وما تشكّله من خطر يهدد أمن واستقرار ليبيا. إذ يعزز نجاح هذه العملية من فرص تحقيق الاستقرار والسلم الأهلي في البلاد، وتوفير السبل الكفيلة بمنع تجدد العنف وعودة الصراع. وهو ما يتطلب لتجاوزه إرادة سياسية صلبة، واستعداداً للتنازل عن المغانم السياسية والمادية التي تم تحصيلها بفعل الاستثمار في الانقسام الذي يمثل التحدي الأبرز. وتعدّ مهمّة قيادة المؤسسة العسكرية الملف الشائك والمعقد وراء عرقلة مسار التسوية والمصالحة.[21]

2- تحديات مرتبطة بتجاوز تطبيق العدالة الانتقالية

في إطار التحديات المرتبطة بتحقيق المصالحة الوطنية تحضر مسألة العدالة الانتقالية كمتغير ذي أهمية كبيرة؛ كونه شديد الصلة باقتراب المصالحة الوطنية، ومن هنا، تبرز مجموعة من التحديات في إطار مفهوم العدالة الانتقالية، التي يتوقف نجاح العملية السياسية والمصالحة الوطنية على كيفية التعاطي معها، منها قضية المساءلة والعدالة، والولاءات الفرعية، وإشكالية المواطنة، وقضية العنف، وانتشار السلاح، والميلشيات غير المنضوية تحت سلطة الدولة، وصراع النخب الحاكمة والأحزاب، وقضية التوافقات السياسية، والالتزام والتنصل، والتدخلات الإقليمية والدولية.

يتطلب تطبيق العدالة الانتقالية فهما واسعاً لكل الانتهاكات التي ارتكبت على مدى الأربعة عقود من حقبة القذافي، وكذلك أعمال القمع التي قام بها النظام إبان الثورة، ومرحلة الصراع التي شهدت تجاوزات من كل الأطراف. إذ يرتبط جزء كبير من تركة الماضي بسلسلة من الانتهاكات؛ خلّفت العديد من الضحايا الذين قتلوا في الغالب من دون محاكمة، أو وفقاً لمحاكمات صورية لم تراع فيها الحد الأدنى من متطلبات المحاكمة العادلة وشروطها القانونية. وفي هذا الإطار، بلغت تلك التجاوزات ذروتها في حقبة السبعينات وحتى منتصف التسعينات، إذ تواصلت حملة الاعتقالات

(21) نادية سعد الدين، الحكومة الليبية وتحديات ما قبل الاستحقاق الانتخابي، مجلة شؤون عربية، العدد186، يونيو 2021.

https://bit.ly/3j8c8Pk

واغتيل في تلك الفترة العشرات من الضباط والمدنيين والسجناء السياسيين، كما اختطف البعض الآخر ولم يعرف مصيره حتى اللحظة، وراح البعض الآخر ضحية حوادث غامضة، ولا يستبعد أن تكون تلك الحوادث مُدّبرة من الأجهزة الأمنية. خلفت تلك الأحداث الأليمة جراحاً عميقة في الذاكرة الجمعية للمجتمع يصعب نسيانها أو تجاوزها.[22]

من كل ذلك، إن مسار العدالة الانتقالية يتطلب الحد الأدنى من الاستقرار السياسي والأمني، وهما شرطان لا تتوفر عليهما ليبيا في الوقت الراهن. وفي ظل غياب أرضية مشتركة متوافق بشأنها بين الفرقاء الليبيين، فضلاً عن عدم توافر قوى داعمة له، ورافد حقيقي لديناميته الهادفة إلى إرساء قواعد دولة القانون والمؤسسات الديمقراطية، وعليه، سوف يكون من باب العبث الآن الحديث عن تجربة العدالة الانتقالية في ليبيا.

3- التحديات الخارجية

كان للعامل الخارجي الدور الرئيس في تشظي الواقع الداخلي، وتوسيع شرخ القوى الاجتماعية المتباينة، وعزز من انقسامات الرأي السياسية، بما يحول دون تقاربها، لتذهب ليبيا بعدها منقسمة على نفسها بين شرق وغرب متناحرين، ممّا جعل خيار التسوية والمصالحة بين الفرقاء الليبيين مشكلة يصعب فك رموزها وحلحلة كل تعقيداتها.

هناك أطراف عربية وإقليمية لا زالت تعبث بالمشهد الليبي، وتمارس دور المُعطّل لمسار المصالحة في ظل ما يتمتع به حفتر من دعم يأتي من مصر والإمارات وفرنسا وروسيا. من دون إغفال الدور القطري والتركي الواضح في دعم الحكومات في الغرب الليبي. وعليه، فإن الحل لن يأتي من قوى دولية أو إقليمية؛ تقوم بتعبئة الساحة بما يكفي لإبقاء جذوة الصراع مشتعلة بين الفرقاء، ويستمر النزيف الوطني، وهو ما وصل بليبيا إلى هذا المآل الصعب.[23]

وتأتي مسألة إجلاء القوات الأجنبية من الأراضي الليبية، من أهم التحديات التي تواجه البلاد. خصوصاً وقد انتهت المُهلة المحددة دون أن تتمكن اللجنة العسكرية الليبية المشتركة (5+5)، الناتجة عن اتفاق 25 أكتوبر 2020، من مغادرة تلك القوات

(22) القانون رقم 10ى لسنة 2013 بشأن تجريم التعذيب والإخفاء القسري والتمييز.
(23) إيمان مهذب، وغازي كشميم، الحرب في ليبيا اصطفافات ومواقف إقليمية ودولية تفرقها المصالح ويحكمها، الجزيرة نت، 23/ 7/ 2020، تاريخ الدخول 2023/12/10.

https://bit.ly/2OAyVq6

للأراضي الليبية، وهو ما ينبئ بإمكانية عودة الصراع المسلح.[24]

رابعاً: محاولة في نقد التجربة من أجل التأسيس لأفق جديد للتصالح:

ينبغي لنا أن نشير إلى أن تجربة المصالحة الوطنية في ليبيا لم تكن تجربة ناضجة منذ بدايتها، بل ظلت تتطور تدريجياً وما زالت، إلا أنها لم تستفيد من عثراتها وأخطائها. هناك جوانب قصور مهمّة اعترتها، إذا ما قورنت بتجارب أخرى قريبة منها، مثل تجربة الجزائر، وحتى التجربة المغربية، وتجارب أخرى كثيرة من العالم سبقتها في هذا المجال، وهي تجارب عن حق تستحق التمعن فيها. والبحث في ثناياها للكشف عن أسرارها التي بنت عليها نجاحها المبهر، وبالقدر نفسه، لم تكن هذه النجاحات تخلو من العقبات والتحديات، فقد اعترتها جوانب من الخلل والقصور. لكن يبقى الأهم أن هذه التجارب تظل حالة استرشادية، كونها تتميز بالكثير من الدروس والعبر التي يمكن استخلاصها في مجال تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، وكيف يمكن أن تستفاد منها الدول التي تعاني من الفوضى، وحالة من عدم الاستقرار والانفلات الأمني؛ نتيجة نشوب صراع مسلح بين مكوناتها المجتمعية، أو لأسباب سياسية، أو حتى أيديولوجية.

جرى تأسيس لجان الحقيقة والمصالحة في تلك الدول التي شهدت نزاعات مسلحة، انتهت إلى إقرار مسارات للمصالحة، تم الاستعاضة فيها عن الصراع العنيف، الذي ميّز حقبة ما قبل المصالحة بمسار للتسوية السياسية، انتظمت فيها أمور الدولة والمجتمع، لتعبر نحو مرحلة تمهيدية لتحقيق الانتقال الديمقراطي، ومن ثم تثبيت الديمقراطية وتحقيق التداول السلمي على السلطة. اللافت للنظر في مشروع المصالحة في نسخته الليبية لم يلتفت في الأساس إلى هذه المسألة، على أهميتها. حيث ركزت الحكومات الليبية المتعاقبة على طرح مشروع المصالحة على سبيل الخروج من الأزمة، ومحو آثارها في أسرع وقت. ولم تذهب إلى معالجة الأزمة الليبية في جذورها وأسبابها، بوصفها أزمة سياسية بامتياز، بل اكتفى بمعالجة بعض أعراضها ومظاهرها، خاصة ذات الصبغة الأمنية، ومن هذا الباب تفادى أي محاولة للتعامل مع انتهاكات الماضي، واستنكف عن تشكيل لجنة لكشف الحقيقة. بيد أن ذلك لا يخفي تسجيل عدة نقاط غاية في الأهمية، حيث تراجعت أعمال العنف والقتل والتخريب تراجعاً ملحوظاً، والحدّ من الظواهر السلبية الموروثة عن مرحلة الصراع المسلح، وفتح آفاق رحبة نحو مناخ جديد في البلاد.[25]

(24) منى سلمان، مجلس رئاسي جديد.. قراءة في المواقف والتحديات، مجلة السياسة الدولية، 2021/2/13، تاريخ الدخول 2023/12/10.

https://bit.ly/37qS1pb

(25) المصالحة الوطنية بين الضرورة والتسييس، مرجع سابق.

وعند التمعن في القوانين الصادرة في هذا الشأن، يتضح أن الأجهزة التشريعية منذ عام 2011، منها المجلس الوطني الانتقالي، أو المؤتمر الوطني العام، والذي حل محله لاحقاً مجلس النواب، تبنّت مقاربات تتعاطى مع المصالحة الوطنية بالتزامن مع تحقيق العدالة الانتقالية، وهو ما شاب المفهومين الكثير من التعارض والانتقائية، وأسهم في عدم تحقيق خطوات عملية في هذا المجال؛ نظراً لاختلاف الرؤى والتوجهات والمصالح.[26]

يظل العامل الأبرز في عدم تحقيق المصالحة والعدالة، والذي بات واضحاً في اعتماد التطهير في ليبيا، كان إصدار المؤتمر الوطني العام لقانون العزل السياسي والإداري الرقم (13) لسنة 2013، له دور في قلب العملية السياسية، وتأجيج العنف. لا سيّما وأن هذا القانون صدر تحت ضغوطات وإكراهات؛ نتيجة صراعات على السلطة بين أحزاب وتيارات سياسية، تسعى كل منها لإقصاء الطرف الآخر وإلغائه من المعادلة السياسية[27]. في هذا الصدد، أصدر مجلس النواب بعد انتخابه في يونيو 2014، القانون رقم (2) لسنة 2015، وبموجبه تم إلغاء قانون العزل السياسي، معللاً ذلك بأنه إقراره تم تحت التهديد، وليس وفق قناعات، فضلاً عن كونه يشكّل حجر عثرة في مسار المصالحة الوطنية، وبناء الدولة الليبية الحديثة.[28]

من المسائل الأخرى التي أثارت جدلاً واسعاً في هذا الشأن، ما يتعلق منها بغلق الباب أمام الماضي البغيض، حيث جرت التغطية على فترة تجاوزت العقد من الزمن من دون البحث في أسبابها، وهذه مسألة خطيرة لا يمكن التقليل من شأنها، لأن تبنّي صيغة مصالحة من دون معرفة ما الذي حصل؟ ومن كان السبب؟ وما هدفه؟ تبقى صيغة منقوصة كفيلة بإعادة إنتاج الأزمة وتجدد اندلاعها في أي لحظة، فالمقابر الجماعية والآلاف من المفقودين، ليست أحداث عادية في تاريخ المجتمعات والأمم، والأسوأ من ذلك هو محاولة التغطية على هذه الجرائم بالنسيان دون معرفة الأسباب وظروفها الغامضة؛ لذلك، تبقى مقاربة غير مكتملة الأركان، لعدم استيفائها لعناصر المصالحة الشاملة، حيث تم الاكتفاء بالتعويض لبعض الحالات، بدلاً من جبر الضرر، الذي انتهى إلى إهدار الحق في معرفة الحقيقة، فضلاً عن تبنّي خيار العفو بما يسمح للإفلات من العقاب؛ من خلال إقصاء قانون المصالحة الوطنية لآليات العدالة الانتقالية.

(26) أحمد علي الأطرش، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في ليبيا.. جدلية الأولويات، مركز الجزيرة للدراسات، 6 أكتوبر 2021، تاريخ الدخول 2023/12/10.
https://2u.pw/4gNlp6H

(27) محمد عبد الحفيظ الشيخ، العدالة الانتقالية في ليبيا: آليات التشكيل وتحديات التعطيل، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد5، العدد 30، ديسمبر 2021، ص: 98.

(28) الأطرش، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في ليبيا، مرجع سابق.

وعلى الرغم من الحديث المتكرر عن المصالحة، فإن الإطار السياسي الذي طُبقت فيه عملية المصالحة والعدالة الانتقالية كجزء من حلول تفاوضية تساومية في حالة جنوب أفريقيا، غير متوافر حتى الآن في الحالة الليبية، ويعني ذلك أنه حتى لو تم إنشاء مؤسسات مخولة بتطبيق العدالة الانتقالية في الفترة الراهنة، فإن مضمونها وآلياتها سوف تجرى بانتقائية لاسيما في ظل هيمنة الجماعات المسلحة وتأثيرها الفاعل في المشهد الليبي.[29]

خامساً: المطلوب لإنجاز المصالحة الوطنية في ليبيا:

على اعتبار أن عملية المصالحة تسعى لمعالجة جملة الرضوض والتفكك الذي أصاب النسيج الاجتماعي؛ نتيجة نزاع له أسبابه الخاصة؛ لذا، يحتاج تحقيق المصالحة الوطنية إلى تطبيق عدد من المتطلبات والضمانات، أي الشروط اللازم توافرها لنجاحها، فضلاً عن السبل التي تتناسب مع الواقع الليبي، وهو أمر ليس بالهيّن لتحقيقه، من دون أن يكون لدى الأطراف والفاعلين الأساسيين، إلمام تام بالواقع السياسي، والاجتماعي، والثقافي، والقانوني، في الدولة والمجتمع على السواء، فالمصالحة عملية معقدة وطويلة المدى، ولا يمكن استعجالها. ولعل من أهم متطلبات تحقيقها، نذكر منها الآتي:

1- تحقيق العدالة الانتقالية وتطبيقاتها بالصيغة الديمقراطية التصالحية، وليس بالصيغة الجزائية العقابية ولا الانتقامية، لأن الأولى هي الصيغة الأكثر ملائمة لضمان المصالحة الوطنية الحقيقية، وعند تحقيق العدالة التصالحية سوف تكون رافداً وداعماً للعدالة الانتقالية، التي تمثل الركن الأول من بين أركان المصالحة الوطنية الثلاث، والمتمثلة بـ « العدالة والحقيقة، والتعويض».

2-الاعتراف والقبول بالآخر، يشكل ركيزة أساسية للمصالحة مع أهمية إعادة بناء الثقة بين كل الأطراف، كون المصالحة في حدها الأدنى حالة تستطيع فيها الأطراف المختلفة والمتصارعة أن تثق ببعضها البعض وكذلك المواطنون، وهو ما يعني ضرورة توفر الثقة الكافية فيمن يديرون الشأن العام بالبلاد والتزامهم بها، فضلاً عن التزام أبناء الوطن بها على حد سواء.

3-اعتراف من ارتكبوا الانتهاكات والتجاوزات بحق الشعب بالخطأ مع تقديم الاعتذار له وبشكل علني، يعد أحد أهم متطلبات المصالحة.

(29) الحبيب بلكوش، العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في السياق العربي، سياسات عربية، العدد18، يناير (2016)، ص: 80.

4-الوقف الفوري للعنف؛ للوصول إلى حالة من السلم المستقر؛ عبر تحويل العلاقات من طابعها العدائي إلى طابعها التراحمي، وبرغم من أن هذه العملية صعبة المراس والتحقق، بالنظر إلى حجم الترسبات والتراكمات الطويلة من الحقد والكراهية؛ الناجمة عن سنوات الصراع، فهي ضرورية وتستلزم عملية تغيير جذري وثقافي للمعتقدات والسلوك.

5- إشراك جميع القوى الفاعلة في المجتمع الليبي، إذ لا يمكن إغفال دور المؤسسات الدينية، ومنظمات الأعمال، والإعلام، وكذلك الشباب والمرأة، ويبقى الاعتماد على المشايخ والحكماء والأعيان من العوامل التي تعزز عملية المصالحة، من دون تسيّيس لدور القبيلة.

6-إعادة توحيد كل مؤسسات الدولة تحت سلطة تنفيذية واحدة، هو أمر غاية في الأهمية، لأن شعور الفرد بتغيير محيطه الاجتماعي والمؤسسي وحتى الرمزي، لا شك أن له تأثيرا في سلوكه، لتكتمل حلقة التغيير الاجتماعي برمتها.

7-حل أزمة اختيار السلطة السياسية، تعد مرحلة جد مهمة ضمن مسار التسوية والمصالحة، ويبقى ذلك مرهوناً بتأسيس عقد اجتماعي جديد يتوافق عليه الجميع، والذي يتضمن حزمة من الحقوق والواجبات والالتزامات.

8-تتطلب المصالحة تقبل أغلبية المواطنين مسؤوليتها الأخلاقية والسياسية؛ لتغذية ثقافة حقوق الإنسان والعيش المشترك؛ من خلال نشر منطق التسامح وترسيخ ثقافة ديمقراطية في مواجهة ثقافة الصراع؛ لتأمين مستقبل الأجيال اللاحقة، والعيش بسلام في ظل مؤسسات منتخبة من الإرادة الشعبية المنبثقة من الشرعية الداخلية، من دون تزوير انتخابي، أو إملاءات مفروضة من الخارج.

خاتمة:

بعد أكثر من عشر سنوات مضت، مازال مشروع المصالحة الوطنية وآلياتها في ليبيا يواجه مآل الانتقال الديمقراطي وتحدياته. فالبلد اليوم بحاجة ماسة إلى آليات شاملة للعدالة الانتقالية، تتعامل مع انتهاكات النظام السابق لحقوق الإنسان وفظاعاته، إضافة إلى الانتهاكات التي حدثت أثناء ثورة فبراير وما بعدها. وهو ما يعني أن المصالحة الوطنية في ليبيا باتت مطلباً مُلحاً، ذلك المسار يتطلب نخباً سياسية قادرة على تملك مفاتيحه، وتقاسم مسالكه مع باقي الفرقاء؛ ومن ثم، خلق الدينامية المجتمعية الحاضنة له وللآمال التي يخلقها؛ بما يضمن الحرية والكرامة للجميع.

ومتى ما توافرت تلك الإرادة لدى الدولة، وأبرز الفرقاء الفاعلين السياسيين والاجتماعيين على قاعدة أرضية مشتركة؛ لإنهاء الاختلاف وتدبير الانتقال، عندها ستكون دينامية المصالحة ومقاربتها قادرة على الانخراط في تعزيز مسار البلاد؛ من خلال مداخل لمعالجة ماضي الانتهاكات، كدعامة ورافد لتصحيح الاختلالات؛ وضمان عدم التكرار ضمن سيرورة وتراكم يحقق التحول الديمقراطي المنشود.

إن كل ذلك يستلزم رؤية واضحة تهدف إلى تحقيق مصالحة تتوخى بناء المؤسسات، وبناء الثقة في المؤسسات، وتجعل من المواطن محور الإصلاح وهدفه. ولا تعني المصالحة هنا، كما قد يتبادر إلى الذهن عموماً، طمس الحقيقة وطيّ الصفحة دون قراءتها، كما أنها لا تعني النسيان، لأنه لا بُد من الحفاظ على الذاكرة؛ بما يسمح استخلاص الدروس؛ حتى لا يتكرر ما جرى من انتهاكات جسيمة. لا شك أن تحقيق المصالحة له مداخل كثيرة منها: السياسي، والقانوني، والاجتماعي، وغيرها، وإحداث آليات للحوار، وإرساء مرتكزات مشروع مجتمعي مشترك؛ يوجب الدفاع عنه من الجميع. إن المصالحة من وجهة نظر العدالة الانتقالية مسلسل، ووسيلة، وهدف، يتم بناؤها بالتدرج في أفق واسع يحتضنه المجتمع بكل أطيافه ومكونات، ويعيد بناء الثقة ويبعث الأمل والاطمئنان لدى المواطن.

وفي الحصيلة؛ إن حشد الجهود والطاقات لمواجهة الأخطار التي تستهدف الدولة الليبية؛ كفيل بأن يذلل العقبات، ويفتح آفاقاً رحبة أمام دخول مرحلة جديدة من التعاون وتكامل الأدوار، وإعادة بناء المؤسسات، والخروج من حالة التشرذم إلى غير رجعة. إن الرهان بالأساس يظل على عاتق الأطراف الليبية، فهي المستفيد الأول من المصالحة، وهي في الوقت نفسه، المتضرر الأكبر من حالة الانقسام والصراع والاستنزاف الداخلي.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب:

1-طارق متري، مسالك وعرة، سنتان في ليبيا ومن أجلها (بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، 2015).

ثانياً: الدوريات:

1-أحمد قاسم حسين، دور القوى الخارجية في العملية السياسية: حالة ليبيا ما بعد الاتفاق السياسي «الصخيرات»، سياسات عربية، العدد36، يناير 2019.
2-الحبيب بلكوش، العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في السياق العربي، سياسات عربية، العدد18، يناير (2016).
3-رخا أحمد حسن، معوقات على مسار التسوية السياسية للأزمة الليبية، مجلة شؤون عربية، العدد187، سبتمبر 2021.
4-الطاهر سعود، المصالحة الوطنية في الجزائر: التجربة والمكاسب، مجلة سياسات عربية، العدد 34، سبتمبر 2018.
5-محمد عبد الحفيظ الشيخ، العدالة الانتقالية في ليبيا: آليات التشكيل وتحديات التعطيل، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد5، العدد 30، ديسمبر 2021.
6-محمد عبدالحفيظ الشيخ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011، مجلة المستقبل العربي، السنة 37، العدد431، يناير 2015.
7-مروة فكري، مصالحات غير مكتملة: قراءة نقدية في كتاب «ثورات لم تنته»: اليمن وليبيا وتونس بعد الربيع العربي، مجلة سياسات عربية، العدد38، مايو 2019.
8-نادية سعد الدين، الحكومة الليبية وتحديات ما قبل الاستحقاق الانتخابي، مجلة شؤون عربية، العدد186، يونيو 2021.

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

1-السنوسي بسيكري، المصالحة الوطنية الحاضرة الغائبة، عربي 21، 12 أغسطس 2016، تاريخ الدخول 2023/12/8. https://bit.ly/3blNDtt
2-علي عبد اللطيف أحميدة، دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق، الجزء الثاني من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي، يناير 2020، متاح على الرابط: https://2u.pw/f241K1Z

3-إبراهيم شرقية، إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية، دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة، رقم 9، ديسمبر 2013. https://2u.pw/fgvsxn3

4-المصالحة الوطنية بين الضرورة والتسييس، التقرير الأسبوعي، المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات، 21 مارس 2023، تاريخ الدخول 2023/12/8. https://2u.pw/MSmZPMf

5-خالد محمود، سلامة: الملتقى الوطني الجامع سيعقد في غدامس منتصف أبريل المقبل، الشرق الأوسط، العدد14723، 21 مارس 2019، تاريخ الدخول 2023/12/10. https://bit.ly/3licsKG

6-الحسين العلوي، الأزمة الليبية بين صراع الإرادات الدولية والانقسام الداخلي، مركز الجزيرة للدراسات، 21 ديسمبر 2020، تاريخ الدخول 2023/12/11. https://bit.ly/3pn9zck

7-حسين مصطفى، مؤتمر برلين حول ليبيا.. عقدة السلاح تتصدر وتشكيك بجدواه، عربي21، 4 أكتوبر2020، تاريخ الدخول 2023/12/8. https://bit.ly/3vp0HHg

8-التدخل التركي في ليبيا: المحددات والتحديات، مركز الإمارات للسياسات، 4 أغسطس 2020. تاريخ الدخول 2023/12/11. https://bit.ly/3nYJ91G

9-انتخاب المنفي رئيساً للمجلس الرئاسي الليبي والدبيبة للحكومة، العربي الجديد، 5 فبراير 2021، تاريخ الدخول 2023/12/10. https://bit.ly/30M34FD

10-إيمان مهذب، وغازي كشميم، الحرب في ليبيا اصطفافات ومواقف إقليمية ودولية تفرقها المصالح ويحكمها، الجزيرة نت، 23/ 7/ 2020، تاريخ الدخول 2023/12/10. https://bit.ly/2OAyVq6

11-منى سلمان، مجلس رئاسي جديد.. قراءة في المواقف والتحديات، مجلة السياسة الدولية، 2021/2/13، تاريخ الدخول 2023/12/10. https://bit.ly/37qS1pb

12-أحمد علي الأطرش، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في ليبيا.. جدلية الأولويات، مركز الجزيرة للدراسات، 6 أكتوبر 2021، تاريخ الدخول 2023/12/10. https://2u.pw/H6Nlp6H

استراتيجية التعليم الإلكتروني في ليبيا

« الواقع – التحديات – معوقات التطبيق – الحلول »

د. عمر حسين الصديق بوشعالة
مستشار في وزارة الخارجية
ومتعاون في الجامعات الليبية

الملخص:

يعد التعليم الالكتروني في الوقت الحالي من أهم الوسائل التعليمية المستخدمة في العديد من دول العالم؛ لما يتمتع به من مرونة في التعليم، وسهولة الوصول الى المحتوى، وإمكانية توفير التعليم بأشكال وأساليب مختلفة، وإتاحته التعليم بكافة جوانبه للطلبة والمتعلمين، وإمكانية دمجه مع التعليم التقليدي لتحقيق أكبر قدر من الفائدة، وتهدف الدراسة الحالية لتسليط الضوء على استراتيجية التعليم الإلكتروني في ليبيا، ومعرفة التحديات ومعوقات التطبيق والحلول، حيث اتبع الباحث المنهج الوصفي لمناسبته لطبيعة هذه الدراسة، وكانت أبرز نتائج الدراسة أن التعليم الإلكتروني يستخدم في إيصال المعلومة للمتعلم بأيسر الطرق وأجوده؛ وذلك باستخدام آليات التقنية الحديثة للاتصال، والمتمثلة في الإنترنت، وبواباته المتعددة، والمكتبات الالكترونية، وآليات البحث المختلفة، وبعبارة أخرى، استخدام تقنيات الاتصال بجميع أنواعها؛ لأجل إيصال المعلومة للمتعلم بأقل جهد، وأقصر وقت مع أكبر فائدة، وأن أبرز التوصيات هي ضرورة أن تسعى وزارة التعليم في ليبيا؛ وبشكل عاجل إلى تبني خطة استراتيجية، تركز على جملة من الأهداف النوعية والكمية المحددة القابلة للتنفيذ، خلال فترة زمنية محددة، والتي تؤدي في نهاية المطاف إلى تطوير برامج ومناهج التعليم؛ كوسيلة لضمان جودة وتقويم المحصلات التعليمية، وتحقيق استحقاقات تنافسية العولمة للمساهمة في تنمية المجتمع المستدامة.

الكلمات المفتاحية: (التعليم الإلكتروني، بيئات التعليم الإلكتروني، التقدم الرقمي، معوقات التطبيق، التحديات).

Summary

E–learning is currently considered one of the most important educational methods used in many countries of the world because of its flexibility in education, ease of access to content, the possibility of providing education in different forms and methods, its availability of education in all its aspects to students and learners, and the possibility of integrating it with traditional education to achieve the greatest potential. Of interest, the current study aims to shed light on the e–learning strategy in Libya and identify the challenges, obstacles to application, and solutions. The researcher followed the descriptive approach as it suits the nature of this study. The most prominent results of the study were that e–learning is used to deliver information to the learner in the easiest and best ways, using mechanisms. The modern technology of communication represented by the Internet, its multiple portals, electronic libraries, and various research mechanisms. In other words, the use of communication technologies of all kinds in order to deliver information to the learner with the least effort, the shortest time, and the greatest benefit. The most prominent recommendations are that the Ministry of Education in Libya should strive to It is urgent to adopt a strategic plan that focuses on a set of specific qualitative and quantitative goals that can be implemented within a specific period of time, which ultimately leads to the development of educational programs and curricula as a means of ensuring the quality and evaluation of educational outcomes, and achieving global competitive advantages to .contribute to the sustainable development of society

Keywords: (e–learning, e–learning environments, digital progress, application obstacles, challenges).

مقدمة الدراسة :

لقد أدى التقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى وفرة المعلومات في جميع التخصصات، وتلاشي المسافة بين المعلومات والمتعلم، كما أدى إلى ظهور الحاجة إلى مهارات وأساليب وتقنيات حديثة، أصبحت جزءاً لا يتجزأ من حياة المجتمعات العصرية؛ الأمر الذي جعلنا بحاجة ماسة إلى تطوير أساليب التعليم والتعلم ومهاراتهما؛ وصولاً بالمتعلم إلى اكتساب المعلومات بنفسه، وبرمجتها بصورة الكترونية.[1]

عرف العالم المعاصر ثورة رقمية مهمة غيّرت الكثير من ملامح الحياة، بحيث اختزلت العالم في قرية صغيرة، ألغيت فيها الحواجز الزمانية والمكانية بفضل شبكة الأنترنت، هذا التقدم الذي كان بفضل العقل البشري على تنوع مناصب ومهام أفراده، التي ساهمت بشكل جلي في تطويع التقنيات الرقمية لخدمة الإنسان، وتحقيق رفاهيته بكافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والدينية...والمجال التعليمي بدوره لا يمكن استثناؤه من هذه الثورة الرقمية، بحيث فطنت المؤسسات التعليمية على اختلاف مستوياتها والهياكل والأطر التربوية؛ بضرورة الاستثمار في الوسائط الرقمية؛ من أجل تطوير التعليم وتوسيع آفاقه وتحسين مردوديته؛ وذلك لما يوفره التعليم الالكتروني من خصائص ومميزات تفاعلية، ومرونة وحداثة في نشر التعليم.[2]

ولعل من الأسباب التي كانت كفيلة باللجوء أكثر إلى التعليم الإلكتروني، وتعميم استخدامه في المؤسسات التعليمية؛ ما أصبح يعانيه التعليم التقليدي من قصور لكونه يعتمد على خاصيتي «الحفظ والتلقين»، من خلال تكديس المعلومات دونما تحديث، أي أنها تعتمد على المقررات والمناهج التربوية دون تجديد في المحتوى، ومسايرة معلوماته من التطور التقني في المجال المعلوماتي المرتبط بالتعليم والتعلم، وهذا ما نلمسه

بشكل واضح في التعليم الإلكتروني الذي يعتمد على التكيف مع العملية التعليمية -باعتبارها الداعم لأي تطور في المجتمع- من خلال المواكبة المستمرة لمستجدات ومتغيرات العصر والانفجار المعرفي، وبالتالي يسعى لتحقيق معايير الجودة في التعليم باعتماد أدوات الإعلام الجديد، التي تعمل على تحريض الإبداع و الاطلاع و التحليل لدى الطلاب، وصقل مواهبهم وقدراتهم و إمكانياتهم الفكرية والذهنية؛ خصوصا في ظل وجود إشراف أكاديمي من قبل الهيئات التدريسية.[3]

(3)علي بكر محمود برناوي، فرص وتحديات التعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات التعليمية في ضوء الخبرات العربية والعالمية، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات، العدد 27، 2020م، ص ص 28-29.

أهمية الورقة البحثية: .

تكمن أهمية الورقة في طرح فكرة التعليم الإلكتروني كحل أساسي لتطوير المستوى التعليمي في المؤسسات التعليمية، والسمو به إلى أرقي المستويات مواكبة التكنولوجيا الهائلة، والعمل على تحديد معوقات التعليم الالكتروني بشكل عام، والتي قد تفيد في تذليل وإزالة أهم معوقات التعليم، وزيادة وعي المجتمع بمؤسساته وحكوماته؛ لأهمية هذه التعليم كتحد تكنولوجي معاصر.

أهداف الدراسة البحثية: .

تهدف هذه الورقة إلى جملة من الأهداف وهي:

1. معرفة مفهوم وأهمية التعليم الإلكتروني، ومدى استجابة المؤسسات التعليمية والمتعلمين لهذا المعطى الرقمي.

2. التعرف على أهم التحديات التي تواجه تطبيق التعليم الإلكتروني في مؤسسات التعليم الليبية.
3. التعرف على بيئات التعليم الإلكتروني، ومتطلباته، والعوائق التي تقف أمامه.

4. التعرف على أهم الصعوبات التي تعترض المؤسسات التعليمية الليبية في توظيف التعليم الإلكتروني.

5.. وماهي أهم الحلول المقترحة لتجاوزها.

منهج الدراسة البحثية: .

أستخدم الباحث المنهج الوصفي معتمدا على وصف المجال موضوع الدراسة «استراتيجية التعليم الإلكتروني في ليبيا» ومقارنته بالحالة القائمة للوصول إلى الأهداف المرجوة بطريقة علمية؛ مستخلصا من وصف المجال ومناقشة النتائج النهائية للدراسة.

إشكالية الورقة البحثية: .

مكن التقدم الرقمي في المجال المعلوماتي الطفرة الأهم في حقل التربية والتعليم؛ لكي يأخذ مسارا آخر في العمليات التعليمية التعلمية، وهذا ما سعت إليه جل الأُطر التربوية من خلال أبحاثها ودراساتها في اللجوء إلى تعليم تكون فيه سرعة التواصل بين جميع

المكونات التعليمية، دون الأخذ بالعامل الزماني أو المكاني، لكن رغم ذلك مازال يشكل عائقا تمسك غالبية الأطر التدريسية، على اختلاف مراتبهم ومستوياتهم التعليمية بطرق التدريس التقليدية، وعزوفهم عن استخدام التعّلم الإلكتروني لأسباب عديدة؛ لهذا جاءت هذه الوقة لكي تقدم جوابا عن السؤال الرئيسي التالي: «ما هي أبرز التحديات والصعوبات التي يواجهها التعليم الإلكتروني في المؤسسات التعليمية؟ وكيف يمكن التغلب عليها في ظل تطور رقمي مستمر»؟، من خلال السؤالين السابقين يمكن طرح مجموعة من التساؤلات أهمها:

- ما المقصود بالتعليم الإلكتروني؟
- ما أهمية التعليم الإلكتروني؟
- ما التحديات التي توجه التعليم الإلكتروني؟
- ما المعوقات التي تحول دون الوصول إلى التعليم الإلكتروني؟
- وما أهم الحلول للحد هذه المعوقات والتحديات؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات قمنا بتقسيم الورقة إلى أربع مباحث: المبحث الأول: ماهية التعليم الإلكتروني، والمبحث الثاني: بيئات ومتطلبات التعليم الإلكتروني، أما المبحث الثالث: الواقع الليبي للتعليم الإلكتروني، وبعض المبادرات الليبية للتعليم الإلكتروني، المبحث الرابع: تحديات ومعوقات تطبيق التعليم الإلكتروني، وخاتمة ونتائج وتوصيات.

المبحث الأول: ماهية التعليم الإلكتروني

المطلب الأول: مفهوم التعليم الالكتروني:

هو وسيلة من الوسائل التي تدعم العملية التعليمية، وتحولها من طور التلقين إلى طور الإبداع والتفاعل وتنمية المهارات، ويجمع كل الأشكال الإلكترونية للتعليم والتعلم، حيث تستخدم أحدث الطرق في مجالات التعليم والنشر والترفيه؛ باعتماد الحواسيب ووسائطها التخزينية وشبكاتها، ولقد أدت النقلات السريعة في مجال التقنية إلى ظهور أنماط جديدة للتعلم والتعليم؛ مما زاد في ترسيخ مفهوم

التعليم الفردي أو الذاتي، حيث يتابع المتعلم تعلمه حسب طاقته وقدرته وسرعة تعلمه ووقفا لما لديه من خبرات ومهارات سابقة. ويعتبر التعليم الإلكتروني أحد هذه الأنماط المتطورة لما يسمى بالتعلم عن بعد عامة، والتعليم المعتمد على الحاسوب بصفة خاصة، يعتمد التعليم الإلكتروني أساسا على الحاسوب والشبكات في نقل المعارف والمهارات، وتضم تطبيقاته التعلم عبر الويب والتعلم بالحاسوب، وغرف التدريس الافتراضية، والتعاون الرقمي، ويتم تقديم محتوى الدروس عبر الإنترنت، والأشرطة السمعية، والفيديو، والأقراص المدمجة.[4]

وقد بدأ مفهوم التعليم الالكتروني ينتشر منذ استخدام وسائل العرض الإلكترونية؛ لإلقاء الدروس في الفصول التقليدية، واستخدام الوسائط المتعددة في عمليات التعليم الفصلي والتعليم الذاتي، وانتهاء ببناء المدارس الذكية والفصول الافتراضية، التي تتيح للطلاب الحضور والتفاعل مع محاضرات وندوات تقام في دول أخرى، من خلال تقنيات الإنترنت والتلفزيون التفاعلي.[5]

ولقد مر مفهوم التعلم الإلكتروني بأربع مراحل يمكن إبراز معالمها فيما يلي:

المرحلة الأولى: ما قبل عام 1983م: . عصر المعلم التقليدي حيث كان الاتصال بين المعلم والطالب في قاعة الدرس؛ حسب جدول دراسي محدد.

المرحلة الثانية: من عام 1984م إلى 1993م: . وتعتبر عصر الوسائط المتعددة، حيث استخدمت فيها أنظمة تشغيل كالنوافذ والماكنتوش والأقراص المغنطة كأدوات رئيسة لتطوير التعليم.

المرحلة الثالثة: من عام 1993م إلى 2000م: . ظهور الشبكة العالمية للمعلومات « الانترنت» والبريد الإلكتروني؛ مما أدي لسهولة كبيرة في عملية الاتصال.

المرحلة الرابعة: من عام 2001م وما بعدها: . حيث ظهر الجيل الثاني للشبكة العالمية للمعلومات، ووفرت الشبكة فرص أكبر للتعلم، وأصبحت أسرع في عملية الاتصال والتفاعل.[6]

---

(4)أحمد علي الراضي، التعليم الالكتروني، (عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط 1، 2010م) ، ص11.

(5)محمد الهادي، التعليم الإلكتروني المعاصر» أبعاد تصميم وتطوير برمجياته الإلكترونية»، (القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2011م) ، ص 43.

(6)Dalsgaard, Christian, Social software: E–Learning beyond learning management– systems. European Journal of Open, Distance and E–Learning, 2006.

المطلب الثاني: تعريفات التعليم الالكتروني:

وردت العديد من التعاريف للتعلم الالكتروني منذ أول مرة ظهر فيها، نذكر منها: هو مصطلح عام يشير إلى جميع الأشكال المدعومة الكترونيا، والتي تتضمن مجموعة من أدوات التعليم والتعلم، التي تستخدم الحاسوب والوسائط التعليمية، والأسطوانات المغنطة، والسبورة الذكية والويب، والبريد الالكتروني.

وتعرفه الجامعة الالكترونية السعودية بأنه: أسلوب من أساليب التعليم؛ يعتمد في تقديم المحتوى التعليمي وإيصال المهارات والمفاهيم للمتعلم على تقنيات المعلومات، والاتصالات، ووسائطها المتعددة؛ بشكل يتيح له التفاعل النشط مع المحتوى، والمعلم، والزملاء، بصورة متزامنة في الوقت والمكان والسرعة التي تناسب ظروف المتعلم وقدرته، وإدارة كافة الفعاليات العلمية التعليمية ومتطلباتها بشكل إلكتروني، من خلال الأنظمة الالكترونية المخصصة لذلك، فهو لا يعني مجرد استغلال الإمكانيات التقنية الحديثة في توصيل المعرفة والمادة العلمية إلى الراغبين عبر الانترنت، وتقديمها إليهم فحسب، بل هو عبارة عن ثورة في عالم التعليم والتعلم.[7]

ويعرف التعلم الالكتروني أيضا على أنه «هو ذلك النوع من التعليم الذي يعتمد على استخدام الوسائط الالكترونية في تحقيق الأهداف التعليمية، وتوصيل المحتوى التعليمي إلى المتعلمين، وتتمثل هذه الوسائط في الأجهزة الإلكترونية الحديثة مثل: الكمبيوتر، وأجهزة الاستقبال من الأقمار الصناعية، أو من خلال شبكة الانترنت، وما أفرزته من وسائط أخرى كالمواقع، والمنتديات، وغيرها».[8]

وقدم «براون» أبسط تعريف للتعليم الالكتروني بأنه «نوع من التعليم حيث لغة التدريس فيه هي تكنولوجيا الكمبيوتر، أي استخدام الحاسب الآلي في عملية منهجية تتكون من أربع مراحل هي: «عرض، ممارسة، تقييم، مشاركة»، كما أن التعلم الالكتروني هو مفهوم أوسع من التعلم عبر الانترنت، ويشمل مجموعة واسعة من التطبيقات والعمليات، التي تستخدم جميع وسائل الإعلام الالكتروني المتاحة؛ لتقديم تعليم وتدريب أكثر مرونة».[9]

(7)عسلي نورالدين، تطوير أداء الجامعات العربية في ظل تطبيق التعلم الإلكتروني» متطلبات وآفاق مع الإشارة لتجربتي مصر والسعودية»، مجلة التعليم عن بعد والتعليم المفتوح، جامعة بني سويف ،اتحاد الجامعات العربية ، مجلد 8 ، العدد 14، 2020م، ص ص 110-11.

(8)محمد سعيد حمدان، التجارب الدولية والعربية في مجال التعليم الإلكتروني، المجلة الفلسطينية للتربية المفتوحة عن بعد ، 2007م، ص 287.

(9)Banerji Ashok, Philip Barker, ELECTRONIC PERFORMANCE SUPPORT SYSTEMS , Special, Innovations in Education and Training International Edition on Electronic

ويرى «الخان» أن التعليم الإلكتروني « طريقة إبداعية لتقديم بيئة تفاعلية، متمركزة حول المتعلمين، ومصممة مسبقا بشكل جيد، وميّسرة لأي فرد وفي أي مكان وأي وقت، باستعمال خصائص ومصادر الإنترنت والتقنيات الرقمية؛ بالتطابق مع مبادئ التصميم التعليمي المناسبة لبيئة التعلم المفتوحة، والمرنة، والموزعة «. [10]

ويعرفه «الحلفاوي» بأنه «ذلك النوع من التعليم الذي يعتمد على استخدام الوسائط الإلكترونية في تحقيق الأهداف التعليمية، وتوصيل المحتوى التعليمي إلى المتعلمين دون اعتبار للحواجز الزمنية والمكانية، وقد تتمثل تلك الوسائط الإلكترونية في الأجهزة الإلكترونية الحديثة مثل: الكمبيوتر، وأجهزة الاستقبال من الأقمار الصناعيةن أو من خلال شبكات الحاسب المتمثلة في الإنترنت، وما أفرزته من وسائط أخرى مثل: المواقع التعليمية، والمكتبات الإلكترونية «. [11]

ومن خلال التأمل في التعريفات السابقة فإنه يلاحظ وجود اختلاف من حين لآخر؛ قد يعود لاختلاف خلفيات ووجهات نظر من تحدثوا عن التعليم الإلكتروني، وقد يكون السبب أن التعليم الإلكتروني مفهوم حديث لم تتضح معالمه بشكل كافٍ، أو لكونه يشتمل على جانبين أساسيين هما جانب تقني وجانب تربوي؛ تحتاج لمن يجمع بينهما لكي تكون رؤيته متكاملة، ويلاحظ أيضاً أن غالبية التعريفات ترى أن التعليم الإلكتروني يكون فقط خارج القاعة الدراسية، أي لا يلتزم فيه بمكان محدد، ويجب أن يلغي حدود المكان كما يلغي حدود الزمان، ولا يمكن أن يكون التعليم الإلكتروني محدوداً بمكان محدد [12] بينما يرى فريق آخر أن مفهوم التعليم الإلكتروني يشمل أيضا استخدام التقنية داخل قاعة الدراسة، فهم يرون «أن التعليم الإلكتروني ليس هو التعليم عن بعد، فليس كل تعليم الكتروني لابد وأن يتم عن بعد، فقد يكون كذلك، ويمكن أن يتم داخل الفصل الدراسي وبوجود المعلم». [13]

كما أن هناك اختلافاً بين المهتمين بالتعليم الإلكتروني يرتبط باتساع المفهوم حيث

Performance Support Systems,1995, P 12.

(10)بدر الخان، استراتيجيات التعليم الإلكتروني، ترجمة الموسوي، علي بن شرف، وآخرون، (سوريا، شعاع للنشر والعلوم، 2005م)، ص18.

(11)وليد بن سالم الحلفاوي، مستحدثات تكنولوجيا التعليم في عصر المعلومات، (الأردن، دار الفكر، ط 1، 1427هـ) ،ص59.

(12)عبدالله بن عبد العزيز الموسى، التعليم الإلكتروني «مفهومة خصائصه فوائدة عوائقه»، ورقة عمل مقدمة لندوة مدرسة المستقبل، الرياض، جامعة الملك سعود، كلية التربية، الرياض، 1423هـ، ص 29.

(13)مها بنت عمر السفياني، أهمية و استخدم التعليم الإلكتروني في تدريس الرياضيات بالمرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمات والمشرفات التربويات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، كلية التربية، السعودية، 1428 هـ ، ص 19.

ذكروا « أن هناك عدم اتفاق بين المهتمين في مفهوم التعليم الإلكتروني فبعض الباحثين اكتفى باعتباره وسيلة مساعدة في طريقة التدريس باستخدام التقنية، أما الفريق الآخر فيرى أن مفهوم التعليم الإلكتروني يشمل عناصر العملية الأخرى كاملة». [14]

المبحث الثاني: بيئات ومتطلبات التعليم الإلكتروني

المطلب الأول: بيئات التعليم الإلكتروني:

كانت أول إشارة لمصطلح بيئات التعلم الشخصية عام 2001م، في ورقة بحثية قام بعرضها أولفر و ليبر "Olivie & Liber" في مؤتمر متخصص، ويعرفها ويلسون "Wilson" بأنها بيئة تعلم إلكتروني تعمل على دمج مجموعة من الخدمات والتطبيقات، وتوزيعها بالشكل الذي يناسب المتعلم، ويتم هذا في إطار الأسس والمتطلبات التي يجب مراعاتها عند تصميم بيئة التعلم الشخصية، ويرها «محمد الشطي» بأنها « الاستخدام الحر لمجموعة من الخدمات، والأدوات، والتقنيات، والبرمجيات الاجتماعية، من قبل المتعلم والتي تمكنه من إدارة عملية تعليمه، وبناء معارفه في سياق اجتماعي، من خلال تقديم وسائل للتواصل مع المساحات الشخصية الأخرى؛ لتبادل المعارف الفعالة»[15]، تجمع "رنا حمدي" بين مجموعة من التعريفات فتقول: « بأنها عبارة عن مجموعة من خدمات الإنترنت بمختلف سياقها؛ لخدمة جانب تعليمي أو أكثر، وعلى المتعلم أن يخطط ويبني ويخصص المحتوى الموجود حسب احتياجاته المعرفية، والتي تختلف من متعلم لآخر ».[16]

يعد التعليم الإلكتروني بيئة مرنة لتوفرها على عناصر متعددة في العملية التعليمية؛ كالمرونة في الوقت، والمرونة في المحتوى، والمرونة المتعلقة بشروط الإلتحاق، والمرونة المتعلقة بالمنهج السليم كما إن الارتقاء بمستويات التعليم، والتعلّم والإبداع، وتخفيض تكلفة التعليم،و خلق بيئة تعليمية تفاعلية سهلة؛ من خلال تقنيات إلكترونية جديدة، والتنوّع في مصادر المعلومات والخبرة، وتعزيز العلاقة بين أولياء الأمور والمدرسة، وبين المدرسة والبيئة الخارجية. ودعم عملية التفاعل بين الطلاب والأساتذة؛ من خلال تبادل الخبرات التربوية، والآراء والمناقشات والحوارات

(14) ناصر بن عبدالناصر الشهراني، مطالب استخدام التعليم الإلكتروني في تدريس العلوم الطبيعية بالتعليم العالي من وجهة نظر المختصين، رسالة دكتوراه، جامعة أم القري، كلية التربية، قسم المناهج وطرق التدريس، السعودية، 1430 هـ ص 27.

(15) مناور بن مسعد المطيري، بحث بيئات التعلم الالكترونية الشخصية وأثرها في عملية التعلم، جامعه عين شمس، كلية التربية النوعية، رسالة دكتوراه، القاهرة ، 2013م، ص 170.

(16) رنا محفوظ حمدي، بيئة التعلم الالكتروني الشخصية PLE. مجلة التعليم الالكتروني. 2015م. http://emag.mans.edu.eg/index.php?page=news&.

الهادفة؛ لتبادل الآراء، والإستعانة بقنوات الاتصال المختلفة؛ كالبريد الإلكتروني، والمحادثة، والفصول الافتراضية، على مختلف وسائل التواصل الاجتماعي، أو المنصات العلمية الافتراضية. فضلًا عن إكساب الأساتذة المهارات التقنية لاستخدام التقنيات التعليمية الحديثة؛ لجميع الاختصاصات مع إكساب الطلاب المهارات والكفاءات اللازمة؛ لاستخدام تقنيات الاتصال والمعلومات. إن تطوير دور الأستاذ في العملية التعليمية حتى يتواكب مع التطورات العلمية والتكنولوجية المستمرة والمتلاحقة، من خلال الدورات والورش الافتراضية، التي زادت خبرته التقنية أصبح ضرورة.[17]

كما إن توسيع دائرة اتصالات الطالب من خلال شبكات الاتصالات العالمية والمحلية، وعدم الاقتصار على الأستاذ والمنهج المقرر كمصدر أساسي للمعرفة، مع ربط الموقع التعليمي بمواقع تعليمية أخرى؛ كي يستزيد الطالب والباحث منها، كذلك خلق شبكات تعليمية متوازنة ومتجددة لتنظيم وإدارة عمل المؤسسات التعليمية؛ ولهذا كله فان بيئة التعليم الالكتروني بيئة مناسبة جدا، ومتطورة للأستاذ والطالب، وتفوقت على التعليم الاعتيادي، حيث أصبح الطالب يناقش ويظهر رأيه ويبدع في إظهار امكانياته، وربَّ ضارة نافعة.[18]

• أنواع بيئة التعليم الالكتروني:

لبيئات التعلم الإلكترونية العديد من الأنواع هي:

أولا: بيئة التعلم الشخصية الرقمية: يقصد بها: «الاستخدام الحر لمجموعة من الخدمات، والأدوات والتكنولوجيا، والبرمجيات الاجتماعية، من جانب المتعلم والتي تمكنه من إدارة عملية تعلمه وبناء معارفه في سياق اجتماعي، من خلال تقديم وسائل للتواصل مع المساحات الشخصية الأخرى؛ لتبادل المعارف الفعالة».[19]

وقد ظهر الاهتمام بهذه البيئة لما لها من فوائد على المعلم والمتعلم معا؛ فإيجاد بيئة تعلم شخصية للطالب يُسهم كثيرا في اختصار الوقت للمعلم في إيصال المعرفة إلى الطالب، حيث أنه سيقدمه له بالطريقة المناسبة له، وهي أساسا ما تقوم عليه البيئة

(17)Olivier, Bill, & Liber, O, Lifelong Learning: The Need for Portable Personal Learning Enviroments and Supporting Interoperability Stands. Bolton Institute: The JISC Center for Educational Technology Interoperability Standards, 2001.

(18) رجاء الجبوري، بيئة التعليم الالكتروني واهميتها، صحيفة المثقف، العدد: 5484، 2021م. http://ns1.almothaqaf.com/a/b3d.

(19) حسام مازن، تصميم وتفعيل التعليم الإلكتروني الشخصي في التربية العلمية لتحقيق المتعة والطرافة العلمية والتشويق والحس العلمي، 2015م. https://search.mandumah.com/Record/703028

الشخصية، وأيضا إتاحة الفرصة للطالب لكي يحدد أهداف التعلم الخاصة به، وطريقة تحقيقها وإدارتها وتشاركها مع الآخرين، فيصبح الطالب مصدرا لمعرفة أشخاص آخرين.

وتستخدم بيئات التعلم الشخصية العديد من أدوات التعلم الإلكتروني مثل: أدوات تقديم المحتوى (كأداة المدونات)، وأدوات التشابك الاجتماعي مع المعلم، أو الطلاب الآخرين (كأدوات التواصل الاجتماعي)، وأدوات التواصل (مثل البريد الإلكتروني). (20)

ثانيا: بيئة التعلم التكيفية: . لبيئة التعلم التكيفي مجالين للتعريف: أولها: «قدرة النظام على تعديل عروضه طبقا لخصائص المتعلمين بطريقة آلية « وثانيها:» قدرة النظام على القيام بعملية التكيف، أي ضبط نفسه مع الظروف المحيطة «.

الفرق بين التعريفين يكمن في أن النظام الأول يعتمد على رد فعل النظام نفسه على اختيارات المتعلم؛ فيحمل بناء على ذلك صفة الذكاء الاصطناعي. أما الآخر فهو يتطلب تدخل المتعلم لاختيار المستوى الذي يريد، وبالتالي فإن صفة الذكاء الاصطناعي تنتفي منه. (21)

لبيئات التعلم التكيفي العديد من المميزات منها: مراعاته للفروق الفردية عند الطلاب، وإسهامه في مساعدة الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة أو الموهوبين، وتقديم المحتوى العلمي بشكل ذكي، وتوفير وقت وجهد للمتعلم؛ لتحقيق الأهداف المرجوة بوقت أقل وجودة عالية، وأخيرا، يكون المتعلم في هذه البيئات هو محور العملية التعليمية؛ بالتالي فإن مخرجات التعلم ستكون إيجابية. (22)

ثالثا: بيئة التعلم التشاركي: . نعني بالتعلم التشاركي أنه:» مدخل واستراتيجية للتعليم، يعمل المتعلمون فيها في مجموعات صغيرة أو كبيرة، ويتشاركون في إنجاز المهمة أو تحقيق أهداف تعليمية مشتركة، حيث يتم اكتساب المعرفة والمهارات، أو الاتجاهات من خلال العمل الجماعي المشترك؛ ومن ثم فهو يركز على الجهود التعاونية التشاركية بين المتعلمين لتوليد المعرفة، وليس استقبالها من خلال التفاعلات الاجتماعية، ويكون التعلم متمركزاً حول المتعلم؛ حيث ينظر إلى المتعلم

(20) مريم الفالح، أثر التفاعل بين الدعم التعليمي والأسلوب المعرفي في بيئات التعلم الإلكتروني على مستوى الدافع للإنجاز لدى طالبات جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، 2018م. https://search.mandumah.com/Record

(21) محمد عطية خميس، بيئات التعلم الإلكتروني التكيفي، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر الجمعية العربية لتكنولوجيا التربية بعنوان: تكنولوجيا التربية والتحديات العالمية للتعليم، القاهرة، 2016م، ص ص 237 -238.

(22)تامر الملاح، التعلم التكيفي: الطريق نحو تسريع التعلم، تعليم جديد، 2014م.

مشارك نشط في عملية التعلم.[23]

والتعلم التشاركي يقوم على مبدأ المشاركة بين المجموعات للوصول إلى المعرفة. قد يكون هذا التعلم مبنياً على أساس برامج معينة؛ بمعنى أن تعمل مجموعة من الطلاب على هدف تعليمي باستخدام تطبيق أو برنامج، وقد تكون بيئة التعلم التشاركية مبنية على الويب باستخدام أدوات التعلم الإلكتروني مثل الويكي؛ لتحقيق أهداف التعلم المرجوة، وتعتبر الثانية أكثر اتساعاً وشمولاً.

للتعلم التشاركي عبر الويب العديد من المميزات والخصائص منها: تطبيقه للنظريات التربوية، مثل: البنائية، والاتصالية، وتنوعه في الأساليب التدريسية، مثل التعلم التعاوني. وبما أنه تعلم تشاركي فإنه يُعتمد في مثل هذه البيئات على العمل الجماعي؛ فكل فرد يكمل المجموعة بعمل ما، وله مهمة يجب عليه تأديتها.

لبيئة التعلم التشاركي العديد من الأدوات الإلكترونية، ويمكن تقسيمها إلى نوعين من الأدوات: أساسية متمثلة في وسائل التواصل الاجتماعي بكافة أنواعه وأشكاله. وثانوية متمثلة بالتدوين الصوتي والفيديو وملخصات المواقع.

ولكي يكون التعلم في بيئة التعلم التشاركي فعالا يجب على المعلم الحرص المتطلبات التالية:

أ: . قدرة الطلاب على استخدام الشبكات الاجتماعية بشكل متقن.

ب: . التعامل مع المعلومات على أنها حق عام.

ج: . اشراك المتعلم في إيجاد المحتوى التعليمي.[24]

المطلب الثاني: متطلبات التعليم الإلكتروني:

لكي بنجح التعليم الإلكتروني فانه يحتاج لمتطلبات ضرورية، من أهم تلك المتطلبات ما يأتي:

(23) وفاء محمود عبدالفتاح رجب، تطوير بيئات التعلم الإلكتروني التكيفية في ضوء تكنولوجيا تحليلات التعلم، الجمعية المصرية للكمبيوتر التعليمي، المجلد السابع – العدد الأول، 2019م، ص 52.
(24) وفاء الدسوقي، أثر التعلم التشاركي عبر الويب القائم على النظرية الاتصالية على فاعلية الذات الأكاديمية ودافعية الاتقان لدى طلاب الدبلوم الخاص تكنولوجيا التعليم، 2015م..https://search.mandumah.com/Record

أ. توفير البنية التحتية اللازمة، المتمثلة في الشبكات والأجهزة والبرمجيات.

ب. توعية المنظومة التعليمية (المعلم، والمتعلم، والمؤسسة التعليمية، والبيت، والمجتمع، والبيئة) بأهمية وكيفية وفعالية التعلم الإلكترون؛ لخلق التفاعل بين هذه المنظومة.

ج. تدريب (المعلم، المُتعلم) بما يمكن تسهيل استخدام هذه التقنية.

د. خلق بيئة تعليمية تعلمية تفاعلية من خلال تقنيات إلكترونية جديدة، والتنوع في مصادر المعلومات والخبرة.[25]

هـ. دعم عملية التفاعل بين المتعلمين والمعلمين والمساعدين، من خلال تبادل الخبرات التربوية، والآراء والمناقشات، والحوارات الهادفة؛ لتبادل الآراء بالاستعانة بقنوات الاتصال المختلفة مثل: البريد الإلكتروني "E–mail"، التحدث "Talk / Chatting"، غرف الصف الافتراضية "Virtual Classrooms"، رفع قدرات التفكير العليا لدى المتعلمين.

و. إكساب المعلمين المهارات التقنية لاستخدام التقنيات التعليمية الحديثة.

ز. اكساب المتعلمين المهارات أو الكفايات اللازمة لاستخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات.

ج. تطوير دور المعلم في العملية التعليمية حتى يتواكب مع التطورات العلمية والتكنولوجية المستمرة والمتلاحقة.

ط. توسيع دائرة اتصالات المتعلم من خلال شبكات الاتصالات العالمية والمحلية، وعدم الاقتصار على المعلم كمصدر للمعرفة، مع ربط الموقع التعليمي بمواقع تعليمية أخرى للاستزادة.[26]

ي. خلق شبكات تعليمية لتنظيم وإدارة عمل المؤسسات التعليمية.

ك. تقديم التعليم الذي يناسب فئات عمرية مختلفة، مع مراعاة الفروق الفردية بينهم.

(25) محمد بن صنت الحربي، مطالب استخدام التعليم ا لإلكتروني لتدريس الرياضيات بالمرحلة الثانوية من وجهة نظر الممارسين والمختصين ، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة أم القري كلية التربية – قسم المناهج وطرق التدريس ،2007م، ص 43-45.
(26) غاريسون و تيري أندرسون، التعليم الإلكتروني في القرن الواحد والعشرين «إطار للعمل والتطبيق»، ترجمة محمد رضوان الأبرش ، الرياض، العبيكان للنشر، 2006م، ص 71.

ل . تعزيز العلاقة بين أولياء الأمور والمدرسة وبين المدرسة والبيئة الخارجية.

م . التحول من نظريات التعليم السلوكية إلى النظريات البنائية والمعرفية والاجتماعية، حيث يكون المتعلم إيجابيا نشطًا، يبني تعلمه بنفسه ولا يستقبله من المعلم.

ن . تحول فلسفة التربية من التعليم المتمركز حول المعلم إلى التعليم المتمركز حول المتعلم، حيث يكون المتعلم هو المسئول عن تعلمه.

س . التحول من تحكم المعلم في التعليم إلى تحكم المتعلم فيه، حيث يتحكم في تحديد تعلمه الخاص، وإدارة أنشطته.

ع . تحول نواتج التعليم من التذكر الأصم إلى الفهم والإبداع وحل المشكلات.[27]

المبحث الثالث: واقع التعليم الإلكتروني في ليبيا

المطلب الأول: . واقع التعليم في ليبيا:

التعليم في ليبيا مرّ بالعديد من العراقيل في السنوات العشر الأخيرة؛ وتنوعت هذه العراقيل من حروب وتعطيل للدراسة، ووجود مدارس وجامعات في مناطق الاشتباك، بالإضافة للتقصير في الاستجابة لمطالب المعلمين والمعلمات، وافتقارهم لبرامج التدريب والتطوير الحديثة؛ مما أدى لاعتصامهم عدة مرات، وتعطيل الدراسة على الطلبة والطالبات.

عقب أحداث سنة 2011م بقيت منظومة التعليم في بادئ الأمر على ما هي عليه، ولم يطرأ أي تغيير إلا في بعض المناهج التي رأى حكام ليبيا الجدد أنها ترتبط بالنظام السابق، فطال التغيير مناهج التربية الوطنية والتاريخ وبعض المناهج الأخرى، وبقي القطاع على ما هو عليه إلا أن عدداً من الخطط التي كانت مبرمجة للتطوير وتطبيق النظم الجديدة توقفت ولم تطبق، وتأثر قطاع التعليم ومؤسساته بالأوضاع الأمنية، والتغيرات السياسية التي طرأت لاحقا؛ نتيجة الانقسامات السياسية بين الأطراف المتصارعة في البلاد.[28]

كما أن قطاع التعليم من أكثر القطاعات التي تضررت، خاصة في الفترة الزمنية

(27) وليد سالم الحلفاوي، مستحدثات تكنولوجيا التعليم في عصر المعلوماتية، دار الفكر، عمان، الأردن،٢٠٠٦، ص 61.
(28) حمد عبدالله. ، واقع التعليم العالي في ليبيا. تم الاسترداد من المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات/ 2016م.

الممتدة بعد 2014م، حيث اندلعت الصراعات المسلحة بين الأطراف السياسية المختلفة في البلاد، حيث تعرضت أعداد كبيرة من المدارس والمعاهد والكليات لأضرار مباشرة؛ لوجودها في مواقع الصراعات المسلحة، وقد تم استخدامها من قبل بعض التشكيلات المسلحة كمواقع ومعسكرات لإيواء المقاتلين، وتخزين الأسلحة والذخائر، إضافة لاستخدامها من قبل بعض المليشيات كمعتقلات وسجون خارج إطار القانون.

وتعاني المدارس من غياب الصيانة الدورية وتوريد الأدوات والكتب المدرسية، التي تتأخر ويتأخر معها بداية العام الدراسي، كما تعاني المدارس بتعرضها للتهديدات الأمنية، وانقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة، إضافة إلى انقطاع الاتصالات والانترنت، وغيرها من الخدمات.

وقد فتحت كل هذه المشاكل الباب للمدارس الخاصة، فعلى مدى السنوات الخمس الماضية، انتشرت المدارس الخاصة في كل أرجاء البلاد، ويرجع ذلك أساسا لتوفر وسائل النقل للأطفال الصغار، لكن تكلفتها أعلى، ومستوى جودة الدراسة ببعضها خارج نطاق التقييم؛ ما قد يؤدي إلى تدني مستوى جودة التحصيل عبرها.[29]

وبالنظر للوضع الراهن في ليبيا فإن قطاع التعليم يعد من أكثر القطاعات تضررا، بل يعد بمثابة الضحية الأكبر لما تعانيه البلاد من انفلات أمني، وتدن في مستوى الخدمات، وهذا ما يعني أن المشاكل تزداد تفاقما، والحلول تزداد صعوبة؛ باعتبار التعليم هو القاطرة التي عن طريقها يمكن قيادة أي بلد من وضع إلى آخر.

اعتصم العديد من المعلمين في المنطقة الشرقية احتجاجا على تجاهل المسؤولين لمطالبهم؛ المتمثلة في: زيادة الرواتب، والتأمين الصحي، وحماية المعلم، وقدسية الأماكن التعليمية.

بينما في المنطقة الغربية، تقام سلسلة من الامتحانات والاختبارات للمعلمين؛ من أجل قبولهم من جديد في السلك الوظيفي، الذي صار بحاجة إلى تطوير وتصفية للعديد من الأشخاص غير الأكفّاء. لكن لا أحد من الطرفين راضٍ عن إدارة وزارته، ولا الوزارات راضية عن المعلمين التابعين لسلطتها، فقرر بعضهم الاعتصام، وبعضهم المشاركة والتماهي مع قرارات الدولة.[30]

(29)هناء عوض، التعليم في ليبيا، ومراحل تطوره والى أين وصل الأن "جزء 5" ، جريدة الاهرام الجديد الكندية، العدد 351، 2019م.
(30)يوسف صالح المزوغي، سياسة التعليم العالي في ليبيا، (د. ن) ، عمان، ط 1، 2016، ص41.

المطلب الثاني: . بعض المبادرات الليبية للتعليم الإلكتروني:

للتعليم الإلكتروني أهمية كبيرة كحل بديل، في ظل الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد، من حروب ونقص في السيولة، إلا أنّه لا يزال أمراً بعيد المنال بالنسبة للكثيرين؛ نظرا لمشاكل الانترنت والكهرباء، كما أنّ العائلات الفقيرة غير قادرة على مصاريف الأجهزة الإلكترونية واشتراك الانترنت.

•قامت مجموعة من الشباب بتأسيس المبادرة الليبية للتعليم الإلكتروني في عام 2013م على أثرِ هذه المشاكل، وهو مشروع للتعليم الإلكتروني، بدأت هذه المجموعة نشاطها بمساعدة طلبة الشهادة الثانوية على المنهج عن طريق ملفات (PDF)، وتطورت مشاريعهم بالتعاون مع وزارة التعليم بالحكومة الليبية المؤقتة؛ لإنشاء منصة «ليبو التعليمية» بعد إجراءات الحظر والإغلاق؛ بسبب جائحة كورونا، وكان للمبادرة دور واضح في المساعدة والتعاون مع الوزارة.

ويقول رئيس مجلس إدارة المبادرة الليبية للتعليم الإلكتروني، ومتعاون لدى إدارة الامتحانات بوزارة التعليم بالحكومة الليبية المؤقتة أنّ «أحد أهم أسباب المبادرة هو الوضع المتدني للتعليم في ليبيا؛ إذ أنّ ليبيا ومنذ عام 2011م، قد خرجت من التصنيف العالمي للتعليم»، وهنا يأتي دور المبادرة كما وضّح رئيس المبادرة، بأنها تقوم سنوياً بدورات للمعلمين والمعلمات لتعريفهم بالوسائل التعليمية الحديثة، وآخر ما جد في التعليم على مستوى العالم.

• تعاونت وزارة التعليم بحكومة الوفاق مع شركة مايكروسوفت، لإطلاق منصة «لنتعلم» للتعليم الإلكتروني يوم 13 من شهر مايو 2020م؛ كما أنّ هناك مبادرات من مجمع ليبيا للدراسات المتقدمة، والقنوات التلفزيونية؛ لنقل الدروس لجميع مواد مراحل التعليم الأساسي والثانوي.[31]

•المبادرة الليبية للتعليم الإلكتروني منظمة ليبية غير ربحية تأسست في 2013م، وسجلت رسميا بمفوضية المجتمع المدني في 2016م، وهي منظمة تهتم بالتعليم؛ وتهدف لتوعية المجتمع بأن التعليم أولوية؛ وتهدف أيضا لتدريب المعلمين والطلاب، وإدخال التكنولوجيا في المؤسسات التعليمية، من أهم الأعمال التي قامت بها المبادرة أنها ساهمت بشكل كبير في توفير المناهج التعليمية للطلاب فترة حرب 2014م في بنغازي، وعرفت آنذاك بدفعة التعليم عن بعد[32]

(31)فرج السيليني، التعليم الإلكتروني بين الحلول المؤقتة والخطط المستقبلية، هنا ليبيا، 2020م.https://hunalibya.com/digital-life/12655/.

(32) نعيمة قوية، انطلاق مشروع المبادرة الليبية للتعليم الإلكتروني، ليبيا الإخبارية،

في ضوء ما طُرح أعلاه، للقارئ أن يسال سؤالا محورياً، وهو: لماذا لم يستفد قطاع التعليم في ليبيا من هذا الأسلوب الفعّال في التعليم؟ خصوصاً وأنه في حالة لا يحسد عليها.!

الجواب هو: لا مشروع التعليم الإلكتروني، ولا أي مشاريع إبداعية رائدة يمكن إنجازها في وجود أربعة عناصر تثبيط وعرقلة:

أولا: . غياب الاستقرار السياسي، وتغيير المسؤلين المستمر مع اختلاف الرؤية بينهم، جعل تعثر كل المشاريع التي يتطلب إنجازها وقتاً أطول من بقاء من يؤسس لها في موقعه، أمراً حتمياً.

ثانيا: . البيروقراطية المريعة، الناتجة عن الكم الهائل من اللوائح والقرارات والقوانين المتضاربة والمتناقضة، والقابلة للتفسير في كل إتجاه، التي تتطلب مراعاتها دورات ورقية غاية في التعقيد، تستهلك الجهد وتهدر الوقت.

ثالثا: . الأجهزة الرقابية المتيبسة التي أصبحت في الواقع تشكل عوائق كأداء أمام أي مشروع مفيد، بدعوى مخالفة اللوائح أو شبهة الفساد.

رابعا: . وجود مجموعات من المتطفلين وأدعياء الوطنية، متمترسين في مفاصل الدولة الليبية، وبحكم قصورهم المعرفي، وجهلهم بطبائع الأشياء لا يكفون عن عرقلة إي عمل، بدعوى أنه مخالف لما يجب أن تكون عليه الأمور.

هذه العناصر الأربعة حالت دون أن يعطي مشروع التعليم الإلكتروني الليبي نتائجه، رغم أنه وصل إلى مرحلة متقدمة للغاية، وكان سيساهم في رفع جودة عملية تعليمية أقل ما يقال عنها: أنها قريبة من الاحتضار. [33]

---

https://www.newslibya.ly/%D8%A7%D9%8..م2019

(33) علي اعبيد، التعليم الإلكتروني ودوره في عملية اكتساب المعرفة، ليبيا المستقبل، https://www.libya-al-mostakbal.org.م2017

المبحث الرابع: تحديات ومعوقات تطبيق التعليم الإلكتروني

على الرغم من أهمية التعليم الإلكتروني ومزاياه، فإنه يواجه معوقات وتحديات قد تحول بينه وبين الأهداف التي وضعت من أجله، ومن أبرزها ما يأتي:.

المطلب الأول: . التحديات التي تواجه التعليم الإلكتروني:

يواجه التعليم الإلكتروني مجموعة كبيرة من التحديات، وفيما يلي سوف نتعرف على أهم وأبرز هذه التحديات:

أولا: . المحتوى التعليمي: يعد المحتوى واحدا من أهم وأبرز التحديات التي تواجه التعليم الإلكتروني، حيث يجب أن يتم وضع منهاج مميز ورائع من أجل أن يكون التعليم الإلكتروني ناجحا، ومن أهم صفات المنهاج الناجح للتعليم الإلكتروني الوضوح، والاختصار، وأن يكون مفيدا، وأن يكون متوافقا مع الأهداف التي يسعى المتعلم إلى تحقيقها.

ثانيا: . الإبداع: يواجه التعليم الإلكتروني مجموعة من التحديات التي ترتبط وتتعلق بالإبداع، ويجب أن يتم تحسين الارتباط ما بين المفاهيم والواقع، وذلك لكي يكون التعليم الإلكتروني أكثر نجاعة.[34]

ثالثا: . القالب: يعد القالب واحدا من أهم التحديات التي تواجه التعليم الإلكتروني، حيث يجب أن يتم تصميم مجموعة من القوالب السهلة والبسيطة، والتي تساعد الطالب على فهم المقرر؛ ولذلك يجب أن تتسم هذه القوالب بالمرونة والشمولية.

رابعا: . الوسائط: يعد استخدام الوسائط بشكل أمثل في التعليم الإلكتروني من أهم وأبرز الصعوبات التي تواجه الطالب؛ لذلك يجب أن يتم استخدام هذه الوسائل بشكل أمثل، بحيث تكون متزامنة مع عناصر الوسائط المتعددة.

خامسا: . الزمن: يعد الزمن من أهم المشكلات والتحديات التي تواجه التعليم الإلكتروني؛ لذلك يجب أن تتم إدارة زمن المحاضرات ومواعيدها بشكل جيد.

سادسا: . الوضوح: يعد الوضوح من أهم التحديات التي تواجه التعليم الإلكتروني، حيث يجب أن توضح الأهداف التي سيحققها الطالب من خلال دراسته في التعليم الإلكتروني.

(34) معن الخطيب، تحديات التعلم الإلكتروني في ظل أزمة كورونا وما بعدها، الجزيرة، 2020م. https://www.aljazeera.net/opinions.

سابعا: . السياق: يعد السياق واحداً من أهم وأبرز التحديات التي تواجه التعليم الإلكتروني، حيث يجب أن يتم الحفاظ على سياق منطقي وسهل الاستخدام.

ثامنا: . مخطط التنقل: يعد مخطط التنقل واحدا من أهم وأبرز التحديات التي تواجه التعليم الإلكتروني، حيث يجب أن يكون متوافقا مع السيناريو، كما يجب أن يكون نقطة مرجعية للوحة العمل.

تاسعا: . الأدوات: يعد اختيار الأدوات من أهم وأبرز التحديات التي تواجه التعليم الإلكتروني، حيث يجب أن يتم اختيار أدوات سهلة وفعالة تسهل من تعلم الطالب.

عاشرا: . خطوات البدء: تعد خطوات البدء من أهم وأبرز التحديات التي تواجه التعليم الإلكتروني، حيث يجب أن تكون خطوات البدء واضحة للغاية.[35]

المطلب الثاني: . معوقات التعليم الإلكتروني:

هناك مجموعة من المعوقات التي تحول دون بلوغ التعليم الإلكتروني لأهدافه على أكمل وجه، منها ما يعود إلى حداثته ومنها ما يعود إلى ارتباطه بعوامل متعددة بشرية (معلمين ومتعلمين)، ومادية (أجهزة، ومعامل)، وبرمجيات، وبنية تحتية، من اتصالات وغيرها، من هذا النوع من التعليم،[36] ولكن هذا لا يمنع من تحديد هذه المعوقات التي يمكن أن نجمل أهمها فيما يلي:

أولا: . المعوقات البشرية:

هذه المعوقات تمثل العقبة الرئيسة وتتلخص فيما يلي: .

1. عدم وعي الإدارة العليا بأهمية التعامل الإلكتروني، وعدم الإلمام بمتطلبات هذا التعامل.

2 . رفض العديد من المعلمين إدخال وسائل التعليم الإلكترونية إلى مجالاتهم.

3. مقاومة الطلبة لهذا النمط الجديد من التعلم وعدم تفاعلهم معه.

---

(35)عبد المحسن لغديان، التعليم الإلكتروني التحديات والصعوبات وسبل التغلب عليها .مجلة دراسات تربوية واجتماعية، 18العدد، 2015م، ص .435

(36)إبراهيم بن عبد الله المحيسن، تعليم المعلومات في التعليم العام في المملكة العربية السعودية أين نحن الآن؟ وأين يجب أن تتجه؟ نظرة دولية مقارنة، مجلة جامعة الملك سعود، الرياض، العدد 91، 2002م، ص 66.

4. قلة وجود الكوادر البشرية الفنية والتعليمية القادرة على النهوض بهذا النوع من التعليم.

5. حجم العمل الكبير لأعضاء هيئة التدريس الذي يكلفون به من قبل الإدارة؛ يمنع من تطبيق التعليم الإلكتروني.[37]

ثانيا: . المعوقات التقنية: .

وهي من المعوقات الأساسية وتتلخص فيما يلي: .

1. الحاسبات وأجهزة الاتصال.

2. الطابعات وبقية الأجهزة.

3. المختبرات الإلكترونية.

4. الموقع الإلكتروني.

5. البنية التحتية الإلكترونية.

6. خدمة الأنترنيت.

7. عدم توافر تطبيقات التعليم الإلكتروني باللغة العربية.

8. . عدم توفّر الأمان اللازم للمواقع الإلكترونية.[38]

ثالثا: . المعوقات المالية:

وهي من المعوقات المهمة وتتلخص فيما يلي: .

1. الحاجة الى الدورات للكادر التدريسي.

2. قلة الحوافز المشجعة.

3. قلة الأجهزة الإلكترونية المستخدمة.

4. الاستعانة بالمتخصصين والفنيين.

(37)يوسف عيادات، التعلم الإلكتروني العقبات والتحديات والحلول المقترحة، مجلة دراسات تربوية واجتماعية، المجلد 11العدد3، 2005م، ص 213.
(38)سهام علي طه، التعليم الإلكتروني المعوقات والفوائد، مركز الإصباح للتعليم والدراسات الحضارية والإستراتيجية، 2020م.8D%/https://www.alisbaahcenter.com/٪.

5. توفر قاعات دراسية متخصصة.

6. توفير الكهرباء بصورة مستمرة.

7. عدم التمكن من تغطية التكلفة الماليّة اللازمة؛ للبدء في استخدام التعليم الإلكتروني. (39)

رابعا: . معوقات أخري:

1. استراتيجية تطوير المعايير بما يتناسب مع العملية التعليمية.

2. عامل التكيف والاستجابة لدى الطلاب مع هذا النمط الجديد من التعليم وتفاعلهم معه.

3. عدم الانخراط المجتمعي بكل أفراده في العمل بهذا النظام التعليمي ووعيهم التام به، وعدم الوقوف السلبي منه.

4. الافتقار للبنية التحتية المناسبة للاتصالات مع الجهة الباعثة للتعليم.

5. عدم القدرة على توفير الصيانة السريعة للأجهزة في بعض الأماكن البعيدة.

4. صعوبة الإقناع والعدول عن فكرة التعليم التقليدي، والانتقال للتعليم الإلكتروني.

7. عزوف بعض المعلمين وأعضاء هيئة التدريس عن انتهاج هذا الأسلوب من التعليم. (40)

الخاتمة :

التعليم الإلكتروني هو أحد وسائل التعليم الحديثة، ويُساهم بتحفيز العمليّة التعليميّة ويقوّيها، كما يحمي الطالب من التعرّض للتعليم بأسلوب التلقين المباشر؛ الذي يُسبب قتل المهارات الإبداعية لديه، ويعدّ التعليم الإلكتروني وسيلة جامعةً لجميع الأساليب المستخدمة في العمليّة التعليميّة، وتعتمد على جهاز الحاسوب بشكلٍ

(39)محمد فؤاد الحوامدة، معوقات استخدام التعليم الإلكتروني من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة البلقاء التطبيقية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد 1، 2011م، ص ص 113-114.
(40)عيادات، التعلم الإلكتروني العقبات والتحديات والحلول المقترحة، ص 215.

مباشر، وكذلك التقنيّات المختلفة الحديثة، كوسائل التخزين، ومواقع الإنترنت المحتوية على المعلومات المختلفة.

ساعد التعليم الإلكترونيّ على تقويّة العمليّة التعليميّة، وإيجاد أسلوبٍ جديد لتقديم المعلومات، ممّا ساهم في تركيز المعلومات في أدمغة الطّلاب، كما يتّصف التعليم الإلكترونّي بالحريّة؛ إذ يمنح الطالب إمكانيّة تلقّي المعلومات عن بعد، فلا يحتاج الطالب إلى الذهاب لميدان التعليم، وانتظار المدرّس لإعطائه المعلومات، بل يبحث عن المعلومات التي يريدها في أيّ وقت ومكان يريد، دون الالتزام بوقتٍ وزمان محدّدين؛ وذلك من خلال استخدام مواقع الإنترنت والأقراص المدمجة.

فالتعليم الإلكتروني يزيد من فاعلية التعليم إلى درجة كبيرة، ويقلل تكلفة التدريب؛ وذلك من خلال المقابلات والمناقشات الحية على الشبكة، ويوفر معلومات تنسجم مع احتياجات المتعلمين، ويوفر برامج المحاكاة، وتمارين وتطبيقات تفاعلية.

تظل العملية التعليمية هي صفة الاتصال الأولى للفرد والمجتمع، ومن خلال هذا الواقع نستطيع أن نفكر بجدية عن الاهتمامات الأخرى التي تدفع بالإنسان لكي يكون منتجا، كما أن بعضاً من الدراسات التي تحدثت حول مستقبل التعليم العالي، ذكرت أنه بحلول العام 2025م قد تصبح مؤسسات التعليم العالي التقليدية من مخلفات الماضي؛ رغم استمرارها في أداء دورها أكثر من قرنين من الزمن، وذلك نتيجة التغيرات العالمية في إنتاج المعرفة وتوزيعها، والتي تدعمها ثورة الاتصالات والمعلومات والتكنولوجيا الحديثة.

النتائج والتوصيات

أولا: . النتائج:

توصلت هذه الورقة إلى النتائج الآتية:

1. التعليم الإلكتروني يستخدم في إيصال المعلومة للمتعلم بأيسر الطرق وأجودها؛ وذلك باستخدام آليات التقنية الحديثة للاتصال، والمتمثلة في الإنترنت، وبواباته المتعددة، والمكتبات الالكترونية، وآليات البحث المختلفة، وبعبارة أخرى استخدام تقنيات الاتصال بجميع أنواعها؛ لأجل إيصال المعلومة للمتعلم بأقل جهد، وأقصر وقت مع أكبر فائدة.

2. للتعليم الإلكتروني أهمية كبيرة للفرد والمجتمع، فهو يمكن الفرد من تعزيز قدراته العلمية، ويتيح لمن فاته التعليم فرصة جديدة للتعلم، إضافة إلى إمكانية الإسهام في محو الأمية؛ كما يوفر بيئة تعليمية تفاعلية تشويقية تشد المتعلم في أي مكان وحيثما وجد، بكل سهولة ويسر، إنه التعليم المفتوح للجميع، الذي يقدم المحتوى التعليمي بوسائط الكترونية مختلفة.

3. أكدت أغلب الدراسات على فاعلية هذا النوع من التعليم في تطوير كفاءة، الطلاب والأساتذة على حد السواء، واختصاره للوقت، والجهد، والتكلفة، ناهيك عن إمكانية استخدامه في أي وقت، وفي كل الظروف المختلفة، وإعطاء الفرص لأفراد المجتمع للتعلم.

4. تردي حالة أغلب المباني التعليمية في ليبيا، وضعف استعدادها لاستقبال تكنولوجيا المعلومات، وغلبة الطابع التقليدي على المدارس من حيث المبني، والوسائل التعليمية، وضعف القدرات الإدارية، والقيادات المدرسية.

5. يعاني التعليم الالكتروني في ليبيا الكثير من المعوقات؛ بدءًا من عدم توفير البنية التحتية، ووصولاً إلى تدريب الكادر الإداري والتعليمي، وتردي حال المعلمين ماديا واجتماعيا، مع ضعف مستوي إعدادهم الأكاديمي والتربوي؛ مما أدي إلى ضعف مخرجات التعليم.

6. تنوع مؤهلات المعلمين في التعليم الرسمي، هذا ما يعني أن مشكلة المعلم ليست مشكلة كم، وإنما مشكلة كيف، ونوعية الإعداد، وندرة المدرسين في بعض التخصصات، وعدم تدريب المعلمين قبل العمل، وأثناء العمل، مما يؤثر على أداء المعلم، وكفاءته على نحو سيئ، فهو لا يتطلع إلى الجديد في مجال تخصصه.

ثانيا: . التوصيات:

وفي النهاية ولكي نحقق التعلم الالكتروني لابد من طرح بعض التوصيات أهمها ما يلي: .

1. يجب أن تسعي وزارة التعليم في ليبيا وبشكل عاجل إلى تبني خطة إستراتيجية؛ تركز على جملة من الأهداف النوعية والكمية المحددة، القابلة للتنفيذ خلال فترة زمنية محددة، والتي تؤدي في نهاية المطاف إلى تطوير برامج ومناهج التعليم؛ كوسيلة لضمان جودة وتقويم المحصلات التعليمية،وتحقيق استحقاقات تنافسية

العولمة للمساهمة في تنمية المجتمع المستدامة.

2- ضرورة إقامة الدورات المستمرة وورش العمل للأساتذة والطلاب، كل على حده على كيفية التعامل مع التقنيات المختلفة للتعليم الإلكتروني؛ لأن هناك من لا يستطيع التعامل مع جهاز الحاسوب، أو استخدام الإنترنت.

3- ضرورة إسهام التربويين وخاصة متخصصي المناهج وطرق التدريس، وكذلك الفنيين المتخصصين لإنجاح هذا البرنامج من التعليم الإلكتروني، والعمل على تصميم الدروس التعليمية في شكل جذاب، يشد المتعلم ويشوقه للمتابعة، ويبتعد عن الرتابة والملل الموجود في التعليم التقليدي.

4. إعادة إعداد المناهج الحالية بما يتناسب مع التعليم الإلكتروني؛ لأن جلها تعتمد على المحاضرات، وعلى المناهج القديمة.

5. على المعلم أن يجعل المادة التعليمية أكثر تفاعلاً؛ وذلك من خلال تخطيط وتصميم برنامج تدريبي؛ يعتمد على أساليب وطرق عرض جذابة وممتعة.

6 - رفع جودة المقررات والمصادر والبرامج التعليمية، والعمل على زيادة التنسيق بين إدارة التدريب ومناهج التعليم المتعلقة باستخدام التعليم الإلكتروني.

7-توفير البنية التحتية لهذا النوع من التعليم، والتي تتمثل في أعداد الكوادر البشرية، التي تساعد على نقل هذا التعليم من مكان لآخر، وتوفير الدعم المادي، والمعنوي لغرض توفير أدوات، ومستلزمات التعليم الإلكتروني.

8. تكثيف الجهود من أجل توفير بنى تحتية بالمؤسسات التعليمية، من خلال إعادة تنظيم قاعات الدراسة، والعمل على تجهيزها بما يتيح فرص أكبر لعملية تعميم التعليم الالكتروني.

9. نشر ثقافة التعليم الإلكتروني بين الناس من خلال عمل ندوات توعية، والاستفادة من الخبرات الخارجية في مجال التعليم الإلكتروني.

10. إجراء دراسات وأبحاث عن كيفية تصميم وإنتاج المقررات الدراسية، وإقامة المزيد من الدراسات الوصفية، والتجريبية لموضوع التعليم الإلكتروني.

المراجع :

(1) حسام مازن. تصميم وتفعيل التعليم الإلكتروني الشخصي في التربية العلمية لتحقيق المتعة والطرافة العلمية والتشويق والحس العلمي، 2015م.

https://search.mandumah.com/Record/703028

(2) تغريد محمد تيسير كامل، واقع التعلم الإلكتروني في جامعة النجاح الوطنية ودوره في تحقيق التفاعل بين المتعلمين من وجهة نظر طلبة كلية الدراسات العليا برامج كلية التربية وأعضاء الهيئة التدريسية، رسالة ماجستير، فلسطين، جامعة النجاح، كلية الدراسات العليا، قسم الإدارة التربوية، 2016م، ص12.

(3) علي بكر محمود برناوي، فرص وتحديات التعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات التعليمية في ضوء الخبرات العربية والعالمية، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات، العدد 27، 2020م، ص ص 28-29.

(4) أحمد علي الراضي، التعليم الالكتروني، (عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط 1، 2010م) ، ص11.

(5) محمد الهادي، التعليم الإلكتروني المعاصر» أبعاد تصميم وتطوير برمجياته الإلكترونية»، (القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2011م) ، ص 43.

(6) Dalsgaard, Christian, Social software: E-Learning beyond learning management-systems. European Journal of Open, Distance and E-Learning, 2006.

(7) عسلي نورالدين، تطوير أداء الجامعات العربية في ظل تطبيق التعلم الإلكتروني» متطلبات وآفاق مع الإشارة لتجربتي مصر والسعودية»، مجلة التعليم عن بعد والتعليم المفتوح، جامعة بني سويف ،اتحاد الجامعات العربية ، مجلد 8 ، العدد 14، 2020م، ص ص 110-11.

(8) محمد سعيد حمدان، التجارب الدولية والعربية في مجال التعليم الإلكتروني، المجلة الفلسطينية للتربية المفتوحة عن بعد ، 2007م، ص287.

(9) Banerji Ashok, Philip Barker, ELECTRONIC PERFORMANCE SUPPORT SYSTEMS", Special, Innovations in Education and Training International Edition on Electronic Performance

Support Systems,1995, P 12.

(10) بدر الخان، استراتيجيات التعليم الإلكتروني، ترجمة الموسوي، علي بن شرف، وآخرون، (سوريا، شعاع للنشر والعلوم، 2005م) ، ص18.

(11) وليد بن سالم الحلفاوي، مستحدثات تكنولوجيا التعليم في عصر المعلومات، (الأردن، دار الفكر، ط 1، 1427هـ) ،ص59.

(12) عبدالله بن عبد العزيز الموسى، التعليم الإلكتروني «مفهومة خصائصه فوائدة عوائقه»، ورقة عمل مقدمة لندوة مدرسة المستقبل، الرياض، جامعة الملك سعود، كلية التربية، الرياض، 1423هـ، ص 29.

(13) مها بنت عمر السفياني، أهمية و استخدم التعليم الإلكتروني في تدريس الرياضيات بالمرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمات والمشرفات التربويات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، كلية التربية، السعودية، 1428 هـ ، ص 19.

(14) ناصر بن عبدالناصر الشهراني، مطالب استخدام التعل م الإلكتروني في تدر س العلوم الطب ع ة بالتعليم العالي من وجهة نظر المختص ن، رسالة دكتوراه، جامعة أم القري، كلية التربية، قسم المناهج وطرق التدريس، السعودية، 1430 هـ ص 27.

(15) مناور بن مسعد المطيري، بحث بيئات التعلم الالكترونية الشخصية وأثرها في عملية التعلم، جامعه عين شمس، كلية التربية النوعية، رسالة دكتوراه، القاهرة ، 2013م، ص 170.

(16) رنا محفوظ حمدي، بيئة التعلم الالكتروني الشخصية PLE. مجلة التعليم الالكتروني، 2015م. http://emag.mans.edu.eg/index.php?page=news&.

(17) Olivier, Bill, & Liber, O, Lifelong Learning: The Need for Portable Personal Learning Enviroments and Supporting Interoperability Stands. Bolton Institute: The JISC Center for Educational Technology Interoperability Standards, 2001.

(18) رجاء الجبوري، بيئة التعليم الالكتروني واهميتها، صحيفة المثقف، العدد: 5484،2021م.. http://ns1.almothaqaf.com/a/b3d

(19) حسام مازن، تصميم وتفعيل التعليم الإلكتروني الشخصي في التربية العلمية لتحقيق المتعة والطرافة العلمية والتشويق والحس العلمي، 2015م.

https://search.mandumah.com/Record/703028

(20) مريم الفالح، أثر التفاعل بين الدعم التعليمي والأسلوب المعرفي في بيئات التعلم الإلكتروني على مستوى الدافع للإنجاز لدى طالبات جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، 2018م.

https://search.mandumah.com/Record

(21) محمد عطية خميس، بيئات التعلم الإلكتروني التكيفي، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر الجمعية العربية لتكنولوجيا التربية بعنوان: تكنولوجيا التربية والتحديات العالمية للتعليم. القاهرة. 2016م، ص ص 237 -238.

(22) تامر الملاح، التعلم التكيفي: الطريق نحو تسريع التعلم، تعليم جديد، 2014م.

https://www.new-educ.co.

(23) وفاء محمود عبدالفتاح رجب، تطوير بيئات التعلم الإلكتروني التكيفية في ضوء تكنولوجيا تحليلات التعلم، الجمعية المصرية للكمبيوتر التعليمي، المجلد السابع - العدد الأول، 2019م، ص 52.

(24) وفاء الدسوقي، أثر التعلم التشاركي عبر الويب القائم على النظرية الاتصالية على فاعلية الذات الأكاديمية ودافعية الاتقان لدى طلاب الدبلوم الخاص تكنولوجيا التعليم، 2015م.

https://search.mandumah.com/Record.

(25) محمد بن صنت الحربي، مطالب استخدام التعليم ا لإلكتروني لتدريس الرياضيات بالمرحلة الثانوية من وجهة نظر المارسين والمختصين ، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة أم القري كلية التربية - قسم المناهج وطرق التدريس ،2007م، ص 43-45.

(26) غاريسون و تيري أندرسون، التعليم الإلكتروني في القرن الواحد والعشرين

«إطار للعمل والتطبيق»، ترجمة محمد رضوان الأبرش ، (الرياض، العبيكان للنشر، 2006م) ، ص .71

(27) وليد سالم الحلفاوي، مستحدثات تكنولوجيا التعليم في عصر المعلوماتية، (عمان، دار الفكر، 2006م) ، ص 61.

(28) حمد عبدالله. ، واقع التعليم العالي في ليبيا. تم الاسترداد من المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات/ 2016م.

http://loopsresearch.org/media/images/photo8jxer9ldvf

(29) هناء عوض، التعليم في ليبيا ، ومراحل تطوره والى أين وصل الأن "جزء 5" ، جريدة الاهرام الجديد الكندية، العدد 351، 2019م.

http://www.ahram-canada.com//156579

(30) يوسف صالح المزوغي، سياسة التعليم العالي في ليبيا، (عمان ، د. ن ، ط 1، 2016م) ، ص41.

(31) فرج السيليني، التعليم الإلكتروني بين الحلول المؤقتة والخطط المستقبلية، هنا ليبيا، 2020م.12655/https://hunalibya.com/digital-life./

(32) نعيمة قوية، انطلاق مشروع المبادرة الليبية للتعليم الإلكتروني، ليبيا الإخبارية، 2019م..%D8%A7%D9%8/https://www.newslibya.ly/

(33) علي اعبيد، التعليم الإلكتروني ودوره في عملية اكتساب المعرفة، ليبيا المستقبل، 2017م.https://www.libya-al-mostakbal.org

(34) معن الخطيب، تحديات التعلم الإلكتروني في ظل أزمة كورونا وما بعدها، الجزيرة، 2020م. .https://www.aljazeera.net/opinions

(35) عبد المحسن لغديان، التعليم الإلكتروني التحديات والصعوبات وسبل التغلب عليها .مجلة دراسات تربوية واجتماعية، 18العدد، 2015م، ص .435

(36) إبراهيم بن عبد الله المحيسن، تعليم المعلومات في التعليم العام في المملكة

العربية السعودية أين نحن الآن؟ وأين يجب أن تتجه؟ نظرة دولية مقارنة، مجلة جامعة الملك سعود، الرياض، العدد 91، 2002م، ص 66.

(37) يوسف عيادات، التعلم الإلكتروني العقبات والتحديات والحلول المقترحة، مجلة دراسات تربوية واجتماعية، المجلد 11،العدد3، 2005م، ص 213.

(38) سهام علي طه، التعليم الإلكتروني المعوقات والفوائد، مركز الإصباح للتعليم والدراسات الحضارية والإستراتيجية، 2020م.

https://www.alisbaahcenter.com/%D٨٠/.

(39) محمد فؤاد الحوامدة، معوقات استخدام التعليم الإلكتروني من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة البلقاء التطبيقية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد 1، 2011م، ص ص 113-114.

(40) عيادات، التعلم الإلكتروني العقبات والتحديات والحلول المقترحة، ص 215.

المقاربة الأمريكية للأزمة الليبية
قراءة نقدية تحليلية لسياسة الرئيس بايدن في ليبيا

فاضل عبد اللطيف
باحث في العلاقات الدولية ، دبلوماسي سابق .

المقدمة:

تطرح هذه الورقة البحثية قراءة موضوعية لمقاربة الرئيس الأمريكي "جو بايدن" للأزمة الليبية في ظل الخطة الاستراتيجية العشرية؛ لمنع الصراع وتعزيز الاستقرار؛ طبقا لقانون الهشاشة العالمية. تعتمد الورقة المنهج االوصفي والمنهج التحليلي في محاولة للبحث عن إجابة للعديد من التساؤلات التي تطرح نفسها في هذا الشأن. وتتركز إشكالية البحث حول تساؤل رئيسي، هو إلى أي مدى يمكن لمقاربة الرئيس بايدن أن تجد طريقها الى التنفيذ الفعلي على الأرض؟ وأن تحقق أهدافها في ظل المعطيات الراهنة؟ تنطلق الورقة من فرضية مفادها صعوبة إن لم يكن استحالة تنفيذ أهداف الخطة العشرية، في ظل معطيات البيئة الداخلية (في ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية)، والبيئة الخارجية (الإقليمية والدولية).

ركزت الورقة على دراسة أثر المتغيرات الدولية والإقليمية، ومتغيرات البيئة الداخلية؛ بوصفها إحدى أبرز محددات السياسة الخارجية. كما سلطت الضوء على مبادئ وأهداف ومنطلقات السياسة الخارجية الأمريكية من منظور الواقعية السياسة، والبراغماتية، والمكيافيلية السياسية، وتقاليد المدرسة الليبرالية، والتي تهدف في مجملها إلى حماية الأمن القومي والمصالح الأمريكية؛ والسعي من أجل التفرد كقوة عظمى وقطب واحد بالهيمنة الجيوسياسية والاستراتيجية على مقاليد السياسة العالمية؛ إستنادا الى مبدأ القوة والتفوق العسكري والتكنولوجي والاقتصادي، وعدم السماح ببروز قوى دولية أو إقليمية أخرى منافسة.

تنقسيم الورقة الى محاور رئيسية وفرعية، بداية بالمقدمة والمفاهيم والتعريفات النظرية للمصطلحات، ثم محورنظرية السياسة الخارجية وتتفرع عنه المرتكزات النظرية للسياسة الخارجية الأمريكية، وآليات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، ثم محور قانون الهشاشة العالمية، واستراتيجية منع الصراع وتعزيز الاستقرار، وتتفرع عنه ديناميكيات الحراك الأمريكي في ليبيا، وإخفاقات الدبلوماسية

الأمريكية منذ اتفاق الصخيرات. ومحور المقاربة الأمريكية: منع الصراع وتعزيز الاستقرار-(الأهداف،الأدوات،المتغيرات، والتحديات) . والمتغيرات الخارجية والداخلية، وأثرها في المقاربة الأمريكية، والمقاربة الأمريكية لدور مرتزقة فاغنر في ليبيا . والأزمة الليبية، ومبادئ السياسة الخارجية الأمريكية (الواقعية،البراغماتية،المكيافيلية) . وأخيرا : الخلاصات والاستنتاجات ثم الخاتمة .

حول المفاهيم والتعريفات:

يمكن إيراد تعريف مصطلحات بعض المفاهيم الواردة في الورقة وذلك على النحو التالي: المقاربة اصطلاحا، تعرف بأنها الكيفية العامة أو الخطة المستعملة لنشاط ما؛ المرتبطة بأهداف معينة يراد منها حل المشكلة. كما يمكن تعريف الدبلوماسية، بأنها إحدى أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، ويمكن القول بأنها أقدم أدوات القوة الناعمة، التي تعتمد عليها الدولة في تنفيذ سياستها الخارجية.

أما عن تعريف مفهوم السياسة الخارجية، فإنه يتعدد ويكاد لا يوجد اتفاق حوله[1]. وتختلف تعريفات السياسة الخارجية، ومنهجيات التحليل السياسي باختلاف المدارس والاتجاهات الفكرية، الليبرالية Liberalism والليبرالية الجديدةNeo-Liberalism وغيرها، واختلاف المقاربات السياسية ، المقاربة الجزئية Micro والمقاربات الكلية Macro، واختلاف المدارس والنظريات السياسية، ومنها: الواقعية السياسية وما يتفرع عنها : الواقعية الكلاسيكية التقليدية Classical Realism والواقعية البنيويةStructural Realism والواقعية السياسية الجديدة أو المعاصرة، Neo-Structural Realism والواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية، ونظرية الدفاع الهجومي والبراغماتية السياسية Pragmatism، و المثالية Idealism و المدرسة السلوكية ، ونظرية صنع القرار .

كما يختلف تأثير المتغيرات الموضوعية الداخلية والخارجية كمحددات للسياسة الخارجية من وحدة دولية لأخرى؛ طبقا لإختلاف النسق الدولي والبيئة الخارجية للدولة، ومقومات البيئة الداخلية (بيئة صنع القرار).

مع صعوبة حصر تلك المتغيرات المستقلة والوسيطة لفهم العوامل المحركة، والدوافع الحقيقية الكامنة خلف السياسات الخارجية للدول، وكذلك صعوبة التنبؤ بالأحداث الدولية، وردود الفعل وسلوكيات الوحدات الدولية تجاهها.

كما تلعب العوامل الشخصية الذاتية للقادة وصناع القرار دورا في السلوك الخارجي

(1) محمد الدبار،ابعاد السياسة الخارجية-دراسة تاصيلية-،المعهد المصري للدراسات،اسطنبول .

للدولة، وتحديد خياراتها، ونشير على سبيل المثال الى (نظرية الدور) في تحليل السياسة الخارجية للدولة ، التي تقوم على دراسة العلاقة بين إدراك صانع القرار ودور الدولة ، و تحليل المتغيرات المتعلقة بنخبة صنع القرار، أو دور الفرد في صناعة القرار، أو ما يسمى الإدراك الذاتي للمصلحة الوطنية والقومية؛ كمحدد للسلوك الخارجي للدولة؛ أي تصور صانع القرار لدور ومركز دولته في النسق الدولي، وتقييمه الخاص لقدرات دولته، ومدى قدرته على تهيئة البيئة الخارجية لقبول هذا الدور[2].

حول نظرية السياسة الخارجية :

يمكن لنا التعريف بمفهوم السياسة الخارجية على أنها تجمع ما بين السلوك والأفعال، والنشاط الخارجي للوحدات الفاعلة في النظام الدولي: دول، ومنظمات، وممثليهم الرسميين، في علاقاتها الخارجية، مع الأخذ في الاعتبار تعدد تلك التعريفات؛ طبقا لاختلاف المدارس والمنهجيات، وذلك لكون ظاهرة السياسة الخارجية ظاهرة مركبة ومعقدة؛ لتعدد قضاياها وتوسع نطاقها وتعدد الوحدات الدولية الفاعلة في النظام الدولي، مابين دول ومنظمات دولية وإقليمية، وتعد من أهم مجالات البحث في العلاقات الدولية[3]. على سبيل المثال نشير الى تعريف الدكتور "حامد ربيع" أستاذ كرسي النظرية السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة 1972 للسياسة الخارجية بأنها جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، وأن نشاط الجماعة كوجود حضاري، والتعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية، تنطوي وتندرج تحت الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية. كما يشير الدكتور "حامد ربيع" إلى أن السياسة الخارجية هي إحدى ميادين النظرية السياسية، وتشكل امتدادا للسياسة الداخلية. وأن عملية صنع القرار السياسي هي إحدى أهم مجالات اهتمام عالم النظرية السياسية. كما تعرف السياسة الخارجية بأنها مجموعة الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الدولة في البيئة الدولية؛ سعيا نحو تحقيق أهدافها وذلك في إطار قيامها بوظيفتين: إدارة الصراعات الدولية وتعبئة الموارد القومية. وكذلك تعرف بأنها مجموع القرارات والأعمال التي تقوم بها الدولة تجاه البيئة الخارجية لتحقيق أهداف معينة. ويعرفها "ريتشارد شنايدر" بأنها منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما تم اختياره للتعامل مع مشكلة، أو واقعة معينة حدثت فعلا، أو تحدث حاليا، أو يتوقع حدوثها في

(2) جهاد عوده وسمير رمزي،نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية،جامعة حلوان ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية،مجلد 31 – العدد 3 .
(3) عربي لامي محمد، السياسة الخارجية : دراسة في المفاهيم والتوجهات والمحددات،المركز الديمقراطي العربي للدراسات، القاهرة .

المستقبل. كما يصفها كذلك بأنها عبارة عن محصلة القرارات، من خلال أشخاص يتبوؤون المناصب الرسمية في الدولة، وأن سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها . كما توصف بأنها تعبر عن مجموعة من الأنشطة والسلوكيات المتنوعة، التي تتخذها الدولة وغيرها من الفاعلين الدوليين، أو مجموعة سلوكيات الدولة وتصرفاتها الخارجية، بدلا من انشطتها الخارجية[4] .

المرتكزات النظرية للسياسة الخارجية الأمريكية:

يمكن لنا تحديد المرتكزات النظرية والفلسفية للسياسة الخارجية الأمريكية، والفكر السياسي الأمريكي المعاصر، في العناصر والأسس التالية: الواقعية السياسية، البراغماتية، المكيافيلية، وتقاليد المدرسة الليبرالية، والتي تقوم على مبادئ القوة والمصلحة القومية، وتوازن القوى والمعايير الأخلاقية المزدوجة، وتغليب المصلحة على المعايير الأخلاقية. وفي حين تتعدد نظريات الواقعية السياسية، ووجود اختلافات عديدة بينها، فإنها تجمعها عناصر مشتركة، أهمها القوة والمصلحة وتغليب القوة على القيم الأخلاقية[5]. وتعرف البراغماتية السياسية بأنها مذهب فلسفي ونظرية في العلوم السياسية، تقوم على أن القوى السياسية تتبع المصلحة الذاتية، وتحقيق المنفعة والنتائج العملية من أجل الوصول أو الحفاظ على السلطة، وإن المكيافيلية وهي مذهب فلسفي؛ تقوم على تحقيق المصلحة الشخصية بغض النظر عن الوسائل المتبعة لتحقيق الأهداف، والغاية تبرر الوسيلة[6] .

آليات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية:

النظام السياسي الأمريكي نظام فدرالي رئاسي يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات، ويُعد الكونجرس السلطة التشريعية المسؤول عن رسم السياسات العامة، ويملك سلطة الرقابة على السلطة التنفيذية طبقا للدستور، ويعد الرئيس الأمريكي المسؤول الأول عن السياسة الخارجية باعتباره رئيس السلطة التنفيذية، وبصفته ممثلا عن حزبه السياسي (الديمقراطي أو الجمهوري). ويستعين الرئيس في صنع السياسة الخارجية بوزارة الخارجية (ويوصف وزير الخارجية بقلم الرئيس) ومجلس الأمن القومي، بالإضافة الى البيروقراطية الإدارية في المؤسسات الرئاسية. وتتأثر عملية صنع

(4) خليل عبدالمنعم، مراجعة الاتجاهات المعاصرة في تعريف السياسة الخارجية، جامعة الاسكندرية، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية، مقالة 4 مجلد 3 العدد 6
(5) احمد محمد وهبان، النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية، جامعة الاسكندرية، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية، المجلد 1 العدد 2
(6) عربي لامي محمد ، السياسة الخارجية : دراسة في المفاهيم والتوجهات والمحددات .

القرار والسياسات العامة بكل من الأحزاب، الرأي العام، الإعلام وجماعات المصالح، وجماعات الضغط، ومراكز البحث والفكر. ويتحكم الكونجرس بمجلسيه الشيوخ والنواب في إقرار وتمرير الميزانية، وتشارك وكالات، وأجهزة الاستخبارات، ومجلس الأمن القومي، إلى جانب وزارة الخارجية، ووكالة الاستخبارات المركزية، في صناعة وتنفيذ السياسة الخارجية، التي تتأرجح عادة ما بين النهج السياسي المرتكز على القيم الأمريكية التقليدية (الحرية والعدالة والمساواة والديمقراطية)، والنهج المرتكز على (المصلحة). ومن حيث الممارسة العملية، والسلوك السياسي الخارجي للإدارات الأمريكية المتعاقبة الديمقراطية والجمهورية، كثيرا ما يتم غض الطرف عن مبادئ الديمقراطية والعدالة وحقوق الانسان، في حالة تعارضها مع المصالح.

وبيمكن القول أن المصلحة و الأمن القومي هما المحددان الأساسيان للسياسة الخارجية الأمريكية وتوجهاتها. وتختلف أولويات الحزبين الرئيسيين الديمقراطي والجمهوري في السياسة الخارجية، كما تتنوع أيضا، وأحيانا تتعارض هذه الأولويات داخل الحزب نفسه، ويبدو ذلك بشكل واضح داخل الحزب الديمقراطي؛ خاصة فيما يتعلق بالحرب، فالحزب الديمقراطي يتميز بأنه المناهض للحرب بعد أحداث 11 سبتمبر، وقد برزت توجهات متشددة مؤيدة لسياسة الحرب داخله، بينما يظل الدعم المطلق لإسرائيل هو الاستثناء[7]. وكثيرا ما يحدث تنافس بين وزير الخارجية ومستشار الأمن القومي في صياغة خيارات وأولويات السياسة الخارجية للرئيس الأمريكي؛ سواء كان الرئيس ديمقراطي أم جمهوري، وقد شهدت فترات مختلفة للرئاسة الأمريكية بروز دور مستشار الأمن القومي على دور وزير الخارجية. كما تلعب جماعات الضغط، ولوبيات المصالح -وهي جزءا من آليات عمل النظام السياسي-دورا مؤثرا في توجهات السياسية الخارجية الأمريكية؛ خاصة اللوبي الإسرائيلي الصهيوني (منظمة ايباك) الذي يلعب دورا مميزا في قضايا الشرق الأوسط بصفة خاصة، ولوبيات السلاح والنفط (شركات النفط والسلاح العملاقة)[8].

قانون الهشاشة العالمية :

يعود مفهوم الهشاشة العالمية إلى استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2017 م؛ باعتباره أحد مخرجات تلك الاستراتيجية، التي استهدفت ضمن أهداف أخرى العمل على تقوية الدول الهشة، التي يؤدي ضعفها أو فشلها إلى تضخيم التهديدات الخارجية

(7) ديل سبروسانسكي، اللامبالاة السياسية: هل يمتلك الحزب الديمقراطي اجندة واضحة للسياسة الخارجية، انتريجيونال للتحليلات الاستراتيجية، أبوظبي .2021
(8) رغد علي حسن، جماعات الضغط والسلطة التشريعية في الولايات المتحدة الامريكية دراسة حالة (منظمة ايباك)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العراق.

للولايات المتحدة الأمريكية ، وأن يتم تقوية الدول الهشة بواسطة استراتيجية لمساعدتها على الانتقال من حالة الهشاشة الى الاستقرار، ومن الصراع الى السلام ؛ ويتم ذلك بالتشاور مع الوكالات والإدارات المختصة، وعلى رأسها الكونجرس؛ لتطوير خطط تنفيذية متعددة السنوات بالتعاون مع الحكومات الوطنية والمحلية وشركاء المجتمع المدني، ووضع قائمة المناطق والبلدان الهشة ذات الأولوية، والتشاور مع السفارات والبعثات الأمريكية في البلدان المحتملة.

استراتيجية منع الصراع وتعزيز الاستقرار :

في أبريل 2022 م. أعلن الرئيس الأمريكي جو بايدن "الدول الشريكه ذات الأولوية في إطار قانون الهشاشة العالمية وهي: (هاييتي، ليبيا، موزمبيق، بابواغينيا الجديدة، ودول ساحل غرب أفريقيا: بنين، ساحل العاج، غانا، غينيا، توغو). وكشف الرئيس "بايدن" عن رؤية محددة لتنفيذ استراتيجية إدارته لمنع الصراع وتعزيز الاستقرار، بما يتماشى مع أهداف قانون الهشاشة العالمية. موكدا على أن إدارته ستعطي "أولوية للعمل والشراكات مع ليبيا" في إطار قانون الهشاشة العالمية الذي أقره الكونجرس في ديسمبر عام 2019 بدعم من الحزبين الجمهوري والديمقراطي[9].

وفي مارس 2023 قدم الرئيس "بايدن" للكونجرس خطة لمدة عشر سنوات؛ لتنفيذ الاستراتيجية الأمريكية لمنع الصراع، وتعزيز الاستقرار بالعمل مع شركاء الولايات المتحدة ذوي الأولوية.

"قانون الهشاشة العالمية، والخطة الاستراتيجية؛ يشكلان التزاما أمريكيا طويل الأجل، ببناء المرونة السياسية والاقتصادية للمجتمعات الشريكة، من خلال القيام باستثمارات استراتيجية في الوقاية للتخفيف من نقاط الضعف الكامنة، التي قد تؤدي الى الصراع وأعمال العنف" ، وقد "تضمنت الخطة أربعة أهداف شاملة لدعم السلام والاستقرار على المدى الطويل، وهي مصممة وفقا للتحديات والفرص الفريدة لكل دولة ومنطقة، ويقوم على تنفيذها - بالتعاون والتنسيق بين مختلف الشركاء (الشركاء المحليين والشركاء الدوليين) - مختلف إدارات الحكومة الأمريكية والوكالات التابعة لها، طبقا لمبادئ حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية، والحكم الرشيد وبناء القدرات "[10].

(9) الرئيس الامريكي جو بايدن، رسالة بشان الاستراتيجية الامريكية لمنع الصراع وتعزيز الاستقرار، السفارة الامريكية في ليبيا،الموقع الاليكتروني،27 مارس 2023 .
(10) الرئيس الامريكي جو بايدن، رسالة بشان استراتيجية منع الصراع وتعزيز الاستقرار ، السفارة الامريكية في ليبيا .

ديناميكيات الحراك الأمريكي في ليبيا:

اتسمت التحركات الأمريكية في الساحة الليبية في مجملها بالضبابية والتذبذب وعدم الانتظام خلال الأعوام الماضية، كما شهدت بعض التقلبات في المواقف والمقاربات بين رؤساء البيت الأبيض الثلاثة، "أوباما"، و"ترامب"، و"بايدن"، ويمكن القول إنها قد شهدت تراجعا ملحوظا منذ الهجوم المسلح الذي تعرضت له القنصلية الأمريكية وملحقاتها عام 2012 في مدينة بنغازي، وقتل السفير الأمريكي وما يمكن وصفه بالتراجع أو (الانسحاب) الأمريكي من ليبيا ونقل السفارة الى تونس. ورغم ذلك بدأ نوع من الاهتمام واضحا من قبل الرئيس الأسبق "دونالد ترامب" لصالح الخيار العسكري، وفي بعض الفترات من خلال تعدد زيارات بعض المسؤولين، وفي فترات أخرى يلاحظ الغياب الأمريكي عن الساحة الليبية، وقد يكون ذلك نتيجة عوامل عديدة داخلية وخارجية، من بينها تراجع الاهتمام بليبيا، وعدم أولوية الملف الليبي ضمن أجندة القضايا ذات الأولوية لدى إدارة الرئيس "بايدن"، خلال الفترة الأولى من دخوله الى البيت الأبيض.

وكانت الساحة الليبية قد شهدت خلال الشهور الماضية حراكا دبلوماسيا متصاعدا؛ لعب من خلاله كبار مسئولي أدوات تنفيذ السياسة الخارجية في إدارة الرئيس الأمريكي "جوبايدن" دورا بارزا في تحريك المشهد الليبي، على رأسهم مساعدة وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى "باربرا ليف" التي قامت بزيارة ليبيا في مارس الماضي، وأجرت لقاءات مع كبار المسئولين في الشرق والغرب الليبي، والمبعوث الأميركي رئيس الدبلوماسية الأمريكية في ليبيا السفير "ريتشارد نورلاند"، وتحركاته المكوكية داخل ليبيا وخارجها في عواصم الدول المتدخلة في الشأن الليبي، والجنرال "ستيفن تاوسند" قائد القوات الأمريكية في أفريقيا (افريكوم) الذي زار ليبيا وحضر اجتماع اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 ،الذي انعقد في طرابلس بصحبة وفد عسكري أمريكي.

وكذلك الزيارة المعلنة التي قام بها "وليام بيرنز" مدير وكالة المخابرات المركزية الى ليبيا في مطلع العام الجاري، التي وصفت بأنها زيارة غير مسبوقة، قد أضافت بعدا استخباراتيا لتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية في ليبيا، فيما يمكن وصفه بالدبلوماسية الاستخباراتية، حيث عقد مدير وكالة الاستخبارات المركزية "بيرنز" والوفد المرافق اجتماعات مكثفة في العاصمة، وأجرى مشاورات موسعة مع المسؤولين، وعلى رأسهم رئيس حكومة الوحدة الوطنية في العاصمة وفي الشرق الليبي مع القيادة العامة خليفة حفتر، والتي تعد في مجملها مؤشرا على تحول في السياسة

الأمريكية في ليبيا، رغم عدم صدور أي بيانات رسمية أمريكية حول نتائج تلك الزيارات على الأرض .

تساؤلات عديدة تطرحها الورقة في محاولة للإجابة عليها، من بينها: هل تمتلك إدارة "بايدن" رؤية واضحة، وأجندة محددة للأزمة الليبية؟ وهل اثمرت تحركات الدبلوماسية الأمريكية الاستخباراتية وغيرها في ليبيا نتائج إيجابية، أم أنها أبقت الحال على ماهو عليه؟ وما هي حقيقة المقاربة الأمريكية ودوافعها إزاء استعانة أحد أطراف الصراع الليبي بمرتزقة فاغنر؟ وهل تتمكن إدارة الرئيس "جو بايدن" - الذي قارب على انتهاء فترة ولايته الحالية في يناير2025م - من تحقيق أهداف استراتيجية، ومنع الصراع، وتعزيز الاستقرار العشرية في ليبيا في ظل التحديات الجيوسياسية الناشئة عن تعارض أهداف ومصالح القوى الخارجية الفاعلة في ليبيا، مع الأهداف والمصالح الأمريكية ؟

المقاربة الأمريكية: منع الصراع وتعزيز الاستقرار (الأهداف، الأدوات، المتغيرات والتحديات)

يمكن القول بداية وبإيجاز أن ليبيا لم تشكل أولوية-كما هي كذلك منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة-ضمن أولويات "بايدن" في السياسة الخارجية[11] وذلك قبل اندلاع حرب أوكرانيا. ويمكن القول أن مقاربة الرئيس "بايدن" في ليبيا قد مرت بمراحل متعددة، وتعرضت لمراجعات و إعادة تقييم لبعض جوانبها، وكذلك لتغيرات طبقا للتغيرات التي تعرضت لها استراتيجيته تجاه منطقة الشرق الاوسط بصفة عامة، وذلك استجابة للظروف والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.

كما يمكن وصف استراتيجية الرئيس "بايدن" بأنها استمرار لمقاربة واستراتيجية إدارة الرئيس الأسبق "باراك أوباما"، التي شغل خلالها "بايدن" منصب نائب الرئيس (خلال المدة 2009 الى 2017) مع بعض التغييرات. وقد وصفت سياسة الرئيس "بايدن" في الشرق الأوسط بأنها تعمل من أجل الحفاظ على الاستقرار، وعدم التورط العسكري، و أحيانا أخرى بأنها تسعى لدور أكثر نشاطا، من شأنه أن يعيد لأمريكا هيبتها ومصداقيتها لدى حلفائها وشركائها التقليديين في المنطقة ، وأنها تسعى لمحاولة استعادة دور أمريكا القيادي في المنطقة وفي السياسة العالمية بصفة عامه؛ وذلك طبقا لتصريحات المرشح الرئاسي "بايدن" أثناء حملته الانتخابية.

(11) محمد ياغي، مراجعات الشركاء : موقع دول الخليج في توجهات بايدن الخارجية ، مركز الجزيرة للدراسات .

ويمكن القول أن اهتمامات وأولويات إدارة الرئيس الأمريكي "جو بايدن" خلال العام الأول من توليه منصبه قد تركزت حول السياسة الداخلية، و ترتيب البيت الداخلي على خلفية سياسات الرئيس السابق "دونالد ترامب"، التي سببت صدعا في الداخل، وفي مواجهة تداعيات جائحة كورونا والأوضاع الاقتصادية، وفي الشأن الخارجي تركزت في محاولة ترميم العلاقات الأطلسية والأوروبية، و تعزيز دور حلف النيتو، وإعادة الثقة لأعضائه؛ بسبب سياسة الرئيس "دونالد ترامب"، حول قضية المناخ والعلاقات مع الصين، ومحاولة تحجيم النفوذ الصيني في منطقة الهادي والهندي، ومحاولة استئناف العملية التفاوضية حول الملف النووي الإيراني، وحول اليمن، ومحاولة ترميم العلاقات مع السعودية، التي تعهد "بايدن" في حملته الانتخابية بجعلها دولة منبوذة، والسعي لإعادة تقييم العلاقات معها، على خلفية ضلوع ولي العهد محمد بن سلمان في عملية اغتيال الصحفي "خاشقجي".

وقد أحدثت حرب روسيا على أوكرانيا، وتداعياتها الإقليمية والدولية تحولا كبيرا في توجهات وأولويات السياسة الخارجية للرئيس "جوبايدن"، الذي قادت إدارته عملية التحشيد الدولي الأوروبي لمناصرة أوكرانيا في مواجهة العدوان الروسي، والسعي من أجل عزل روسيا وتضييق الخناق الاقتصادي عليها، بما في ذلك محاولة تحييد الصين في الحرب الأوكرانية كأولوية عليا.

وقد استعاد حلف النيتو دوره ووحدته في مواجهة التمدد الروسي عبر أوكرانيا، كما استعادت منطقة الشرق الأوسط أهميتها الجيوستراتيجية لصانع القرار الأمريكي في مواجهة أزمة الطاقة العالمية، وعملية التحشيد ضد توسع النفوذ الروسي والصيني في المنطقة.

وقد وجهت ترسانة الدبلوماسية الأمريكية حيزا كبيرا من اهتماماتها وتحركاتها في المنطقة نحو ترميم العلاقات الأمريكية في المنطقة، خاصة مع السعودية ودول الخليج ومصر، والسعي من أجل توسيع وتعزيز "معاهدة إبراهيم"؛ لتطبيع علاقات الدول العربية مع إسرائيل، من خلال ضم دول أخرى الى المعاهدة، على رأسها السعودية كأولوية عليا. وفي هذا السياق يمكن القول أن الملف الليبي قد عاد من جديد على طاولة الاهتمامات والمشاغل الأمريكية، ولو بأولوية أقل من سابقاتها.

أهداف المقاربة :

يمكن القول أن أهداف المقاربة التي تبناها الرئيس الأمريكي الديمقراطي "جوبايدن" في ليبيا، تضمنت أهدافا طويلة الأمد اتصفت بالشمولية؛ استهدفت قيام دولة ليبيا تحت سلطة منتخبة ديمقراطيا، وموحدة، وممثلة ومعترف بها دوليا، وقادرة على

ضمان حقوق الانسان، وتقديم الخدمات العامة، وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وتأمين حدودها، وإقامة شراكة مع الولايات المتحدة والمجتمع الدولي في الأولويات المشتركة. ويمكن اختزال الأهداف المعلنة للمقاربة في تحقيق الأهداف الرئيسية التالية: تشكيل حكومة منتخبة ديمقراطيا، تحظى بالاعتراف والقبول الدوليين، تحترم حقوق الإنسان، تحقق النمو الاقتصادي، وتقيم شراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية[12].

أدوات تنفيذ المقاربة :

تعتمد المقاربة في تنفيذها على أدوات يغلب عليها طابع القوة الناعمة، من أبرزها مبدأ القيادة بالدبلوماسية، وإقامة (الشراكات)، والتنسيق والتعاون مع الشركاء المحليين والإقليميين والدوليين.

تقوم المقاربة على فرضية إمكانية تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في ليبيا، عن طريق التعاون والتنسيق بين الحكومة الأمريكية وحلفائها، وشركائها المحليين والإقليميين والدوليين (رغم تباين المصالح الجيوسياسية الاقتصادية والمقاربات السياسية).

ويمكن تحديد الأدوات الرئيسية لتنفيذ اهداف المقاربة الأمريكية في : مجموع الإدارات والوكالات الحكومية الأمريكية المختصة، وعلى رأسها البيت الأبيض والأجهزة التابعة له، وزارة الخزانة ، وزارة الخارجية ، مؤسسة الدبلوماسية، وزارة الدفاع ، وكالات الأمن القومي، وعلى رأسها وكالة الاستخبارات الامريكية، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، القيادة الأمريكية الأفريقية (افريكوم)، الشركاء الإقليميين والدوليين، و مجتمع الشركاء المحليين في ليبيا.

متغيرات البيئة الإقليمية والدولية والمحلية وأثرها في المقاربة الأمريكية:

يمكن لنا التركيز على متغيرات البيئة المحلية الداخلية في ليبيا، ومتغيرات البيئة العالمية الغقليمية والدولية (الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية) على النحو التالي :

أولا: الدور السلبي للدول الفاعلة الإقليمية والدولية المتدخلة في الشأن الداخلي الليبي، بتبنيها لأهداف تخدم مصالحها الخاصة المعاكسة لتوجهات المقاربة الأمريكية في ليبيا، وذلك من خلال صراع وتنافس ديناميكيين متواصلين على النفوذ، والمصالح

(12) الرئيس الامريكي جو بايدن،رسالة بشان استراتيجية منع الصراع وتعزيز الاستقرار ، السفارة الامريكية في ليبيا .

الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية المتضاربة.

ثانيا: المتغيرات الدولية والإقليمية؛ لاسيما غزو القوات الروسية لأوكرانيا وتداعياته الأوروبية والدولية ، وتعاظم النفوذ الروسي العسكري في أفريقيا، من خلال دعم الانقلابات العسكرية، وتمدد نشاطات مرتزقة فاغنر في دول الساحل وغرب أفريقيا[13]، و تفاقم الأزمات الإنسانية في مناطق الصراعات وبؤر التوتر في أفريقيا وغيرها، وأزمة الطاقة العالمية و تداعياتها الاقتصادية، وتدفقات المهاجرين واللاجئين عبر الحدود الدولية .

ثالثا : تزايد حدة الاستقطاب الدولي في العلاقات الدولية بشكل غير مسبوق منذ الحرب الباردة، بين القوى الكبرى والقوى الصاعدة في ديناميكية متسارعة نحو مرحلة جديدة في العلاقات الدولية، يغلب عليها طابع الصراع من أجل إعادة تشكيل النظام الدولي؛ وذلك بناء على استراتيجيتين متعارضين من جهة : لمواجهة صعود وتوسع النفوذ الصيني الجيواقتصادي في أفريقيا والشرق الأوسط، وتحقيق توازن القوى في منطقة المحيطين الهادئ والهندي؛ لمنع الهيمنة الصينية، ووقف تمدد وتوسع النفوذ الجيوسياسي والأمني الروسي في أنحاء عديدة من العالم ، ومن الجهة المقابلة : بهدف تحقيق نظام دولي متعدد الأقطاب لمنع الهيمنة الأمريكية، من وجهتي نظر صينية وروسية.

رابعا : اتساع النطاق الجغرافي لخارطة المواجهات الجيوسياسية والأمنية، بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية، وانتقالها على بؤر توتر جديدة في قلب القارة الأوروبية، وقارتي افريقيا واسيا ، واتساع نطاق خارطة التحالفات الجيوسياسية والأمنية، والشراكات الاقتصادية بين الولايات المتحدة وحلفائها في أوروبا وفي المحيط الأطلسي، وفي منطقة المحيطين الهادئ والهندي مع الدول المجاورة للصين؛ لمحاولة الحد من نفوذها،(تحالف AUKUS على سبيل المثال بين الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، واستراليا، وتحالف QUAD بين الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والهند، واستراليا) وذلك في مواجهة " التهديد الصيني للمصالح الجيواقتصادية والاستراتيجية الأمريكية والأوروبية " والغزو الروسي لأوكرانيا، وتوسع النفوذ الروسي و الصعود الصيني وتمدده في منطقة الشرق الأوسط، والخيارات النووية لكل من كوريا الشمالية وإيران من جهة أخرى .

خامسا : التحول في سياسات ومواقف بعض حلفاء الولايات المتحدة، وشركائها

(13) بن فيشمان،انا بورشفسكايا،هارون ي،زيلين، انقلاب النيجر يهدد الاستراتيجية الامريكية بشان مكافحة الارهاب وروسيا،معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى .

التقليديين في منطقة الشرق الأوسط نحو الاستقلالية السياسية والاقتصادية، عن الاستراتيجية الامريكية(الإمارات، السعودية ،مصر، وتركيا)؛ من خلال تعزيز التعاون الثنائي وإقامة شراكات اقتصادية مع كل من الصين وروسيا وإيران، على سبيل المثال (القمة الخليجية الصينية الرياض ديسمبر 2022م ، الاتفاق السعودي الإيراني ، التقارب الإماراتي الإيراني، الموقف السعودي الإماراتي من أزمة الطاقة العالمية، ومن الحرب الروسية على أوكرانيا ، ومن التعاون والشراكة مع الصين، والتطبيع مع سوريا و تركيا) .

سادسا: الاختراق الصيني والروسي الجيوسياسي والاقتصادي والاستراتيجي لمناطق النفوذ التقليدية للولايات المتحدة الامريكية في قارة أفريقيا، ومنطقة الشرق الأوسط؛ لاسيما في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء وفي الخليج العربي.

سابعا: الحرب في السودان وتداعياتها الجيوسياسية والأمنية في منطقة الساحل والشمال الأفريقي، وحالة عدم الاستقرار السياسي في تونس؛ نتيجة تفاقم الصراع السياسي بين الرئيس "قيس سعيد" وقوى المعارضة الوطنية، واحتمالات اتساع نطاقها وتداعياتها في المنطقة.

ثامنا: الانقلاب العسكري في النيجر، وتداعياته الجيوسياسية والأمنية الراهنة والمحتملة، في ما يعرف بمنطقة حزام الانقلابات في ساحل غرب أفريقيا وتداعياته؛ لاسيما تراجع النفوذ الأمريكي، وتهديد المصالح الأمريكية، بما في ذلك سياسة مكافحة الإرهاب في المنطقة[14] .

تاسعا: ردود الفعل الإقليمية والدولية، خاصة الدور الفرنسي، والدور الروسي، ورد الفعل الأمريكي، وتهديد دول غرب أفريقيا (ايكواس) بالتدخل واللجوء الى الخيار العسكري؛ لإعادة الشرعية، وخروج مالي، والنيجر، وبركينا فاصو، من ايكواس، واحتمالات توسع دائرة الفعل وردود الفعل وتداعياتها في المنطقة؛ سيكون لها كبير الأثر في إعادة تشكيل التوازنات وفي رسم معالم خارطة جيوسياسية جديدة في المنطقة .

عاشراً: الدور السلبي المعطل الذي يلعبه الداخل الليبي في استمرار حالة عدم الاستقرار؛ وذلك من خلال الحفاظ على الوضع الراهن، المتمثل في حالة الإنقسام الجيوسياسي والأمني والعسكري، التي تولدت عنها قوى اجتماعية وقبلية ذات مصلحة في استمرار

(14) بن فيشمان ، انا بورشفيسكايا ، هارون ي، زيلين ، انقلاب النيجر يهدد الاستراتيجية الامريكية بشان مكافحة الارهاب وروسيا، معهد واشنطن .

الوضع الراهن على ما هو عليه، تحت دعاوى وشعارات جهوية مختلفة. وقد ساهمت في ذلك التركيبة الاجتماعية لسكان ليبيا غير المتجانسة؛ وخاصة المكونات القبلية المتنافرة، وامتداداتها عبر الحدود الوطنية، التي يتم توظيفها من جانب بعض الأطراف المحلية والقوى الخارجية؛ لمساندة وتغذية الصراعات والنزاعات الداخلية.

وقد هيأت عوامل ومتغيرات البيئة المحلية الداخلية لليبيا (الجغرافية، والطبيعة الصحراوية، والانقسام الجيوسياسي والعسكري، والتداخل القبلي عبر الحدود الوطنية، واتساع نطاق وامتدادات حدود ليبيا مع دول الجوار العربية والأفريقية، و الموقع الجيوستراتيجي لليبيا، والثروة النفطية، والموارد المعدنية)، هيأت في مجموعها الأرضية المناسبة للتدخل الخارجي (العربي والأجنبي) في الشأن الليبي، وساعدت على خلق حالة شبه مزمنة من الصراع وعدم الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا؛ يصعب إن لم يستحيل التغلب عليها بأدوات القوة الناعمة السياسية والدبلوماسية، التي تتبناها المقاربة الأمريكية في عهد الرئيس "جوبايدن" .

إخفاقات الدبلوماسية الأمريكية منذ اتفاق الصخيرات:

يمكن الاستدلال بالإخفاقات السابقة للدبلوماسية الأمريكية خلال الأعوام القليلة الماضية، في تعاطيها مع الأزمة الليبية منذ اتفاق الصخيرات؛كمؤشر على صعوبة المخاطر و عمق التحديات التي تواجهها مقاربة الرئيس "بايدن" في منع الصراع وتعزيز الاستقرار في ليبيا :

أولا: عدم نجاح الدبلوماسية الأمريكية في تهيئة الظروف السياسية والأمنية الداخلية، والظروف الجيوسياسية الإقليمية الملائمة لإنجاح العملية السياسية، التي ترعاها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا منذ سنوات؛ وذلك من خلال فشلها في كبح جماح حلفائها وشركائها المحليين في الداخل الليبي، وفي الضغط على حلفائها وشركائها الفاعلين الإقليميين والدوليين.

ثانيا: عدم تمكنها من ضبط إيقاع التحركات العسكرية والمناورات السياسية التي تقوم بها الأطراف الليبية في الداخل، والتدخلات الخارجية التي تقوم بها مختلف الأطراف الخارجية الفاعلة؛ لعرقلة العملية السياسية وتعطيل العملية الانتخابية.

ثالثا: عدم تحقيق أي تقدم حقيقي على أرض الواقع في نزع فتيل النزاع المسلح بشكل دائم، ووضع حد للتمرد العسكري والانقسام الجيوسياسي، وعدم ممارسة ضغوطات حقيقية على طرفي النزاع؛ لاسيما على شركائها المحليين في الغرب وفي الشرق؛ من

أجل توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية في عموم ليبيا.

المقاربة الأمريكية لدور مرتزقة فاغنر في ليبيا:

يمكن القول أن الاستراتيجية التي اتبعها الرئيس "بايدن" في تعاطيه مع التواجد العسكري الروسي بواسطة مرتزقة فاغنر في ليبيا، وتقديره لمدى خطورة ذلك التواجد على المصالح الأمريكية والأوروبية تثير العديد من التساؤلات، ويمكن تصنيفها على أنها شكلت إحدى أكثر الإشكاليات تعقيدا في سياق معادلة التدخل الخارجي في ليبيا. وهي مسألة قابلة لعدة تفسيرات وتأويلات . ويمكن القول إنه في حين يصعب التنبؤ بسلوكيات وأهداف (الأهداف غير المعلنة) السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية في ليبيا بوصفها دولة شبه شمولية، فإن الأمر كذلك بالنسبة لسلوك وأهداف وردود فعل السياسة الخارجية الأمريكية بوصفها دولة ديمقراطية، وذلك رغم الفوارق الكبيرة بين النظامين السياسيين، وآليات صنع القرار فيهما.

ومن بين التساؤلات التي تطرح نفسها في هذا الصدد: هل شكل تواجد المرتزقة الروس في ليبيا خطورة حقيقية على المصالح الأمريكية والأوروبية في المتوسط؟ أم أنه مجرد تواجد هامشي طارئ جرى تضخيمه إعلاميا لأغراض جيوسياسية، ولا يشكل خطورة حقيقية؛ تماشيا وانسجاما مع نفي القيادة العامة لذلك التواجد؟ وهل حاولت فعلا إدارة "بايدن" إخراج مرتزقة فاغنر من ليبيا واخفقت في ذلك؟ أم انها لم تحاول؟ ولماذا لم تحرك قوات (افريكوم) لهذا الغرض؟

وقبل محاولة الإجابة ينبغي الإشارة الى نفي القيادة العامة في شرق ليبيا تواجد عسكري روسي، وأن الوجود الروسي تمثل في وجود استشاريين وفنيين لأعمال الصيانة للسلاح الروسي. ويمكن لنا محاولة الإجابة عن التساؤلات من خلال السردية التالية:

يبدو أن ادارة الرئيس "جو بايدن" كان أمامها الخيارات التالية: إما أنها قللت من خطورة وجود مرتزقة فاغنر على مصالحها ومصالح حلفائها الاستراتيجية؛ ولذلك لم تمارس ضغوطا فعلية على شركاء الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الليبي؛ من أجل تحجيم الدور العسكري الروسي في ليبيا ، أو على العكس من ذلك ، رأت في وجودهم والاستعانة بهم ما يخدم مصالحها في ليبيا، أو أنها أدركت مدى خطورة ذلك التواجد ولكن لم تتوفر لديها الإرادة السياسية للدخول في نزاع مسلح، أو هجمات مباشرة ضد فاغنر؛ كما حدث معهم في سوريا. أو عدم الدخول في مفاوضات مع الكرملين من أجل التوصل الى تسوية سياسية، في اطار مبدأ القيادة بالدبلوماسية كوسيلة من أجل إخراج أو تحييد أو تحجيم دور مرتزقة فاغنر في ليبيا، مقابل

تنازلات لصالح الكرملين في مناطق أخرى.

وفي جميع الأحوال لم تبادر إدارة بايدن باعتماد مقاربة فاعلة؛ تقلل من تأثير الدور الذي لعبه المرتزقة الروس في الصراع المسلح الليبي الليبي، بما في ذلك عدم استخدام الإدارة "أدوات الدبلوماسية الأمريكية للدفاع عن حقوق الإنسان، ومحاسبة الذين قاموا بارتكب الانتهاكات" كما تعهد بذلك كبار مسؤولي إدارة "بايدن" وعلى رأسهم وزير الخارجية "انتوني بلينكن".

ويمكن تفسير المقاربة الأمريكية بعدم اللجوء الى مبدأ القيادة بالدبلوماسية عبر طاولة المفاوضات المباشرة، أو غير المباشرة مع الجانب الروسي، باحتمال تفادي الاعتراف بدور روسي في ليبيا؛ ولذلك تم استبعاد اللجؤ الى التباحث والتفاوض مع الكرملين حول الأزمة الليبية، واكتفت إدارة "بايدن" برؤية تقوم على أن الحل يكمن في "إنجاح العملية السياسية عن طريق إحياء المحادثات السياسية بين الليبيين، ومن خلال استجابة منسقة من المجتمع الدولي؛ للضغط على جميع الجهات الفاعلة الليبية والخارجية؛ للتخفيف من حدة الصراع، (رغم اعترافها بأهمية الضغط على الأطراف الدولية والاقليمية الفاعلة)، من خلال الضغط على روسيا وتركيا والإمارات "،،،، "روسيا تواصل دعمها العسكري للجيش الوطني الليبي بقيادة الجنرال حفتر، وقدمت دعما ماديا ولوجستيا لمجموعة فاغنر؛ أدى زيادة الدعم الروسي للجيش الوطني الليبي الى تصعيد كبير للنزاع، وتفاقم الوضع الإنساني في ليبيا "[15].

فاغنر أداة للحكومة الروسية؛ يستخدمها الكرملين كأداة منخفضة الكلفة والمخاطر لتعزيز أهدافه، وقامت روسيا بالتنسيق مع نظام الأسد بنقل مقاتلين سوريين إلى ليبيا للمشاركة في عمليات فاغنر؛ لدعم الجيش الوطني الليبي. تسعى موسكو إلى وجود معزز في ليبيا لتوسيع نفوذها عبر البحر المتوسط وفي القارة الأفريقية؛ أدى دعم فاغنر للجيش الوطني الليبي إلى تصعيد الصراع، وإلى مواصلة حفتر هجومه الذي أدى بدوره إلى زعزعة الاستقرار؛ مما دفع حكومة الوفاق إلى الاستعانة بالدعم التركي لمواجهة هجوم الجيش القائم على دعم فاغنر[16]

يمكن القول بصفة عامة أن متغيرات البيئة الخارجية الإقليمية والدولية، تعد عاملا مؤثرا رئيسيا في عملية صنع القرار للسياسة الخارجية لأية دولة، والحال ينطبق

(15) نائب مساعد وزير الخارجية الامريكي للشرق الادنى ونائب مساعد وزير الخارجية الامريكي للشؤون الاوروبية والاوراسية : احاطة حول التدخل الروسي في الشرق الاوسط، السفارة الامريكية في ليبيا، الموقع الاليكتروني للسفارة، 8 مايو 2020 .

(16) نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الادنى ونائب مساعد وزير الخارجية للشئون الاوروبية والاوراسية : احاطة حول التدخل الروسي في الشرق الاوسط .

على السياسة الخارجية الأمريكية، وتعد السياسة الخارجية لإدارة الرئيس جو بايدن في الشان الليبي نموذجا، ونشير إلى التحديات الرئيسية الناتجة عن بعض المتغيرات بشيء من التفصيل:

أولا: تآكل هيبة ومصداقية الإدارة الأمريكية في عهدي الرئيسين "أوباما" و"بايدن" لدى شركائها وحلفائها التقليديين في الشرق الأوسط؛ خاصة الفاعلين الرئيسين في المسألة الليبية؛ وذلك لعوامل عديدة من بينها عدم وفاء الولايات المتحدة بالتزاماتها وتعهداتها لحماية حلفائها وشركائهافي المنطقة، خاصة دول الخليج، وعودتها الى الملف النووي الإيراني، وترددها في اتخاذ التدابير اللازمة في مواجهة المخاطر والتهديدات الخارجية التي واجهتهم ،وكذلك من خلال استراتيجية إعادة نشر قواتها، و تخفيض وجودها العسكري، ودعم حقوق الإنسان والديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وانسحاب قواتها المأسوي من أفغانستان، وما صاحبه من تداعيات جيواستراتيجية، و تعرض مصالح حلفائها في المنطقة لتهديدات خارجية[17].

ثانيا: تردد إدارة الرئيس "بايدن" في انتهاج السياسات الملائمة في الوقت المناسب، في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، التي اعترضت العملية السياسية في ليبيا، وقد اتضح ذلك التردد في طريقة تعاطي إدارته مع تمدد النفوذ الروسي من خلال مرتزقة فاغنر (رغم تحذيرات قيادة أفريكوم)، والاكتفاء بتصنيف مجموعة فاغنر على أنها "منظمة إجرامية عابرة للحدود"، وليس كمنظمة إرهابية (وقد يكون ذلك التصنيف بقصد تفادي وقوع مجموعة فاغنر الروسية ضمن ولاية أفريكوم، أي في مواجهة مباشرة مع القوات الأمريكية) .

ثالثا: عدم ممارسة الإدارة الأمريكية لضغوطات كافية على حلفائها في الداخل الليبي، وعدم قيامها بممارسة ضغوطات كافية (دبلوماسية وسياسية واقتصادية) على شركائها الإقليميين[18].

رابعا: ضعف مستوى الاستجابة والتردد في مواجهة التحديات الأمنية والاستراتيجية للمصالح الأمريكية في ليبيا؛ نتيجة تواجد مرتزقة فاغنر وتمددها في المنطقة، رغم تواجد قوات القيادة الأمريكية الأفريقية (أفريكوم) في ليبيا :- "تواجد مرتزقة فاغنر في منطقة الهلال النفطي، وفي قواعد عسكرية في شرق ووسط ليبيا (قاعدة الجفرة

(17) محمد ياغي،مراجعات الشركاءك موقع دول الخليج في توجهات بايدن الخارجية.
(18) بن فيشمان،انا بورشفسكايا،هارون ي،زيلين ، انقلاب النيجر يهدد الاستراتيجية الامريكية بشان مكافحة الارهاب وروسيا .

الجوية، قاعدة القرضابية)، وامتلاكهم اسلحة متطورة (منظومات صواريخ بانتسر س 1،طائرات ميج 29، طائرات سوخوي 24، أجهزة استطلاع، ومراقبة وتشويش اليكتروني)"[19]

ويمكن القول أن ذلك يشكل ذلك تهديدا للمصالح الامريكية والأوروبية في منطقة المتوسط، وعلى الجناح الجنوبي لحلف شمال الأطلسي، وذلك باعتراف المصادر الأمريكية نفسها، كما يمكن القول أن عدم صدور رد فعل رسمي أمريكي على إعلان القيادة العامة في أغسطس 2022، عن إسقاط طائرة مسيرة (قد تكون أمريكية)، قرب مطار بنينه في شرق ليبيا؛ مثالا على ضعف مستوى الاستجابة الأمريكية للتحديات والتهديدات الداخلية والخارجية لمصالحها في ليبيا.

خامسا: عدم حدوث أي تحسن أو تقدم حقيقي ملموس في المشهد الليبي الأمني والسياسي، رغم الزيارات المكوكية التي قام بها الى ليبيا شرقا وغربا خلال السنوات القليلة الماضية كبار مسؤولي الإدارة الأمريكية الحالية (في وزارة الخارجية، والاستخبارات المركزية، وقيادة أفريكوم)، وتحركات وتصريحات المبعوث الأمريكي السفير "نورلاند" ، ولقاءاتهم مع كبار المسؤلين في الشرق وفي الغرب الليبي .

سادسا: تعويل الإدارة الأمريكية على اللجنة العسكرية الليبية المشتركة 5+5 ؛للاضطلاع بدور محوري في عملية توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية، وإخراج المرتزقة والقوات الأجنبية .

الأزمة الليبية ومبادئ السياسة الخارجية الأمريكية : (الواقعية ، المكيافلية ، البراغماتية):

واجهت المسألة الليبية خلال السنوات القليلة الماضية منذ العام 2011م.، تباينا نسبيا في مقاربات الرؤساء الثلاثة الذين تداولوا على السلطة في البيت الأبيض (باراك اوباما،دونالد ترامب، جوبايدن) وذلك بناء على اعتبارات موضوعية، وذاتية، وحزبية، بما في ذلك اختلافات وجهات نظر وأولويات الحزبين الديمقراطي والجمهوري، رغم انطلاقها من منظور الواقعية السياسية، التي تستهدف في المقام الأول خدمة المصالح الأمريكية والأمن القومي، والذي انعكس في اختلاف أولويات الرؤساء الثلاثة وأدوات تنفيذها.

أما على صعيد الداخل الليبي فقد أفرز ذلك التباين والاختلاف تناقضات وإشكاليات

(19) فريق الخبراء المعني بليبيا عملا بقرار مجلس الامن 1973 لعام 2011 وثيقة مجلس الامن رقم S/2011/229 بتاريخ 8 مارس 2021 .

لدى غالبية الليبيين، والنخب السياسية، والاجتماعية، والجماعات المسلحة، في فهم وإدراك حقيقة أهداف وغايات الاستراتيجية الأمريكية في ليبيا، والمدى الذي يمكن أن تبلغه على أرض الواقع.

ويمكن القول أن السياسة الخارجية الأمريكية في ظل إدارة الرئيس "جوبايدن" في ليبيا، قد اتسمت بالغموض والضبابية وعدم الشفافية في بعض الجوانب المتعلقة بادارة الصراع، وآليات حل الأزمة، وذلك خلال المرحلة الأولى من تسلمه السلطة ودخوله البيت الأبيض ، وفي مرحلة لاحقة تبنى مقاربة تقوم على تشجيع إجراء انتخابات متزامنة رئاسية وبرلمانية (لم تراع تطلعات ومطالب الغالبية العظمى من الشعب الليبي، رغم أدبيات الحزب الديمقراطي، وتعهدات المرشح الرئاسي للحزب الديمقراطي "جو بايدن" وفريقه أثناء الحملة الانتخابية عام 2020م. وما بعدها ؛ بالالتزام بحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان والحوكمة) وذلك في نفس الوقت الذي أعلن فيه مقاربة الاستراتيجية العشرية، التي تستهدف منع الصراع وتعزيز الاستقرار .

ومن جانب اخر، يمكن القول ان مقاربة الرئيس جو بايدن قد لاتختلف كثيرا عن مقاربة سلفه السابق الجمهوري دونالد ترامب سوى في أداوات تنفيذها ، وفي حين تبنى الرئيس السابق ترامب الخيار العسكري في ليبيا، تبنى الرئيس بايدن مبدأ القيادة بالدبلوماسية للوصول الى انتخابات برلمانية ورئاسية متزامنة .

كما توصف مقاربة كلا الرئيسين "ترامب" و "بايدن" للمسألة الليبية بعدم الشفافية، و ازدواجية المعايير في التعاطي مع طرفي الصراع في ليبيا، إذ في حين يعلن الرئيسان اعترافهما بالحكومة المعترف بها دوليا في العاصمة، يتماهي كلاهما في نفس الوقت مع طرف الصراع الذي يوصف إعلاميا بأنه الرجل القوي في ليبيا، المسيطر على أكثر من 70% من أراضيها، الذي تربطه بالولايات المتحدة الأمريكية علاقة جيدة، ويترجم ذلك السلوك لدى بعض المراقبين بـ "براغماتية" و "واقعية" السياسة الخارجية الأمريكية في تعاطيها مع القضايا الإقليمية والعالمية، وأنها تميل في كثير من الأحيان الى سياسة رد الفعل. ويفسر البعض تراجع الاهتمام الأمريكي بالقضية الليبية إلى التقاليد الأمريكية في السياسة الخارجية، التي تدفع صانع القرار الأمريكي إما إلى الابتعاد الكامل عن الشؤون الخارجية (العزلة)، أو التدخل غير المباشر عن طريق أطراف أخرى .

كما توصف السياسة الخارجية الأمريكية بالمكيافيلية (الغاية تبرر الوسيلة)،

وازدواجية المعايير، و التناقض بين الأهداف المعلنة والأهداف غير المعلنة، وغالبا ما تلعب أجهزة الاستخبارات الأمريكية الدور الرئيس، في تحقيق أهداف السياسة الخارجية التي تخدم المصالح الأمريكية؛ بغض النظر عن المبادئ الأخلاقية، ويستدل على ذلك بتورط إدارات أمريكية سابقة، في سلسلة من الانقلابات العسكرية وتغذية صراعات وحروب أهلية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، بالإضافة الى تدخلاتها العسكرية المباشرة، على غرار حروبها في فيتنام وكوريا وأفغانستان.

ويمكن القول أن تاريخ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية منذ الاستقلال، وخروجها من عزلتها السياسية، حافل بالشواهد على انتهاج رؤسائها الجمهوريين والديمقراطيين مزيجا من أساليب السلوك الخارجي المكيافيلي، والبراغماتي، والواقعي الهجومي، في مختلف الأزمات التي واجهت الإدارات الأمريكية المتعاقبة، والقضايا الإقليمية والدولية التي تعاملت معها، وذلك بهدف تحقيق أهداف الإدارات المتعاقبة ومصالحها؛ بغض النظر عن المبادئ الأخلاقية المعلنة.

وفي التحليل الأخير، يمكن القول أن السياسة الخارجية الأمريكية تقاسمتها مدرستان: المدرسة الواقعية الكلاسيكية والمعاصرة، ومدرسة المحافظين والمحافظين الجدد ، وتعد النظرية الواقعية أحد أبرز مرتكزات المدرسة البراغماتية بوصفها مدرسة سياسية، من أهم روافد الفكر السياسي والاستراتيجي الأمريكي الى جانب التقاليد الليبرالية، بينما يتبنى المحافظون الجدد منظورا أيديولوجيا يقوم على المزج بين أصولية عقائدية ومفاهيم (أخلاقية)، وجدت أبرز تطبيقاتها لدى الرئيس "جورج دبليو بوش" الإبن، وفريقه الاستشاري من غلاة المحافظين الجدد، تنطلق المدرسة الواقعية للسياسة الخارجية الأمريكية من تجارب عملية تأخذ في اعتبارها الواقع الجيوسياسي، والمحيط الدولي، و هدفها الحفاظ على التوازن والاستقرار، وقد عرفها البعض بأنها اتخاذ القرار الأقل تطرفا ،وتجنب الاصطدام بالواقع، ومحاولة الالتفاف حوله، والانسجام مع ظروفه بما لاينعكس سلبا .

وفي هذا السياق يمكن لنا القول أن مقاربة الرئيس الأمريكي الديمقراطي "بايدن" من منظور واقعية السياسة الخارجية، وتقاليد المدرسة الليبرالية، في التعاطي مع الأزمة الليبية، تقوم في تنفيذها على أدوات يغلب عليها طابع القوة الناعمة، أبرزها: "مبدأ القيادة بالدبلوماسية" ، و شبكة من الشركاء والحلفاء، المحليين والاقليميين والدوليين من الأطراف، والقوى الفاعلة، التي لعبت ولاتزال دورا محوريا في الأزمة الليبية، باستثناء روسيا ، وتستهدف (تحقيق الاستقرار في ليبيا؛ بوجود نظام حكم قوي منبثق عن انتخابات تشريعية ورئاسية؛ قادر على بسط سيادة الدولة على كامل

التراب الليبي، وإخراج المرتزقة، وإقامة شراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية).

و تعول إدارة "بايدن" كأولوية عليا على الانتخابات الرئاسية بالتزامن مع الانتخابات البرلمانية، في ممارسة ذات أبعاد سياسية غير مسبوقة في ممارسات النظم الديمقراطية المعاصرة، ويدفع سفيرها ومبعوثها "نورلاند" من خلال تحركاته في هذا الاتجاه بغض النظر عن مضمون وشروط البيئة الملائمة، لاسيما الجانب الدستوري والقانوني منها. ويكاد يتضح من خلال ذلك تماهي المقاربة الأمريكية مع المقاربة المصرية – الإماراتية بتفضيل وصول مرشح معين لمنصب الرئاسة، واستبعاد مرشح آخر؛ بغض النظر عن التحفظات، والمعارضة الواسعة من جانب شرائح هامة من المجتمع الليبي.

هذا ويمكن القول أن المقاربة الأمريكية تثير العديد من التساؤلات والانتقادات، وتواجه العديد من التحديات التي من شأنها الحد من فاعليتها في تحقيق عملية التحول الديمقراطي الحقيقي، وتحقيق الاستقرار المستدام في ليبيا، وفي نفس الوقت فإنها تواجه مخاطر الحد من النفوذ الأمريكي في ليبيا لصالح قوى دولية أخرى، على رأسها الصين وروسيا. و يمكن إيجازها في عاملين رئيسيين هما: البيئة الداخلية غير الملائمة، والمتغيرات الاقليمية والدولية.

الانقسام الجيوسياسي والعسكري، والإنفلات الأمني، وانتشار السلاح، والجماعات المسلحة والمرتزقة، في أنحاء ليبيا، تُشكل تحديا معاكسا للمقاربة الأمريكية وأهدافها المعلنة بعيدة المدى (منع الصراع، وتحقيق الاستقرار، و إقامة دولة ديمقراطية)، في إطار العملية السياسية التي ترعاها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، و تعتمد عليها الدبلوماسية الأمريكية لتوحيد المؤسسات العسكرية والأمنية، وإخراج المرتزقة والمقاتلين الأجانب، وإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

ويمكن القول أن ادارة الرئيس "بايدن" قد فقدت في الداخل الليبي مصداقيتها وهيبتها؛ (كقوة عظمى تحرص على حماية حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد، وتمتلك العصا الغليظه للمعرقلين والمخالفين). كما فقدت مصداقيتها وهيبتها في علاقاتها مع شركائها التقليديين في المنطقة، كما أن فقدان هيبة ومصداقية الولايات المتحدة الأمريكية في علاقاتها الدولية، خاصة لدى شركائها الفاعلين في المسالة الليبية قد شجع الأطراف الليبية الفاعلة في الداخل، المعرقلة لعملية التحول الديمقراطي على اتخاذ المزيد من المواقف المتشددة، المعطلة للعملية السياسية، التي ترعاها بعثة الامم المتحدة للدعم في ليبيا.

ويمكن القول ان تغذية هذا الشعور العام لدى قطاع واسع من الرأي العام الليبي؛ يعود الى التطورات السلبية للقضية الليبية وتفاعلاتها وردود الأفعال الداخلية والخارجية، وأبرزها إغلاق السفارة الأمريكية في العاصمة منذ عام 2014م، ومزاولة نشاطها من تونس منذ ذلك التاريخ، وكذلك انسحاب قوات افريكوم من ليبيا، قبيل بدأ هجوم قوات القيادة العامة على الغرب الليبي في أبريل 2019 م[20] وكذلك عدم اتخاذ موقف أمريكي حازم من الهجوم المسلح على العاصمة، الذي تواصل لعدة شهور، وعدم اتخاذها موقف حازم في مواجهة تواجد مرتزقة فاغنر الروس في المنشئات الحيوية. رغم اعلان القيادة العامة في الرجمة ان انسحاب قواتها من جنوب العاصمة طرابلس كان نتيجة تدخل قوات افريكوم[21]

ومن جهة أخرى فإن تداعيات جائحة كوفيد 19، وأزمة الطاقة العالمية، وحرب روسيا ضد أوكرانيا، وتداعياتها الدولية والإقليمية، وتغير خارطة الشراكات الاقتصادية والتحالفات الإقليمية في المنطقة، لاسيما تقارب وشراكات مصر ودول الخليج (السعودية ،الإمارات) مع كل من الصين وروسيا وايران، وتعاظم النفوذ الروسي والصيني، في منطقة الشرق الأوسط وفي القارة الأفريقية ، قد ساهمت الى حد كبير في الحد من تأثير ومن فاعلية الجهود الدولية، التي رعتها ولا زالت ترعاها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا؛ طبقا لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، بل إفشالها وإيصالها الى طريق مسدود.

كما ساهمت تحديات البيئة الداخلية الليبية -(لاسيما التمرد العسكري والأمني، و انقسام السلطات التنفيذية، والتشريعية، والسياسية، والعسكرية، وتعدد التشكيلات المسلحة، والنزاعات القبلية والجهوية، في جميع أنحاء البلاد، والانقسامي الجيوسياسي بين شرق البلاد وغربها)-، وتحديات البيئة الدولية الجيوسياسية والاستراتيجية، (لاسيما التنافس والصراع وتضارب المصالح، بين الاطراف الإقليمية والدولية الفاعلة)- ، في الحد والتقليل من تأثير وفاعلية الجهود السياسية والدبلوماسية، التي رعتها الأمم المتحدة بدعم امريكي خلال السنوات الماضية؛ لإنجاح العملية السياسية، وإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المتزامنة بتاريخ 24 ديسمبر 2021م.

(20) وكالة انباء الاناضول،افريكوم تؤكد اجلاء قوات امريكية من ليبيا (حسب بيان القيادة العسكرية الامريكية)،7 ابريل 2019 .
(21) روسيا اليوم،ليبيا حفتر يكشف تفاصيل انسحاب قوات الجيش من العاصمة، موسكو، 3 يوليه 2021 .

الخلاصات والاستنتاجات:

من أبرز أدوات تنفيذ أهداف المقاربة الأمريكية التي يعتمد عليها الرئيس "جوبايدن" في سياق قانون الهشاشة العالمية؛ لتحقيق الاستقرار ومنع الصراع في ليبيا وفي غيرها من الدول الهشة؛ -من بين أدوات القوة الناعمة- الدبلوماسية، وسلاح العقوبات، والمساعدة الإنمائية، والشراكات المحلية والدولية، و يأتي دور افريكوم والمخابرات الأمريكية على رأس أدوات القوة غير الناعمة.

و من بين الاستنتاجات التي يمكن الإشارة إليها في سياق القراءة النقدية التي تطرحها هذه الورقة، القول بعدم فاعلية الأدوات التنفيذية التي اعتمدت عليها السياسة الخارجية الأمريكية في تعاطيها مع الأزمة الليبية، خلال تطوراتها وتفاعلاتها طيلة الأعوام الماضية، منذ العام 2014 م. تقريبا وإلى يومنا هذا ؛و ذلك لعدة اعتبارات وعوامل من بينها: الفراغ الذي خلفه الانسحاب الأمريكي المبكر من الساحة الليبية عقب سيناريو الرعب الدامي على القنصلية الأمريكية في بنغازي عام 2012 م.وقتل السفير كريستوفر ستيفنز ومجموعة من الدبلوماسيين الأمريكيين ، و كذلك الخروج الذي سبق ورافق هجوم قوات القيادة العامة على العاصمة طرابلس في ابريل عام 2019 م.

وفي هذا الشأن يمكن القول أن سيناريو الرعب الذي واكب عملية الهجوم على المجمع الأمريكي في بنغازي عام 2012م.، وقتل السفير يظل هاجسا وقيدا يحكم المقاربة الأمريكية في ليبيا على المدى القريب. وقد شكل حجر الزاوية في سياسة التردد والتريث والقيادة من بعد، والذي تُرجم في قرار إغلاق السفارة الأمريكية في العاصمة طرابلس عام 2014 م.منذ ذلك التاريخ والى يومنا هذا، واللجوء الى القيادة بالدبلوماسية من خارج ليبيا؛ سواء من تونس أو من غيرها من العواصم أو من خلال الشراكات الإقليمية، التي تتباين وتتعارض أهدافها ومصالحها الجيوسياسية والاقتصادية.

وتشكل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أداة رئيسية في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في العالم؛ كما تعد أحد الأدوات لتنفيذ أهداف مقاربة الرئيس "بايدن" لليبيا. على سبيل المثال فقد "استثمرت الولايات المتحدة منذ عام 2011 -2021م. أكثر من 850 مليون دولار في التنمية الشاملة لليبيا، بما في ذلك 605 مليون دولار في المساعدات الانمائية والأمنية الأمريكية، بالإضافة الى ما يقرب من 269 مليون دولار في المساعدات الإنسانية، بما في ذلك ما يقرب من 11 مليون دولار في

المساعدات الإنسانية المتعلقة بجائحة كورونا "تنفذ الولايات المتحدة برامج في جميع أنحاء ليبيا لتعزيز الانتقال السلمي، وتعضيد دولة ليبيا بأسس أكثر توحيدا"[22]

كما تشكل العقوبات الاقتصادية السلاح الدبلوماسي الذي تلوح به الإدارات الأمريكية المتعاقبة، في وجه حكومات الدول والأفراد والشركات والجماعات الإرهابية والمارقة وغيرها، وتتفاوت العقوبات الأمريكية بين المقاطعة الاقتصادية بصورها المختلفة، استيرادا وتصديرا من إلى السوق العالمية، وتجميد الأرصدة والأصول وغيرها، وقد توسع مفهوم العقوبات الأمريكية في الأعوام الأخيرة، وخاصة ضد إيران وروسيا، عقب غزوها لأوكرانيا. غير أن سلاح العقوبات الأمريكي، خاصة بالنسبة للأفراد كما هو واقع الحال في الأزمة الليبية الراهنة لم يكن سلاحا فعال؛ وذلك لعدة اعتبارات تعود الى طبيعة المجتمع الليبي، والقوى الاجتماعية وقياداتها السياسية، وأذرعها المسلحة، والتي يغلب عليه الطابع البدوي والقبلي غير المنظم.

و تعد قيادة القوات الأمريكية في أفريقيا (أفريكوم) إحدى أبرز أدوات القوة غير الناعمة (المسلحة)؛ لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة، وتعزيز الاستقرار، ومنع الصراعات ومحاربة الإرهاب، وبناء القدرات، في الدول الهشة الشريكة للولايات المتحدة الأمريكية. ورغم اتساع صلاحيات قوات القيادة الأمريكية في أفريقيا، إلا أن دورها في ظل الأزمة الليبية لم يكن فاعلا في مواجهة التحديات، والمواجهات العسكرية التي شهدتها الساحة الليبية. وفي هذا الشأن تشير تطورات الهجوم المسلح على الغرب الليبي في أبريل من عام 2019 م . إلى سحب أو أعادة نشر قوات أفريكوم من ليبيا، قبيل هجوم قوات القيادة العامة على العاصمة، وذلك على الرغم من تصريحات القيادة العامة في شرق ليبيا بأنها قد واجهت اثناء هجومها وانسحابها من الغرب الليبي قوات أفريكوم[23] .

تعتمد مقاربة الرئيس "بايدن" على أساليب وأدوات القوة الناعمة، وعلى رأسها مبدأ (القيادة بالدبلوماسية) من خلال وزارة الخارجية، وذراعها التنفيذية السفارة الأمريكية في ليبيا، التي انتقلت الى تونس منذ عام 2014، وبعثة الامم المتحدة والوكالة الامريكية للتنمية الدولية. بينما يظل دور كل من مدير وكالة المخابرات المركزية، و قيادة القوات الامريكية في أفريقيا (أفريكوم) في المسألة الليبية غير معلن، و يفتقد الى الشفافية، رغم زيارة "وليام بيرنز" و "ستيفن تاوسند"

(22) مكتب المتحدث الرسمي وزارة الخارجية الامريكية، السفارة الامريكية في ليبيا،الموقع الاليكتروني للسفارة ، 23 يونيه 2021 .
(23) وكالة انباء الاناضول، افريكوم تؤكد اجلاء قوات امريكية من ليبيا .

وتحركاتهما داخل ليبيا شرقا وغربا، ولقاءاتهما بكبار المسؤولين وأغلب الأطراف الفاعلة على الأرض في شرق وغرب ليبيا. كما تظل آليات ومعايير العمل، والدور الذي تلعبه مساعدات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في ليبيا وأهدافها، والجهات المستفيدة غير شفافة.

كما تعتمد المقاربة في تنفيذها على حلفاء الإدارة الأمريكية المحليين في ليبيا، وحلفاءها وشركائها الإقليميين والدوليين الفاعلين، الذين هم أطراف في الصراع والتنافس الدوليين حول النفوذ في ليبيا، وأصحاب المصلحة في الوضع القائم، في ظل المصالح الجيوسياسية والاقتصادية المتضاربة في ليبيا، إلى جانب المنظمات الإقليمية التي تعول عليها الإدارة الأمريكية في تنفيذ أهدافها والتي تضم في عضويتها نفس التناقضات والإشكاليات، وهي (الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والجامعة العربية)، وفي ظل تعاظم نفوذ بعض تلك الأطراف الإقليمية والدولية وهيمنتها داخل المشهد الليبي.

وتلوح المقاربة بالضغوط السياسية والاقتصادية، و على رأسها العقوبات الاقتصادية لردع الأطراف المحلية والخارجية المعرقلة لمخرجات مؤتمر برلين، (المعرقلين للعملية السياسية بما في ذلك تنفيذ خارطة الطريق العملية و إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية) ، دون تنفيذ تلك العقوبات بشكل عملي على أرض الواقع على المعرقلين الفعليين؛ سواء على المعرقلين الليبيين، أو على المعرقلين من وراء الحدود ، وذلك رغم عدم كفاءة وعدم فعالية العقوبات من الناحية العملية؛ كأداة لردع المخالفين والمعرقلين في معظم بؤر الصراع الإقليمية، التي مارست خلالها الولايات المتحدة الأمريكية سياسة العقوبات على الأطراف المعرقلة للجهود الدولية والوساطة الأمريكية (العراق ،سوريا، السودان، اليمن ،ايران) .

وتعول المقاربة الأمريكية على دور مبالغ فيه، ويفتقر الى الشفافية لمنظمات المجتمع المدني في ليبيا، خاصة وأنها تجربة حديثة العهد والنشأة في المجتمع الليبي، ولم تتوفر لغالبيتها المعايير والأسس الضرورية، ويفتقر معظمها الى القاعدة الشعبية، والخبرة السياسية، وأدوات العمل الاجتماعي، ولم يمارس معظمها دور فاعل في المشهد الليبي، ومجريات الأحداث والتطورات التي مرت بها القضية الليبية، والأزمات التي شهدتها منذ عام 2011 م.

كما تضخم المقاربة دور اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 ، والمراهنة عليها في تنفيذ استحقاقات برلين، وهي لا تمتلك الأدوات الضرورية اللازمة، والتي تعد من الناحية

الواقعية والعملياتية لجنة فنية محدودة الإمكانيات، ومقيدة وغير مستقلة، وذلك بحكم تبعيتها لطرفي الأزمة في الشرق وفي الغرب، ويعد الجزء الأكبر من المهام الملقاة على عاتقها ذو طبيعة جيوسياسية، أكبر من إمكانياتها وقدراتها وطبيعة تكوينها - لاسيما فيما يتعلق بالقدرة على تفعيل العمليات اللوجستية، وتوحيد المؤسسات العسكرية والأمنية، وإخراج المرتزقة والقوات الأجنبية من ليبيا التي تتطلب إرادة سياسية عليا.

وقد سعت الإدارة الأمريكية من أجل تشكيل "قوة عسكرية مشتركة" من الطرفين في الشرق وفي الغرب الليبي لعدة أغراض، من بينها حماية الانتخابات، وإخراج المرتزقة الأجانب من ليبيا وخاصة (مرتزقة فاغنر)، ولم يكتب لها النجاح من الناحية العملية، وذلك لنفس العوامل التي أدت إلى فشل لجنة 5+5. وقد يكون من بين الأسباب وراء فكرة نشأتها كما هو حال لجنة 5+5 ،هو محاولة أمريكية لتفادي المواجهة المباشرة الأمريكية مع الوجود العسكري الروسي في ليبيا، رغم إدراكها لمدى خطورة الوجود الروسي استراتيجيا على مصالح الحلفاء الأوروبيين، وعلى الجناح الجنوبي لحلف شمال الأطلسي ، وإدراكها للعلاقة التعاقدية التي ربطت (مجموعة فاغنر) سابقا بأحد أطراف الأزمة، وهي عوامل وقفت عقبة في وجه أي عمل عسكري مشترك؛ لإخراج مرتزقة فاغنر من ليبيا[24] .

وأخيرا واجهت المقاربة تحديات سياسية وأمنية وجيوستراتيجية؛ نتيجة تفجر الصراع المسلح في السودان، والانقلاب العسكري في النيجر، وتمدد مرتزقة فاغنر في منطقة الساحل، و تبادل المساعدة اللوجستية بين مرتزقة فاغنر في الجنوب الليبي، و قوات الدعم السريع والفاغنر في غرب دارفور، خاصة في ظل احتمالات إطالة أمد الحرب السودانيه وتداعياتها.

إلى جانب تداعيات الانقلاب العسكري في النيجر في المنطقة وفي دول الساحل ، التي قد تشكل مخاطر محتملة على مستقبل العملية السياسية، وعلى الاستقرار والأمن في ليبيا، لاسيما في الجنوب الليبي (خاصرة ليبيا الرخوة) . ومن شأنها تهديد الأمن والاستقرار في منطقة الساحل والصحراء، وتهديد المصالح الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشمال الأفريقي وفي حوض البحر الأبيض المتوسط لاسيما على الجناح الجنوبي لحلف شمال الاطلسي .

(24) رئيس اركان الدفاع الايطالي جوزيبي دراغوني، تصريح : «مجموعة فاغنر العسكرية الروسية تمارس تاثيرا كبيرا في ليبيا وفي افريقيا الوسطى وبوركينا فاصو وان عناصرها متمركزون قرب المناجم وحقول النفط» ، وكالة الانباء الليبية، 31 مايو 2023 .

ويمكن القول أن تركيز الرئيس بايدن على مبدأ "القيادة بالدبلوماسية" في استراتيجية منع الصراع في ليبيا وتحقيق الاستقرار، قد جاء على خلفية تعهداته في حملته الانتخابية لعكس اتجاه مقاربة الحل العسكري، التي انتهجها الرئيس السابق "دونالد ترامب" في إدارة الصراع الليبي عبر تشجيع الحل العسكري، وكذلك في سياق "استراتيجية الانسحاب العسكري التدريجي من الشرق الأوسط وعدم التورط في مستنقع الحروب والنزاعات الأهلية المسلحة" التي اعتمدها الرئيس الأسبق "باراك أوباما". وكما سبق يمكن الإشارة إلى عدم فعالية أدوات تنفيذ أهداف المقاربة الأمريكية التي ينتهجها الرئيس "بايدن"، من خلال تركيزه على أدوات القوة الناعمة وعلى رأسها الدبلوماسية وسلاح العقوبات.

تناولت الاستراتيجية الأمريكية الجنوب الليبي ونعتته بالمهمش تاريخيا، واتخذته كمنطلق لتحقيق الاستقرار في ليبيا، ويثير ذلك عدة تساؤلات لاعتبارات: جيوسياسية، ولوجستية، وجغرافية، وطبيعية، وديموغرافية عديدة ، أبرزها أن الجنوب الليبي يعد تاريخيا ساحة للنفوذ والأطماع الاستعمارية الفرنسية منذ الحقبة الاستعمارية وما بعدها، وتلتقي فيه أطماع جيوسياسية واقتصادية لبعض دول الجوار الفاعلة في الأزمة ، بالإضافة إلى الامتدادات القبلية وتداخلها عبر الحدود الوطنية، وباعتباره خاصرة ليبيا الرخوة الأكثر تعقيدا وهشاشة، من حيث تعدد المكونات الاجتماعية والثقافية السكانية، وتداخلاتها وامتداداتها الجغرافية عبر الحدود الوطنية، و التنوع الجغرافي والطبيعي، لاسيما الطبيعة الصحراوية للجنوب الليبي التي تشكل حوالي 90% من مساحة الأراضي الليبية، ولكون الجنوب الليبي يعد منطقة عبور لعصابات الجريمة المنظمة عابرة الحدود في مجال الهجرة غير الشرعية، والاتجار غير المشروع بالبشر، والمخدرات، والسلاح والمواد الاستراتيجية، وانتشار الجماعات المسلحة، والجماعات الإرهابية العابرة للحدود .

الخاتمة:

يمكن القول أن قرار الرئيس "بايدن" بشأن "أولوية العمل والشراكات مع ليبيا وبقية الدول الهشة، في إطار قانون الهشاشة العالمية واستراتيجية منع الصراع وتعزيز الاستقرار"، جاء في إطار الصراع والتنافس مع روسيا والصين على فرض السيطرة الجيوسياسية والاقتصادية في القارة الأفريقية، ومحاولة لاستعادة الدور الأمريكي القائد في إدارة الصراع الدولي والإقليمي، الذي تراجع خلال الأعوام الماضية بعد إعادة ترتيب الأولويات الأمريكية وإعادة انتشار وجودها العسكري. وبعد أن كانت الولايات المتحدة اللاعب الرئيس في الشأن الليبي؛ سواء بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق الوكلاء، وعبر استراتيجية القيادة من الخلف، في عهد الرئيس "باراك أوباما"، والإشكاليات التي خلفتها المقاربة الأمريكية لليبيا في عهد الرئيس ترامب، التي ساهمت في تحويل مجريات الصراع الليبي من كونه صراع سياسي ليبي-ليبي إلى صراع مسلح بين الليبيين بدعم من أطراف خارجية إقليمية ودولية.

و كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد شغلت مركز القيادة في تحشيد الدعم الدولي لقرار مجلس الأمن رقم1973 عام 2011م. وفي إدارة دفة الصراع المسلح ضد النظام السابق، كما لعبت دورا فاعلا في رسم المعالم الرئيسية للعملية السياسية، التي رعتها الأمم المتحدة بعد 17 فبراير 2011 م.

ويمكن القول أن الدور الامريكي في ليبيا قد تراجع الى الصفوف الخلفية - في آخر عهد إدارة الرئيس "باراك أوباما" عقب حادثة اقتحام المجمع الأمريكي والقنصلية في بنغازي، وقتل السفير الأمريكي وعدد من الدبلوماسيين، وفي الشهور الأولى من عهد إدارة الرئيس جو بايدن -؛ ليتيح المجال لبروز ادوار خارجية إقليمية ودولية فاعلة ومؤثرة في مجريات الصراع السياسي الداخلي، الذي تحول إلى صراع مسلح أدى الى إجهاض العملية السياسية التي رعتها الأمم المتحدة ، وأطال عمر الصراع السياسي بين الأطراف الليبية من خلال تدخل الأطراف الخارجية والإقليمية والدولية .

وباستعرض إخفاقات الدبلوماسية الأمريكية في لعب دور فاعل ومؤثر في حلحلة الأزمة الليبية خلال الأعوام الماضية، بعد إبرام اتفاق الصخيرات يمكن أن نخلص إلى القول أن محاولة الرئيس "جوبايدن" لاستعادة الدور الأمريكي الفاعل والمؤثر في معادلة الصراع الليبي الاقليمي الدولي لن يكتب لها النجاح، وذلك لعدة اعتبارات، من بينها:

• طول المدة الزمنية التي يستغرقها تنفيذ الخطة (عشرة سنوات) وقصر المدة الزمنية المتبقية لرئاسة "بايدن" (عدة شهور)، إلى جانب مسالة التمويل والتي قد تعد إحدى محددات تنفيذ الخطة. فقد جاء إعلان تبني المبادرة في وقت متأخر من ولايته الأولى، التي لم يتبق على نهايتها سوى بضعة شهور (انتخابات الرئاسة في نوفمبر 2024 م،) مع عدم اليقين في فرص نجاحه لفترة ولاية ثانية، خاصة بالنظر الى كبر سنه 80 سنه ومؤشرات تراجع صحته.

•ظروف البيئة الإقليمية والدولية غير الملائمة في ظل التداعيات الإقليمية للحرب الإسرائيلية على غزة ، والانحياز العاطفي الأيديولوجي غير المسبوق من جانب ترسانة الحرب والأساطيل الأمريكية والغربية، في دعمها العسكري واللوجستي والدبلوماسي غير المسبوق، واللا محدود لآلة الحرب الإسرائيلية، التي استهدفت هجماتها العشوائية المدنيين الأبرياء والبني التحتية في جميع انحاء قطاع غزة دون تفريق، والتي أثارت غضب الشارع العربي والإسلامي، و وسعت من دوائر المعارضة للسياسات الأمريكية في العالم، وانعكست في الهجمات العسكرية على القواعد الأمريكية في سوريا والعراق، ودخول حزب الله اللبناني والحوثيين على خط الصراع المسلح، الذي شمل البحر الأحمر وخليج عدن مابين قوات التحالف بقيادة واشنطن والحوثيين في اليمن؛ بما يهدد باتساع النطاق الجغرافي للصراع المسلح ضد الوجود الأمريكي في المنطقة.

•حالة الاستقطاب الحاد بين القوى الكبرى والصراعات المشحونة بالتوترات في مناطق عديدة من العالم، بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من جهة، وكل من روسيا والصين وحلفائهما من جهة أخرى، والمرشحة لمزيد من التأزم والاتساع.

•استقلالية شركاء الولايات المتحدة التقليديين في الشرق الأوسط (خاصة السعودية،الإمارات،مصر،تركيا) في اتخاذ القرارات الجيوسياسية والاقتصادية عن السياسات الأمريكية؛ باعتبارها حليف لا يمكن الاعتماد عليه على المدى الطويل، وهذا يُعد متغيرا جديدا في العلاقات العربية الأمريكية لم تشهد له مثيلا منذ حرب اكتوبر عام 1972 م.، ويعد في نفس الوقت مؤشرا يصب في مصلحة القوى الدولية المنافسة، لاسيما الصين وروسيا الاتحادية في توجهها نحو إعادة هيكلة العلاقات الدولية، ومحاولة بعث عالم جديد متعدد الأقطاب تتلاشى فيه معالم الهيمنة الأمريكية في الساحة الدولية.

•التوتر في العلاقة بين الإدارة الأمريكية وبعض شركائها في الداخل الليبي، لاسيما القيادة العامة في الشرق، وظهر ذلك جليا إثر انسحاب قوات القيادة العامة من جنوب

العاصمة طرابلس 2020-2019 م ، كما برز الخلاف بشكل علني من جديد في تصريحات مسؤلين وعسكريين من شرق ليبيا، تنتقد "تدخلات السفير الأمريكي نورلاند غير المقبولة" ردا على تعليقه حول تلويح بعض الأطراف بإغلاق النفط؛ كرد فعل على إلقاء القبض على وزير المالية الأسبق بومطاري[25] . ويمكن القول بأنها حالة يمكن تفسيرها على أنها نتيجة لانعدام الثقة المتبادل بين الطرفين، وتآكل مصداقية وهيبة إدارة الرئيس "بايدن" في الشارع الليبي، وخاصة لدى القيادتين العسكرية والسياسية في الشرق الليبي. ويمكن أن تستمر حالة عدم الثقة بين إدارة الرئيس "بايدن" وشركائها في الداخل الليبي، في حالة ترقب للنتائج النهائية التي ستتمخض عنها الانتخابات الرئاسية الأمريكية، حيث يراهن بعض هؤلاء الشركاء على فوز الرئيس السابق "دونالد ترامب" وعودته إلى البيت الابيض .

ويمكن لنا القول أن المتغيرات الإقليمية والدولية، والتحديات الجيوسياسية، والأمنية، والاستراتيجية، الراهنة، لم تعد ملائمة لكي تستعيد الإدارة الأمريكية الحالية زمام المبادرة والقيادة؛ لإدارة الأزمة الليبية وتنفيذ أهدافها الاستراتيجية، ويمكن للدول الفاعلة الرئيسية في الملف الليبي وبشكل خاص (روسيا ،تركيا ،مصر والإمارات)؛ سواء على المستوى الثنائي أو الجماعي أن تلعب دورا أكثر ديناميكية وفاعلية، في تسوية سياسية (خارج غطاء المظلة الدولية أو داخلها)، في إطار خارطة طريق (بالتنسيق مع بعض الأجسام الانتقالية القائمة)، تقود إلى انتخابات برلمانية ورئاسية في نهاية العام الجاري.

وفي إطار متغيرات الحراك الجيوسياسي الإقليمي والدولي، وتداعياته في الشأن الليبي، يمكن القول أن أبرز متغيرات الموقف تتمثل في: تسارع وتيرة ذلك الحراك، لاسيما بين الأطراف الفاعلة (تركيا، مصر، الامارات) التي تشهد تفاعلات ديناميكية، قد تقود الى إعادة ترتيب أولوياتها ومقارباتها لحلحلة الأزمة الليبية من جهة. و توالي سقوط الأنظمة الأفريقية الهشة في وسط وغرب أفريقيا؛ طبقا لنظرية الدومينو لصالح القوى الدولية المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية، وعلى رأسها روسيا الاتحادية والصين.

ويمكن القول ان السيناريوهات عديدة في ظل تعقيدات وتناقضات المسالة الليبية، والتدخلات الخارجية، وفي ظل بيئة داخلية هشة قابلة للانفجار في أي وقت، في ظل تعاظم نفوذ مشروع عسكرة الدولة، في حين تشهد تبدلات وتقلبات في خارطة تحالفات وتوجهات الفاعلين الرئيسيين فيها، وكذلك استقطابا حادا حول القضايا

(25) وكالة انباء الاناضول، قائد قوات شرق ليبيا : تطاول بعض السفراء الاجانب، 4 يوليه 2023 .

الجوهرية في المعادلة السياسية (الدستور، الانتخابات الرئاسية، وشكل نظام الحكم).

ويمكن القول أن روسيا تظل طرفا فاعلا رئيسيا، ورقما صعبا في معادلة الصراع الدولي حول ليبيا، من خلال نفوذها وتواجدها العسكري الرسمي، الذي حل محل شركة فاغنر بعد مقتل قائدها، و تعاظم نفوذها في منطقة الساحل الأفريقي، ويظل حجم الدور الروسي وتأثيره في رسم معالم المشهد الليبي القادم؛ يتوقف على النتيجة النهائية لحرب روسيا في أوكرانيا، وتداعياتها على هيبة روسيا، و مكانتها ودورها المستقبلي في العلاقات الدولية، وكذلك الشأن بالنسبة للدور التركي، الذي تربطه بالحكومة المؤقتة في العاصمة مذكرتي تفاهم حول ترسيم الحدود البحرية والتعاون العسكري، وتحكمه مصالح تركيا في شرق المتوسط، ويشكل الوجود العسكري التركي في العاصمة رقما صعبا، في ظل معادلة الوجود العسكري الأجنبي متعدد الجنسيات في ليبيا .

ونختتم بالقول أن المقاربة الأمريكية للمسألة الليبية قد تشهد تغيرا جزئيا أو كليا؛ طبقا للنتائج النهائية للانتخابات الرئاسية الأمريكية القادمة، خاصة اذا ما نجح الرئيس السابق "دونالد ترامب" في دخول البيت الأبيض في يناير 2025.

المراجع والمصادر:

1-وهبان، أحمد محمد ، النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية، جامعة الإسكندرية، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية، المجلد 1 العدد 2

2-بن فيشمان، انا بورشفسكايا، هارون ي،زيلين، انقلاب النيجر يهدد الاستراتيجية الامريكية بشأن مكافحة الإرهاب وروسيا،معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى 16 أغسطس 2023.

3-عوده جهاد، رمزي سمير، نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية، جامعة حلوان، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مجلد 31 – العدد 3 .

4-عبد المنعم، خليل مراجعة الاتجاهات المعاصرة في تعريف السياسة الخارجية، جامعة الإسكندرية، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية، مقالة 4 مجلد 3 العدد 6، 2018.

5-ديل سبروسانسكي، اللامبالاة السياسية: هل يمتلك الحزب الديمقراطي اجندة واضحة للسياسة الخارجية، انتريجيونال للتحليلات الاستراتيجية،ابوظبي.2021

6-حسن، رغد علي ، جماعات الضغط والسلطة التشريعية في الولايات المتحدة الامريكية دراسة حالة(منظمة ايباك)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العراق . 2008.

7-روسيا اليوم، ليبيا حفتر يكشف تفاصيل انسحاب قوات الجيش من العاصمة، موسكو، 3 يوليه 2021.

8-رئيس اركان الدفاع الايطالي جوزيبي دراغوني، تصريح: "مجموعة فاغنر العسكرية الروسية تمارس تاثيرا كبيرا في ليبيا وفي افريقيا الوسطى وبوركينا فاصو وان عناصرها متمركزون قرب المناجم وحقول النفط" ، وكالة الانباء الليبية، 31 مايو 2023.

9-الرئيس الامريكي جو بايدن، رسالة بشأن الاستراتيجية الامريكية لمنع الصراع وتعزيز الاستقرار، السفارة الامريكية في ليبيا، الموقع الاليكتروني، 27 مارس 2023.

10-محمد، عربي لامي ، السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم والتوجهات والمحددات،المركز الديمقراطي العربي للدراسات، القاهرة. ديسمبر 2016

11-فريق الخبراء المعني بليبيا عملا بقرار مجلس الامن 1973 لعام 2011 وثيقة مجلس الامن رقم S/2011/229 بتاريخ 8 مارس 2021.

12-الدبار، محمد، أبعاد السياسة الخارجية-دراسة تأصيلية-، المعهد المصري للدراسات إسطنبول، 29 مارس، 2019

13-ياغي، محمد، مراجعات الشركاء: موقع دول الخليج في توجهات بايدن الخارجية،

مركز الجزيرة للدراسات. 8 مارس 2021

14-مكتب المتحدث الرسمي وزارة الخارجية الأمريكية، السفارة الأمريكية في ليبيا، الموقع الاليكتروني للسفارة، 23 يونية 2021

15-نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشرق الأدنى ونائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأوروبية والأوراسية: إحاطة حول التدخل الروسي في الشرق الأوسط، السفارة الأمريكية في ليبيا، الموقع الاليكتروني للسفارة، 8 مايو 2020

16-وكالة أنباء الأناضول، قائد قوات شرق ليبيا: تطاول بعض السفراء الأجانب، 4 يوليه 2023.

17-وكالة انباء الأناضول،افريكوم تؤكد إجلاء قوات أمريكية من ليبيا (حسب بيان القيادة العسكرية الامريكية)،7 ابريل 2019.

تقرير "سنتري" عن الأوضاع في ليبيا

تناولت منظمة (The sentry) في تقريرها الأخير طبيعة نظام الحكم في ليبيا، حيث أنها سلطت الضوء على دراسة الحالة الليبية، و ما وصلت إليه البلاد من تخبط سياسي، وتدهور اقتصادي منذ 2011 الي اليوم، و ركزت على دورة المال في ليبيا، و الأهم من ذلك يذكر التقرير الأساس التي بنيت عليه الدولة الليبية في زمن القذافي، والآلية التي وضعها النظام للبنك المركزي؛ و التي بسببها انعكست تلك السياسيات على الوضع الراهن، فالحالة الليبية و صراع السلطة والمال، ليس وليد العشر سنوات الأخيرة؛ إنما هو منظومة بُنيت على ألاّ يكون هناك نظام حقيقي لدورة المال في ليبيا؛ والتي بسببها أفرزت نظام؛ تسميه المنظمة في هذا التقرير نظام "الكلِيبتوقراطية" و ازدهارها في ليبيا .

منظمة "سنتري"

هي منظمة تحقيقية وسياسية؛ تسعى إلى تعطيل الشبكات المفترسة متعددة الجنسيات، التي تستفيد من الصراع العنيف والقمع واللصوصية. تنتج تحقيقات The Sentry تقارير تحليلية، تشرك المجتمع المدني ووسائل الإعلام، وتدعم الإجراءات التنظيمية والملاحقات القضائية، وتزود صناع السياسات بالمعلومات التي يحتاجونها؛ لاتخاذ إجراءات فعالة.

الطفرة الكليبتوقراطية في ليبيا:

يتعلق الموضوع الرئيسي للتقرير بقضايا مختلفة في ليبيا، بما في ذلك غسيل الأموال، وتجارة المخدرات، والهجرة، والطبيعة المفترسة لبعض الأنشطة الاقتصادية، كما يغطي التقرير مجموعة من المواضيع المتعلقة بالمشهد السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي في ليبيا.

قبل الدخول في تفاصيل التقرير ينبغي تفكيك مصطلح "الكلِيبتوقراطية" والوقوف على معناه، وبحسب موقع الموسوعة السياسية، فالمصطلح يرد تفسيره في معجم العلوم السياسية؛ بكونه تعبيراً عن نظام حكم؛ جوهره الفساد، واللصوصية، أو نهب الثروات العامة. وتقوم سلطة الفساد على وحدة مكينة، بين السلطة السياسية، وسلطة مافيات

لصوصية؛ تسطو على المال العامة بوسائل عديدة، يتم شرعنتها بآليات عمل حكومية رسمية؛ عبر برامج مشروعات وهمية، وأشكال من التَستُّر؛ من قبيل إحالة ما يُفتضح من أمور للجان تحقيقية؛ تنهض بمهمة تمييع القضايا، وسط تراكمها، وكثرتها، وضخامة ما فيها.

وبحسب المعهد الملكي الإنجليزي للشؤون الدولية، يعرف "الكليبتوقراطية" بانها مستمدة من الكلمة اليونانية "لص" و "حكم" - على جانب "الفساد الكبير"، الذي يتم بموجبه إساءة استخدام السلطة السياسية رفيعة المستوى؛ لتمكين شبكة من النخب الحاكمة من سرقة الأموال العامة؛ لتحقيق مكاسب خاصة بهم، باستخدام المؤسسات العامة.

وبالتالي فإن "الكليبتوقراطية" هي نظام يعتمد على الفساد الكبير غير المحدود تقريبًا، مقترنًا، على حد تعبير الأكاديمي الأمريكي "أندرو ويدمان"، بـ "الإفلات شبه الكامل من العقاب لأولئك الذين سمح لهم اللص الرئيسي بالنهب" - أي رئيس الدولة، أو أعلى سلطة حاكمة. وبالتالي جاء التقرير في وصف الحالة الليبية في هذا السياق.

حدثت طفرة سريعة ومستمرة، في الفساد، والنهب، والجريمة المنظمة، حتى إن التصعيد الذي يمارسه حكام ليبيا الحاليون؛ يهدد بقاء المؤسسات الأساسية في البلاد، بما في ذلك قطاع النفط الحيوي في البلاد. وما لم يتم تبني سياسات دولية أكثر جرأة، فإن العودة إلى الصراع المسلح تشكل احتمالاً واضحاً. وينبغي لصناع السياسات الملتزمين بليبيا مستقرة ومستدامة، أن يركزوا على الحد من تفشي "الكليبتوقراطية". ويجب عليهم مراجعة نهجهم تجاه البلاد، وتبني إطار؛ يعطي الأولوية لبناء الدولة الشاملة، وينهي أي استرضاء للقادة الفاسدين.

في حين يرى صناع السياسات في واشنطن، والعواصم الغربية الأخرى، أن غياب تبادل واسع النطاق لإطلاق النار منذ يونيو 2020، هو علامة على التقدم، فإنهم يقللون من تقدير التكاليف المرتبطة، بغض النظر عن فساد القيادة الليبية الحالية، وهم مجموعة صغيرة؛ ولكن منقسمة من الأفراد غير المنتخبين في الغالب. ونظراً لخطورة المراحل الأكثر عنفاً في الأزمة الليبية بين عامي 2014 و2020، تظل واشنطن والعواصم الغربية الأخرى حذرة من العودة إلى المواجهة المسلحة؛ ولذلك يميل صناع السياسات إلى تركيز مشاركتهم على وقف التصعيد، والوساطة في الصراعات. ومن خلال القيام بذلك، فقد يميلون إلى النظر بشكل إيجابي إلى الجهود التي تبذلها النخبة الليبية الحالية؛ للتوصل إلى ترتيبات غير رسمية فيما بينهم، على أمل أن تؤدي مثل

هذه الصفقات الأولية إلى الاستقرار والسلام.

ومع ذلك، لا يمكن أن تكون "الكليبتوقراطية" الأساس الذي تُبنى عليه دولة فاعلة؛ فالصفقة الفاسدة بين القادة الحاليين في ليبيا لا تشكل بناء سلام مستدام، خاصة بالنظر إلى أنه لم يتم إحراز أي تقدم حاليًا في إصلاح قطاع الأمن، أو نزع سلاح الميليشيات، على الرغم من عدم وجود مقارنة مقنعة بين مأزق ليبيا، ومأزق الدول المضطربة الأخرى، لكن الدروس المستفادة من السودان، والعراق، وأفغانستان، ولبنان؛ تقدم تحذيرات واضحة من المخاطر التي تواجهها ليبيا؛ من عدم قدرتها على نزع سلاح الميليشيات، ومكافحة الفساد، وتوفير احتياجات مواطنيها.

إرث نظام العقيد معمر القذافي في إضعاف الدولة الليبية الحالية :

ممارسات الحكم التي انتهجها نظام القذافي، وتركيز الأصول التي تديرها الدولة، والافتقار إلى الإصلاحات المؤسسية، وضعف الحكم، والأجهزة الأمنية، كلها عوامل تساهم في ضعف مؤسسات الدولة الليبية في الوقت الحاضر.

تركيز الأصول التي تديرها الدولة: ركز نظام القذافي السيطرة على الأصول التي تديرها الدولة في أيدي المطلعين على النظام والمقربين منه، مما أدى إلى إعادة توزيع الثروة والامتيازات؛ وأدى تركيز السيطرة هذا إلى إضعاف المؤسسات الرسمية للدولة، وسمح بتفشي الكسب غير المشروع والفساد.

تأميم الشركات الكبرى: قام القذافي بتأميم الشركات الكبرى في البلاد في أواخر السبعينيات، وألغى القطاع الخاص، ووضع الدولة في السيطرة على جميع جوانب الحياة الليبية؛ وقد عززت هذه الخطوة من هيمنة الدولة، وأضعفت ظهور قطاع خاص حقيقي.

غياب الإصلاحات المؤسسية: منذ سقوط نظام القذافي في عام 2011، لم يتم تنفيذ أي إصلاحات مؤسسية ذات معنى أو إصلاحات تشريعية. وقد سمح هذا الافتقار إلى الإصلاح للقطاع غير المشروع بالتوسع؛ مما خلق سبلاً للإثراء الشخصي غير المشروع، وإضعاف مؤسسات الدولة.

ضعف الحكم والأجهزة الأمنية: أسلوب القذافي في الحكم جعل المؤسسات الاقتصادية ضعيفة من الناحية الهيكلية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالضوابط والتوازنات الرسمية، وتسامحت الأجهزة الأمنية التابعة للنظام مع الممارسات والأنشطة غير

القانونية مثل: تهريب البشر، وتهريب الوقود، مما ساهم في توسيع الاقتصاد غير المشروع.

تجزئة القطاع الأمني: أدى انهيار الأجهزة الأمنية للنظام، وتفتيت القطاع الأمني بعد عام 2011، إلى خلق سبل للإثراء الشخصي غير المشروع، وسمح للجماعات المسلحة بالانتشار؛ مما أدى إلى زيادة إضعاف مؤسسات الدولة.

العوامل الرئيسية التي تسهم في ازدهار الكلبتوقراطية في ليبيا:

الضعف والغموض والشخصنة المفرطة لمؤسسات الدولة: يسلط التقرير الضوء على كيف أن الضعف، والغموض، والتخصيص المفرط لمؤسسات الدولة؛ يوفر للنخبة السياسية، وقادة الجماعات المسلحة، وزعماء الجريمة المنظمة؛ طرقًا عديدة لسرقة الموارد العامة، أو إساءة استخدامها.

النظام المصرفي المنقسم والضوابط المالية غير الفعالة: يُشار إلى الطابع المختل للقطاع المصرفي الرسمي، الذي تهيمن عليه الدولة، كعامل مساهم في ازدهار الأنشطة غير المشروعة. كما أن الانقسام بين الشرق والغرب في النظام المصرفي للبلاد؛ يسهل الحفاظ على مخططات إثراء النخبة، ويجعل من الصعب التعامل مع هذه المخططات بطريقة عادلة.

السوق السوداء وغسل الأموال: أتاح ظهور السوق السوداء في ليبيا منصة للمشاركين؛ لتحويل كميات كبيرة من الدينار الليبي إلى دولارات؛ مما سمح بنقل كميات كبيرة من العملات بأمان، ودون ترك أثر مستندي. وقد سهّل ذلك تحويل الأموال، وتحقيق الإثراء الشخصي.

مخططات الياقات البيضاء والياقات الزرقاء :

(الياقات البيضاء بالإنجليزية White-collar Worker : مصطلح غربي يطلق على أولئك الناس الذين يقومون بعمل «ذهني» مكتبي مثل: المديرين، والمتخصصين، وهم بذلك يتميزون عن أصحاب الياقات الزرقاء(Blue-collar Workers) ، الذين يقومون بعمل يدوي ميداني) .

يناقش التقرير كيف ساهمت مخططات الياقات البيضاء، والياقات الزرقاء في ازدهار «الكليبتوقراطية». وتنطوي مخططات الياقات البيضاء على إساءة استخدام هياكل

الدولة، وتحويل الأموال من قبل جهات مسلحة، في حين توسعت مخططات الياقات الزرقاء في المجال الإجرامي، حيث تترجم الجهات الفاعلة على الأرض السيطرة المناطقية إلى ثروة وسلطة.

غياب المساءلة والإفلات من العقاب. إن ثقافة الإفلات من العقاب الراسخة تحمي الفاسدين الليبيين وأنشطتهم، مما يجعل من الصعب على الكيانات الخارجية إدانة بعض أبرز صناع القرار الليبيين، وقد أدى هذا الافتقار إلى المساءلة إلى وضع لا يوجد فيه احتمال واقعي بأن أولئك الذين يحولون الأموال العامة لتحقيق مكاسب شخصية؛ سيواجهون محاكمة جنائية في ليبيا.

وتساهم هذه العوامل مجتمعة في تسريع وتيرة السرقة والأضرار المؤسسية، مما يشكل تهديدًا كبيرًا لمؤسسات ليبيا الأساسية واستقرارها.

الأمثلة على كيفية استفادة الفاسدين من الفساد والجريمة المنظمة في ليبيا:

يقدم التقرير عدة أمثلة على كيفية استفادة الفاسدين من الفساد، والجريمة المنظمة، وتمويل التجارة، والاحتيال في العقود، لقد تمكنوا من الوصول إلى خزائن الدولة من خلال تمويل التجارة، واستخدموا علاقاتهم مع مصرف ليبيا المركزي؛ لدعم الشركات التي تعتمد على الواردات، وخلق السيولة في السوق السوداء. وقد سهلت الأرباح المحققة من آليات تمويل التجارة الصعود السريع للعديد من الشخصيات .

إنشاء كيانات جديدة: كان "الكليبتوقراطيون" فعالين في إنشاء كيانات جديدة مستقلة إدارياً عن مؤسسات الدولة. وبمجرد تأسيسها، تحصل هذه الكيانات على تمويل تجاري خاص بها، وتصدر عقودها الخاصة؛ مما يوفر وسائل إضافية للحصول على الأموال مقابل أداء دون المستوى.

امتياز الوصول إلى التمويل المدعوم من الدولة: اعتمدت حظوظ الجهات الفاعلة في القطاع الخاص في ليبيا بشكل كبير على الوصول إلى خزائن الدولة. منذ عام 2011، كانت الطرق الرئيسية لهذا الوصول تأتي من خلال تمويل التجارة والاحتيال في العقود، وكان الربح من تمويل التجارة كبيرا في تسهيل إثراء قادة الجماعات المسلحة، والسياسيين، وموظفي الخدمة المدنية، ورجال الأعمال ذوي العلاقات الجيدة.

الانتهاكات داخل هياكل الدولة: ساهمت الانتهاكات داخل هياكل الدولة، في كل من شرق ليبيا وغربها، في التدهور الشديد للبنية التحتية للبلاد، وانهيار الخدمات

العامة، وفي وضع يضطر فيه الليبيون إلى دفع المزيد مقابل أقل، ويشمل ذلك مجموعة من المخططات، بدءًا من الاحتيال في العقود، وحتى الاختلاس، والنقل غير القانوني للمنافع العامة إلى الملكية الخاصة.

إن الارتفاع السريع المستمر في الفساد والنهب والجريمة المنظمة، التي يرتكبها حكام ليبيا الحاليون؛ يهدد بقاء المؤسسات الأساسية في البلاد، بما في ذلك قطاع النفط الحيوي في البلاد، وما لم يتم تبني سياسات دولية أكثر جرأة، فإن العودة إلى الصراع المسلح تشكل احتمالاً واضحاً.

إن هيمنة الدولة على "الكليبتوقراطية" لها تأثير ضار على الاقتصاد الليبي. فهو يديم ثقافة الإفلات من العقاب، حيث يتم تحويل الأموال العامة للإثراء الشخصي بدلا من استخدامها للصالح العام. وهذا يعيق النمو الاقتصادي والتنمية؛ مما يؤدي إلى انخفاض المعايير الاجتماعية والاقتصادية، فعلى سبيل المثال: ثبت أن أصول الدولة الليبية في الخارج هي الأكثر عرضة للنهب.

إن المنافسة بين شبكات الفاسدين للسيطرة على أصول هيئة الاستثمار الليبية المقدرة بـ 68.4 مليار دولار؛ أعطت مثالا وواضحا لهذه الاتجاهات في العمل، و حتى يومنا هذا لا تستطيع المؤسسة الليبية للاستثمار تقديم حسابات موحدة علنًا لـ الشركات التابعة، والشركات القابضة التي تمتلكها وتسيطر عليها، على الأقل من الناحية النظرية. وهذا يعني أن المحفظة الإجمالية للمؤسسة الليبية للاستثمار لا تزال قيمتها الحقيقية مجهولة.

تسهيل المخططات غير المشروعة: توفر هيمنة الدولة بيئة مواتية لنمو الأنشطة غير المشروعة، مثل غسيل الأموال والفساد، ويتم استخدام مؤسسات الدولة والبنوك التجارية كقنوات لإعادة تدوير الأموال غير المشروعة محليًا، أو لإرسالها إلى الخارج دون مواجهة تدقيق حقيقي.

باختصار، هيمنة الدولة على النظام الفاسد في ليبيا تضعف المؤسسات، وتعرقل التنمية الاقتصادية، وتسهل ترسيخ الفساد، والأنشطة غير المشروعة؛ مما يشكل تحديات كبيرة لاستقرار البلاد وازدهارها. إن التغيير المنهجي مطلوب في ليبيا، وينبغي تبني أهداف سياسية رئيسية في قلب هذا التغيير منها :

1-وقف التواطؤ على المستويين المحلي والدولي

لا يوجد حتى الآن إجماع اجتماعي سياسي حول كيفية حكم البلاد، حيث استمرت

الوساطة الدولية في السعي إلى التوصل إلى صفقة بين النخبة السياسية الموجودة حاليًا في السلطة؛ بدلاً من تطوير عملية أكثر شمولاً ؛ تسمح لجزء أكبر من السكان بالتأثير على الطريقة التي ينبغي بها حكم الأمة.

وهذا من شأنه أن يتضمن إزالة احتكار عملية صنع القرار، الذي يتمتع به الفاسدون الليبيون حالياً. ويمكن القيام بذلك من خلال استضافة اجتماعات مفتوحة في جميع أنحاء البلاد؛ للمشاركة والتماس الدعم للعملية السياسية، أو من خلال القيام بمحاولة جديدة لعقد ما يسمى "المؤتمر الوطني" الذي يجمع بين مختلف الفئات المجتمعية؛ لاتخاذ قرارات بشأن خارطة الطريق السياسية للبلاد...إن دعم تطوير إصلاح الحكم هو لبنة ضرورية في جهود صنع السلام

2-التأكد من أن الأموال العامة هي للصالح العام، وليس للإثراء الخاص
منذ عام 2011، أدى انهيار الأجهزة الأمنية للنظام، وتفتيت القطاع الأمني إلى خلق العديد من السبل للإثراء الشخصي غير المشروع، وفي بعض الحالات أصبحت مؤسسات الدولة إقطاعيات لقادته، بالتالي يجب أن يكون منع خصخصة الثروة العامة محور التركيز الرئيسي، وتحديداً على المدى القصير والمتوسط؛ كما ينبغي تغيير ثقافة الإفلات من العقاب السائدة لأولئك الذين ينتهكون حقوق الإنسان بشكل منهجي.

النمو الاقتصادي الليبي بين نظريات التجارة الخارجية ونموذج بورتر للميزة التنافسية

محمد بوالنجا
كاتب وباحث

ملخص:

تناولت هذه المقالة النظريات التي تربط بين النمو الاقتصادي، والتجارة الخارجية كاستراتيجية النمو القائم على التصدير (Export–Led Growth/ ELG) واستراتيجية التصدير التي يقودها النمو (Growth –Led Export/GLE) ، ومن خلال تحليل مؤشرات التجارة الخارجية الليبية، طَرحت المقالة تحفظات حول صلاحية هذه النظريات لتحقيق النمو الاقتصادي في ليبيا؛ على الرغم من إشارة بعض الدراسات إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين الصادرات والنمو، حيث أن هذه العلاقة القياسية قد تبدو غير كافية للوصول إلى نتائج يعتمد عليها؛ إذا وضعنا في اعتبارنا هيكل الصادرات وهيمنة القطاع العام على الاقتصاد القائم في مجمله على قطاع الغاز والنفط، وارتباط هذا الاعتماد بمفهوم لعنة المصادر Resource Curse، والمرض الهولندي Dutch–disease ، من ناحية أخرى عرضت المقالة لنموذج الميزة التنافسية لـ «مايكل بورتر» أو ما يعرف بنموذج «الماس لبورتر»وبيّنت الدراسة وجود فرصة حقيقية لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني؛ في حال تبنت الحكومة دورا مركزيا لإحداث تنمية مستدامة؛ تؤهل البنية التحتية للاقتصاد الليبي.

النمو الاقتصادي والتجارة الدولية:

اختلفت الدراسات السابقة حول العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي بشكل كبير بين استراتيجيتين رئيسيتين، فبينما تؤيد الأولى استراتيجية النمو القائم على التصدير (Export–Led Growth/ ELG)، تؤيد الثانية استراتيجية التصدير التي يقودها النمو (Growth –Led Export/GLE)[1]. وفقاً لفرضية النمو القائم على التصدير (ELG)، فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يعتمد على نمو الصادرات؛ من خلال تأثير المضاعف في معادلة الطلب الكلي، ولا يعتمد فقط على الزيادة في العمالة و كميات رأس المال؛ مما يجعل التصدير أحد محركات النمو الاقتصادي، وتعتبر المتغيرات التي

(1) Odhiambo, N.M. (2022). "Is export–led growth hypothesis still valid for sub–Saharan African countries? New evidence from panel data analysis", European Journal of Management and Business Economics, Vol. 31 No. 1, pp. 77–93. https://doi.org/10.1108/EJMBE–06–2020–0156.

تكون في نطاق سيطرة الشركات المصدرة مثل التزام المنظمة بعملية التصدير، وميل ورغبة الشركة إلى التصدير، والقدرات الإدارية، والفهم الصحيح لعملية الصادرات، وحجم الشركة، وتصميم المنتج، من العوامل الداخلية التي تؤثر على استراتيجية التصدير بشكل جوهري[2]، وبالتالي تحفز الشركات على تدريب كوادرها، وزيادة الإنفاق على البحث والتطوير، وغيرها من الأنشطة التي تساهم في تشكيل بنية تحتية لنمو اقتصادي مستدام.

علاوة على ذلك، فإن السياسات الحكومية الهادفة لزيادة الصادرات يمكن أن تحفز النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر من خلال التخصيص الفعال للموارد، وزيادة الطاقة الإنتاجية، وبالتالي تخفيض التكاليف من خلال الاستفادة من اقتصاديات الحجم[3]؛ كما توفر الزيادة في الصادرات النقد الأجنبي، الذي عن طريق استخدامه في استيراد السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة ؛يؤدي إلى الزيادة في تراكم رأس المال الاقتصادي، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة النمو الاقتصادي؛ كما تلعب الصادرات أيضاً دوراً مهما في تحفيز الاستثمار ونقل التكنولوجيا[4]، تشير بعض الدراسات إلى ملائمة فرضية النمو القائم على التصدير (ELG) بشكل أساسي للدول النامية، حيث إن الدخل المنخفض، وانخفاض الاستهلاك، وارتفاع معدلات البطالة بين البلدان النامية؛ يؤدي إلى انخفاض مستويات الاستثمار والإنتاج وعدم كفاية الطلب، ولهذا السبب فإن الشركات المحلية لا يمكنها تحقيق النمو السريع والمستدام؛ ولذلك فإن التصدير للسوق الدولية يساهم في حل مشكلة عدم كفاية الطلب، والتغلب على القيود وكسر هذه الحلقة المفرغة وتحفز التنمية والإنتاج في البلدان النامية[5]،وبالتالي فإن الدعم الحكومي المتمثل في السياسات التي تطبقها الحكومة لمساعدة المصدرين في التجارة الدولية؛ يمكن أن تساهم كما أظهرت كثير من الدراسات في توفير البيئة التي تحفز التصدير، ويمكنها أيضًا وضع العراقيل المختلفة أمام دخول الأسواق المحلية للتجارة الدولية، وبشكل عام فإن الحكومة من خلال توفير المعلومات حول الأسواق الدولية، ونشر الإرشادات للقطاع المستهدف زيادة صادراته ، ومن خلال توفير حوافز ضريبية خصوصا الضرائب غير المباشرة؛ كضرائب المبيعات، وكذلك تهيئة برامج التمويل والتأمين على البضائع المصدرة، تستطيع أن تدعم المصدرين وتدفع بالصادرات للزيادة، كما يعد تطبيق سياسة تغيير أسعار صرف العملات الأجنبية عاملاً مهمًا في

(2) the firms' exports, Vazifedoost, M.& Zarrin–negar,N. Analysis of the government websites' effect on .pp. 63–48 .(2009) ,Basirat Quarterly, year XVI, No. 44

(3) Awokuse, T.O. (2003), "Is the export–led growth hypothesis valid for Canada?", Canadian Journal of Economics, Vol 36 .No 1, pp 126–136

(4) Odhiambo, (2022), "Is export–led growth hypothesis still valid

(5) Ahmad, F., Draz, M.U. and Yang, S. (2018), "Causality nexus of exports, FDI and economic growth of the ASEAN5 economies: evidence from panel data analysis", The Journal of International Trade and .Economic Development, Vol. 27 No. 6, pp. 685–700

سياسات التجارة الدولية للحكومة،حيث تعتبر زيادة العملة المحلية، مقارنة بأسعار صرف العملات الأجنبية؛ أهم عائق أمام الأنشطة الدولية للمصدرين، وبالمثل أشارت إحدى الدراسات إلى أن انخفاض قيمة العملة المحلية أمام أسعار صرف العملات الأجنبية، مقارنة بالدول الأخرى في الأسواق الخارجية، هو من أهم الأسباب المحفزة لأنشطة التصدير[6].

من ناحية أخرى تنتقد دراسات أخرى هذه النظرية، حيث يشير البعض إلى تجاهل فرضية النمو القائم على التصدير (ELG) لمحددات جانب الطلب الدولي، خصوصا للدول النامية والتي تسعى لدخول السوق الدولي حديثا، حيث أن هذه الفرضية لم تأخذ في الاعتبار أن الطاقة الاستيعابية للسوق الدولي محدودة، خصوصا عند محاولة دخول عدد كبير من الدول النامية إليه، حيث تعتبر الظروف التنافسية وحجم السوق من العوامل المهمة في الأسواق الخارجية، حيث يتمتع المنافسون المحليون الرئيسيون بميزة في قنوات التوزيع، وتصبح هذه المزايا عائقًا أمام دخول الشركة إلى السوق، وفي المقابل فإن البلدان التي تتمتع بقدر أقل من المنافسة وفرص نمو عالية، من المرجح أن تكون أسواقاً مستهدفة أكثر جاذبية.[7] ومن ثم فإن ركود الطلب في البلدان المتقدمة قد يؤدي إلى الاستثمار، والتشغيل الفائض والزائد في البلدان النامية، وفي أحسن الأحوال فإن الزيادة في العرض قد تؤدي لانخفاض الأسعار؛ ما قد يفتح الباب لأزمات مالية، ويعرضها للركود الاقتصادي،[8]ما قد يخلق ديناميكية «السباق نحو القاع» حيث تعمل البلدان النامية على تقويض بعضها البعض، في محاولة لاكتساب ميزة تنافسية في الأسواق الدولية؛ مما يفتح الباب لإجراءات تعسفية تتعلق بالأجور وظروف العمل، وبالتالي يقوض معايير العمل المؤسسي ، فضلا عن التأثير السلبي على المساواة في الدخل، ونمو الأجور اللازم للتنمية الاقتصادية العميقة الجذور، وهذا يعني أن هناك حاجة إلى التحول نحو النمو القائم على الطلب المحلي مع الحفاظ على نمو الصادرات[9].حيث تفترض فرضية التصدير التي يقودها النمو (GLE): أن الزيادة في النمو الاقتصادي يمكن أن تؤدي أيضًا إلى زيادة في الصادرات، من خلال تحقيق وفورات الحجم وخفض تكلفة الإنتاج.[10] ولا شك أن التحول الناجح نحو النمو القائم لى الطلب المحلي ؛يستلزم مجموعة من الشروط أهمها[11]:

(6) Mona ,Rezaie. "Factors Affecting Non–Oil Exports". Kuwait Chapter of Arabian Journal of Business and Management Review, vol.2 Issue 5, pp.17–23, (2013) 1.

(7) المصدر السابق

(8) Blecker, Robert Allen (2000), "The Balance–of–Payments–Constrained Growth Model and the Limits to Export–Led Growth". East Asian Economic Review, Vol. 4, No. 4, pp. 79–108.

(9) Thomas I. Palley. (2011). The Contradictions of Export–led Growth Levy Economics Institute of Bard College. No. 119.

(10) Odhiambo, (2022), "Is export–led growth hypothesis still valid

(11) Palley. (2011). The Contradictions of Export–led Growth.

- رفع الأجور وربطها بالإنتاجية وتطبيق حد أدنى للأجور، وتحسين ظروف العمال، وإجراءات حمايتهم من خلال التشريعات، وحرية تأسيس النقابات.
- الاستثمار في البنية التحتية العامة.
- تحسين الخدمات العامة، خصوصا في الصحة والتعليم.
- إعادة التوازن إلى الهيكل الضريبي من خلال زيادة الضرائب على الفئات ذات الدخل المرتفع، وخفض الضرائب على الفئات ذات الدخل المنخفض.

إضافة إلى مجموعة من التوصيات التي يقترحها أصحاب نظرية التصدير، التي يقودها النمو بخصوص تنظيم السوق الدولي والتجارة الدولية، منها : وضع حد لتقييم أسعار الصرف بأقل من قيمتها الحقيقية، واعتماد نظام لأسعار الصرف؛ بهدف تجنب اختلال التوازن التجاري العالمي[12].

ولكن على الرغم من إجراء عدد من الدراسات حول العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، خاصة منذ ستينيات القرن العشرين، فقد أجريت غالبية هذه الدراسات بشكل أساسي على آسيا وأمريكا اللاتينية، مما ترك العديد من البلدان خارج إطار نتائج هذه الجهود البحثية، فيما عدا بعض الدراسات المحدودة[13]، ومن بين هذه الدراسات المحدودة بحث لعبد الباسط حمودة وآخرون[14] استخدمت السلاسل الزمنية لاختبار العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات في ليبيا للفترة الزمنية من 1980 – 2007، وخلصت الدراسة باستخدام اختبار «جرانجر» للسببية إلى وجود تأثير إيجابي للنمو في الصادرات على النمو الاقتصادي في المدى القصير والبعيد، وأوصت بتبني سياسات تجارية محفزة للصادرات لتحقيق النمو في الاقتصاد الليبي، النتيجة التي وصلت لها الدراسة السابقة؛ رغم مرور أكثر من عقد ونصف إلا أنها محصلة لدراسة اتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات في ليبيا بطرق قياسية، على مدي ثلاثة عقود ما يجعل هذه الخلاصة – رغم قدمها- ذات قيمة بحثية لا يستهان بها، إلا أنه في نفس الوقت علي الرغم من أن الدراسة لم تبحث العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات النفطية فقط، إلا أن سيطرة القطاع النفطي على هيكل الصادرات الليبية، يثير التساؤل حول صلاحية هذه النتيجة على العلاقة بين النمو والصادرات غير النفطية في الاقتصاد الليبي، وبالتالي تثير تساؤلا حول فاعلية توصيات الدراسة بتبني سياسات تجارية محفزة للصادرات لتحقيق النمو في الاقتصاد

(12) المصدر السابق.
(13) المصدر السابق
(14) Elbeydi, K. R. M., Hamuda, A. M., & Gazda, V. (2010). The Relationship between Export and Economic Growth in Libya Arab Jamahiriya. Theoretical & Applied Economics, 17(1), 69-76.

الليبي، فبحسب دراسات فإنه يمكن للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية أن تكسب تدفقات ضخمة من العملات الأجنبية؛ بسبب صادرات الموارد الطبيعية إلا أنه قد يكون لهذه التدفقات آثار سلبية على الاقتصاد، حيث يمكن أن يؤدي الإفراط في تدفق العملات الأجنبية إلى السوق المحلية إلى المبالغة في تقدير قيمة العملة المحلية، وبسبب هذه المبالغة فإن السلع المحلية ستكون أكثر تكلفة بالمقارنة مع المنتجات الأجنبية المصدر؛ ولذلك قد يفقد المنتجون المحليون قدرتهم التنافسية في الأسواق العالمية، وفي هذا السياق فإن الصادرات النفطية قد تسبب انخفاض الصادرات غير النفطية، وكذلك انخفاض الإنتاج المحلي.[15] وفي هذه الصدد قامت دراسة بتحليل أثر الصادرات النفطية على الصادرات غير النفطية في الفترة بين 1972 - 2013 في 12 دولة من دول منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك وتبين أن زيادة الصادرات النفطية لها أثر إيجابي على الصادرات غير النفطية، وكانت المعاملات التي تم الحصول عليها من الدراسة إيجابية وذات دلالة إحصائية بالنسبة للجزائر وليبيا وقطر والمملكة العربية السعودية وفنزويلا.[16] وبحسب الدراسة فإن هذا الأثر الإيجابي يمكن تفسيره بزيادة الطلب الكلي؛ لأن صادرات النفط تسببت في زيادة مستويات الدخل للدول المصدرة، ويتم تلبية هذه الزيادة في الطلب في جزء منها بالاعتماد على عمليات الانتاج في السوق المحلي، لذلك يمكن القول: أن زيادة الصادرات النفطية يمكن أن لا يكون لها تأثير سلبي على الاقتصاد، -كما تخلص الدراسة- بأن استخدام عائدات النفط فقط في تطوير البنية التحتية، وخاصة في تطوير رأس المال البشري، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة في الإنتاجية المحلية.[17]

وهذا التعليق الأخير يقود إلى الحديث عن هيكل الصادرات الليبية، وتناول بعض النقاط المهمة التي قد تؤثر على دور الصادرات في النمو الاقتصادي.

هيكل الصادرات الليبية ومؤشرات التجارة الخارجية:

اتسمت التجارة الخارجية لليبيا بهيمنة صادرات منتج واحد، والاعتماد الشديد على عائدات تصدير النفط الخام كمصدر رئيس للنقد الأجنبي، فمنذ اكتشاف النفط في ليبيا في ستينيات القرن الماضي وحتى اليوم؛ شكلت حصة صادرات النفط نصيب الأسد من إجمالي الصادرات.

وبسبب ارتباط صادرات النفط في العقود الأخيرة بتقلبات كبيرة؛ نتيجة لعوامل

(15) Karamelikli, H., Akalin, G. and Arslan, U. (2017), "Oil exports and non-oil exports: Dutch disease effects in the Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC)", Journal of Economic Studies, Vol. 44 No. 4, pp. 540-551.

(16) المصدر السابق.

(17) المصدر السابق.

خارجية تتحكم فيها قوى سياسية دولية في أغلب الأحيان، ولعوامل داخلية أفرزتها الصراعات السياسية، وعدم الاستقرار في العقد الأخير؛ ما أدى لإعلان حالة القوة القاهرة وتوقف كثير من الحقول والموانئ النفطية في مرات عديدة ولفترات طويلة؛ تدهور اقتصاد البلاد وواجه أزمات خطيرة.

من البيانات العديدة التي نشرها مصرف ليبيا المركزي يمكن بسهولة ملاحظة هيمنة القطاع النفطي على الصادرات، حيث مثل أكثر من 95٪ من الصادرات السلعية للخارج في المتوسط؛ ما يجعل النفط هو المسيطر على هيكل التجارة الخارجي، حيث نلاحظ حتى في الفترات التي تدنى فيها إنتاج النفط إلى أقل من 140 مليون برميل عام 2016، كان القطاع النفطي يمثل أكثر من 92٪ من إجمالي الصادرات السلعية؛ ما يشكل مؤشرا واضحا على تدني جوهري في مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في تركيبة الصادرات الليبية، وإذا وضعنا في اعتبارنا حقيقة أن الإيرادات النفطية تمثل النسبة الأكبر من إيرادات الدولة، وهي في نفس الوقت تغطي مجمل النفقات العامة، وتمول جُلّ الواردات التي تلبي النسبة الأكبر من الطلب المحلي؛ فإننا ندرك انكشاف الاقتصاد الليبي على الخارج بشكل جوهري، ونظرا لحساسية سلعة النفط الخام كسلعة عالمية تتأثر بمجموعة من العوامل الخارجية تأتي في مقدمتها العوامل الجيوسياسية، فإن هذ يجعل الاقتصاد الليبي عرضة لعوامل خارجية خارجة تماما عن سيطرته؛ تجعله في مهب التقلبات العالمية، مما يحد من قدرته بشكل أساسي على تحقيق أية أهداف تنموية مستقبلا.

شكل 1: نسبة صادرات قطاع النفط من مجمل الصادرات السلعية

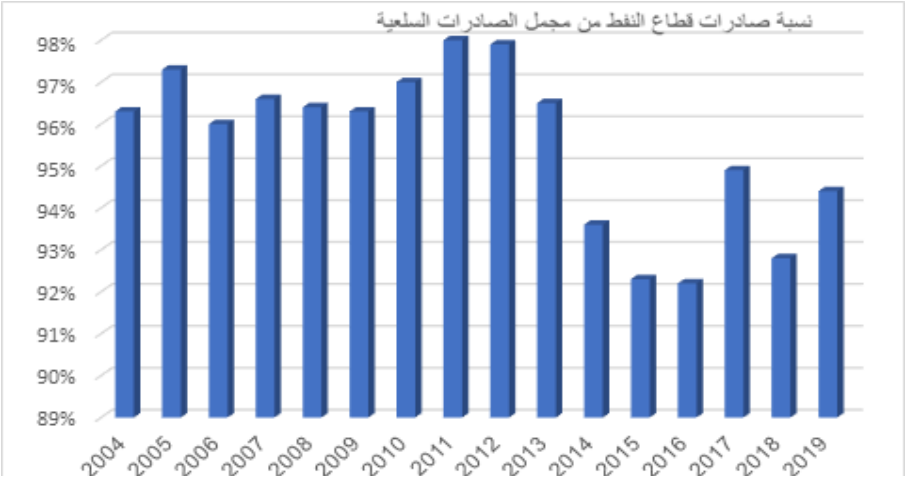

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ونشرات مصرف ليبيا المركزي

وبالنظر لنسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ يمكن أخذ فكرة أوضح عن حجم انكشاف الاقتصاد الليبي على الخارج[18]، حيث تراوحت بين 40٪ إلى حوالي 60٪ في المتوسط في الفترة من 1990 إلى 2008 كما يبين الجدول التالي:

جدول 1: معامل التجارة الخارجية للفترة من 1990 - 2008:

السنة	الصادرات	الواردات	مجموع التجارة	الناتج المحلي الإجمالي	معامل التجارة الخارجية
1995	3222,1	1728,5	4950,6	10672,8	٪46,4
1996	3578,8	1914,8	5493,6	12327,3	٪44.6
1997	3455,6	2138,6	5594,2	13800,5	٪40,5
1998	2374,1	2203,8	4577,9	12610,6	٪36,3
1999	3682,2	1928,6	5610,8	14075,2	٪39,9
2000	5221,5	1911,4	7132,9	17775,7	٪40,1
2001	5394,0	2661,4	8053,5	21618,6	٪37,3
2002	10177,0	5585,7	15762,6	30330,5	٪52,0
2003	14806,6	5597,8	20404,4	37360,7	٪54,6
2004	20848,3	8255,2	29103,5	48105,3	٪61,0
2005	31148,0	7953,5	39101,5	66450,6	٪58,8
2006	36336,3	7934,7	44271,0	80729,9	٪54,8
2007	40972,1	8501,4	49473,5	89260,3	٪55,4
2008	54732,4	11195,2	65927,6	105728,3	٪62,4
					٪48,9

المصدر: أبوغالية، محمد علي صالح، والفحل، حسين. «الصادرات النفطية وعلاقتها بمعدلات انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج: (دراسة تحليلية خلال الفترة 1995–2008)» مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية، عدد 27، (2012) 229–258.

وإذا ألقينا نظرة على بيانات مصرف ليبيا المركزي في نهاية العقد الأخير؛ فإننا نلاحظ بوضوح أن الوضع لم يتغير إلى الأحسن، حيث تراوح معامل التجارة الخارجية بين 45٪ و68٪ في السنوات 2017 إلى 2019، كما يتضح في الجدول الذي أعد

بالاعتماد على النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي في الربع الرابع لسنة 2021.

جدول 2: معامل التجارة الخارجية للفترة من 2017 – 2019:

السنة	الصادرات	الواردات	مجموع التجارة	الناتج المحلي الإجمالي	معامل التجارة الخارجية
2017	26,221٫7	14,673٫1	40,894٫8	93,605٫4	٪44.
2018	41,492٫4	18,235٫9	59,728٫3	104,673٫9	٪57.
2019	40,640٫2	24,791٫4	65,431٫6	96,835٫6	٪68.
					٪56٫3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي في الربع الرابع لسنة 2021

كما يمكن أن نلاحظ من الجداول السابقة فإن معامل التجارة الخارجية انخفض من حوالي 46٪ سنة 1995 إلى حوالي 36٪ سنة 1998، ما يعادل انخفاض بمقدار 10٪ في ثلاث سنوات فقط، إلا أن هذا الانخفاض لم يدم طويلا، حيث عاد المعامل ليرتفع مجددا من 36٪ إلى حوالي 61٪ سنة 2004؛ أي ضعف المقدار الذي انخفض به ليرتفع بمقدار 20٪ في حدود الخمس سنوات؛ ليستقر عند هذه الحدود حتى سنة 2008 ؛ليبلغ متوسط معامل التجارة الخارجية للفترة من 1995 إلى 2008 حوالي 49٪، ولأن بيانات الجدول السابق تقف عند حدود سنة 2008 أي قبل عقد ونصف من اليوم، أعددنا بالاعتماد على نشرة مصرف ليبيا المركزي جدولا، يستطلع الجزء الأخير من العقد الفائت للمقارنة بين نتائج الفترتين، والذي لم يتغير إلى الأفضل كما أسلفنا سابقا، حيث ارتفع المعامل بمقدار 24٪ في سنتين.

إذا نظرنا إلى بيانات التجارة الخارجية من ناحية الواردات؛ فإنه يمكن بسهولة ملاحظة ارتفاع نسبة الواردات من السلع الغذائية والحيوانية إلى إجمالي الواردات، ففي الجدول التالي الذي أعد من بيانات الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات – قطاع الإحصاء والتعداد، وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد –إحصاءات التجارة الخارجية – أعداد مختلفة[19] تظهر نسبة كل من السلع الغذائية والسلع الرأسمالية من إجمالي الواردات في الفترة من 1985 إلى 2018:

جدول 3: متوسط أنواع الواردات السلعية للفترة 1985 – 2018

(19) نصر حسين المبروك، أثر النمو في الاتحاد الاوروبي علي صادرات النفط الليبي الخام)خلال الفترة 1985-2018(، رسالة ماجستير تحت إشراف أ.د. عبدالناصر عزالدين بوخشيم ، جامعة بنغازي، (2020)

الفترة	متوسط الواردات من المواد الغذائية والحيوانات الحية إلى إجمالي الواردات السلعية	متوسط الواردات من الآلات ومعدات النقل إلى إجمالي الواردات السلعية
1989 - 19985	٪15,4	٪36,6
1994 - 1990	٪18,2	٪35,3
1999 - 1995	٪19,3	٪35,3
2004 - 2000	٪15,8	٪44,5
2009 - 2005	٪13,3	٪48,6
2014 - 2010	٪17,1	٪33,4
2018 - 2015	٪24,5	٪23,3

المصدر: نصر حسين المبروك، أثر النمو في الاتحاد الاوروبي علي صادرات النفط الليبي الخام)خلال الفترة 1985-2018(، رسالة ماجستير تحت إشراف أ.د. عبدالناصر عزالدين بوخشيم ، جامعة بنغازي، (2020)

نسبة واردات المواد الغذائية والحيوانات الحية، إلى إجمالي الصادرات في منتصف عقد الثمانينات بلغت تجاوزت 15٪؛ لتواصل الارتفاع إلى ما يقارب 20٪ في نهاية عقد التسعينات، وفي العقد الأول من الألفية الثانية شهدت واردات المواد الغذائية انخفاضا إلى مستويات قريبة من 15٪؛ ليعاود الارتفاع في العقد الثاني إلى حدود 25٪، في نفس الوقت استمرت نسبة واردات السلع الرأسمالية في الانخفاض من حدود 48٪ في العقد الأول من الألفية الثانية إلى أقل من 24٪ في عام 2018.

هذه النسب المرتفعة تشير بوضوح إلى مشكلة حقيقية في الأمن الغذائي الليبي، ويضع الاقتصاد أمام تحديات حقيقية، وتربط مسألة الأمن الغذائي بالتقلبات الاقتصادية العالمية؛ بما فيها أزمات سلاسل التوريد ،وكذلك تقلبات أسعار النفط، حيث أن الواردات تمول بالدرجة الأولى من إيراداته[20]، و إذا أضفنا مسألة التركيز الجغرافي للواردات، حيث تراوحت نسبة واردات ليبيا من الاتحاد الأوروبي للفترة من 1985 - 2018 بين 68٪ إلى 34٪، فإننا ندرك تأثر الأمن الغذائي في ليبيا مباشرة بأي تطورات سلبية في الإتحاد الأوروبي؛ خصوصا ما يتعلق بالتضخم المستورد، والذي يؤدي الى ارتفاع التضخم في الأسواق المحلية؛ نتيجة كون السلع المستوردة في الغالب هي سلع ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها بسهولة[21].

وتعزز بيانات منظمة الأغذية والزراعة(FAO) وجود مشكلة في الأمن الغذائي الليبي،

(20) المصدر السابق
(21) المصدر السابق

حيث تشير البيانات أن الفجوة الغذائية في ليبيا للبروتين الحيواني بلغ في المتوسط بالنسبة للحوم الحمراء حوالي 13,7 ألف طن للفترة من 1991 إلى 2011 ، وبالنسبة للحوم البيضاء بلغ حوالي 5,45 ألف طن[22]، وبلغ انعدام الأمن الغذائي الحاد للفترة من 2014 – 2016 وللفترة من 2019 – 2021، بالنسبة إلى مجموع السكان 11,2٪ و 20,7٪ على التوالي، مقارنة ب 9,9٪ لدول شمال أفريقيا للفترتين، و حوالي 9٪ و12,6٪ لتونس و 8,4٪ و7٪ لمصر لنفس الفترتين[23]، الارتفاع في الطلب على الغذاء، وزيادة الفجوة بين العرض والطلب؛ بسبب زيادة عدد السكان، وعدم تطور إنتاج القطاع الزراعي والحيواني بما يتناسب مع حجم الطلب؛ أدى إلى زيادة استيراد المواد الغذائية منذ سنة 1970، بلغت تأمين حوالي 75٪ من الطلب السنوي على الغذاء من الاستيراد[24].

شكل 2: انعدام الأمن الغذائي الحاد والمتوسط كنسبة مئوية إلى مجموع السكان في ليبيا [25]

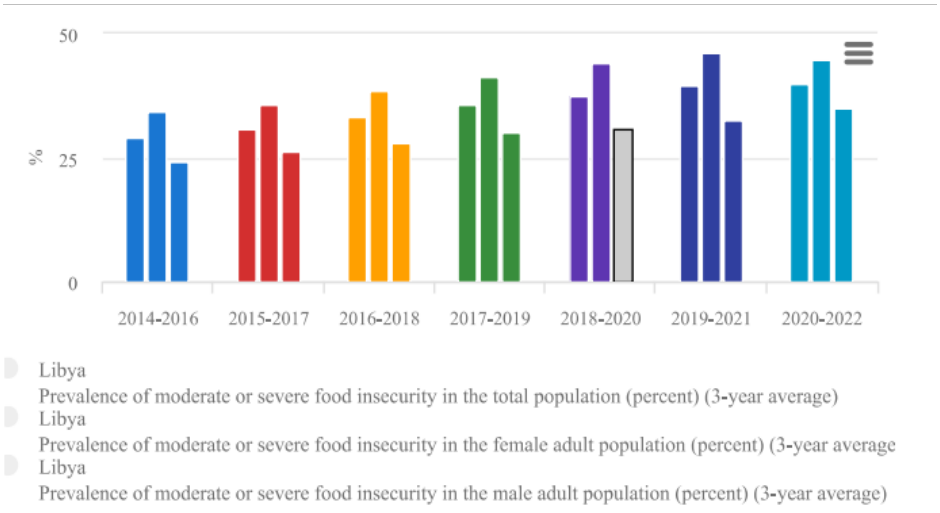

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (FAO)

قبل اكتشاف النفط كان قطاع الزراعة يستوعب حوالي 70٪ من القوى العاملة في

(22) SAEED, Fatma M. The Libyan fisheries sector: A critical application of Porter's Diamond Model (Doctoral Thesis submitted to Sheffield Hallam University, ProQuest LLC 2017).

(23) FAO, IFAD, UNICEF, WFP and WHO. 2022. The State of Food Security and Nutrition in the World 2022. Repurposing food and agricultural policies to make healthy diets more affordable. Rome, FAO. https://doi.org/10.4060/cc0639en

(24) SAEED, Fatma M. The Libyan fisheries sector, ProQuest LLC (2017).

(25) Food and Agricultural Organization of the United Nations, https:// www.fao.org/faostat/en/#country/124.

ليبيا ويشكل حوالي 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي الليبي[26]، هذا الوضع تغير بشكل دراماتيكي بعد اكتشاف النفط والبدء في تصديره؛ فبحسب المنظمة العربية للتنمية الزراعية شكل قطاع الزراعة حوالي 9,6٪ من الناتج المحلي الإجمالي الليبي عام 1962، بينما في عام 2010 و2011 كانت مساهمة القطاع فقط 2,7٪ و1,9٪ على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي[27]. اعتماد الاقتصاد على الموارد الطبيعية كالغاز والنفط؛ قد يؤدي إلى ظاهرة اقتصادية اصطلح على تسميتها Dutch–disease أو «المرض الهولندي»، وتعرف بأنها العلاقة الارتباطية بين ازدهار التنمية الاقتصادية بسبب وفرة الموارد الطبيعية، وانخفاض قطاع الصناعات التحويلية أو الزراعية. إن آلية هذا الداء تكمن في أن ارتفاع عائدات الموارد الطبيعية؛ ستجعل عملة الدولة المعنية أقوى بالمقارنة مع الدول الأخرى؛ مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة صادراتها بالنسبة للبلدان الأخرى، بينما تصبح وارداتها أرخص؛ مما يجعل قطاع الصناعات التحويلية في الدولة أقل قدرة على المنافسة، صيغ هذا المصطلح في 1977 من قبل مجلة الإيكونيميست، ويصف الحالة الاقتصادية بعد اكتشاف الغاز في» هولندا» في ستينيات القرن الماضي، حيث تراجع القطاع الصناعي، وتضخمت قيمة العملة المحلية؛ نتيجة التدفقات الضخمة للعملة الأجنبية؛ الناتج عن ارتفاع صادرات الغاز الطبيعي، هذه التطورات السلبية في هيكل الاقتصاد هو محصلة متوقعة من المقاربة التي تجعل من كيفية توزيع هذه الثروة هو مركز اهتمام السياسات الحكومية؛ بدلا من أن تكون شغلها الأهم هو توظيف هذه التدفقات في تحقيق التنمية الاقتصادية. هذا المرض هو مكون أساسي لظاهرة لعنة الموارد (Resource Curse)، ويعود اشتقاق هذا المفهوم للاقتصادي Richard Auty، والذي لاحظ وجود ارتباط موجب قوي بين الثروات الطبيعية، وبين الركود الاقتصادي، والأزمات المالية، والاضطرابات الاجتماعية والسياسية؛ الأمر الذي يفسر حسب Auty وجود حكومات استبدادية غالبا في مثل هذه الدول، غير أنه يؤكد في نفس الوقت أن الإدارة الاقتصادية الحكيمة؛ يمكن لها أن تحد بشكل جوهري من الآثار السلبية للمرض الهولندي [28].

رغم النجاح الباهر الذي حققته النمور الآسيوية حين اتبعت سياسة النمو القائم على التصدير، حيث تضاعفت معايير المعيشة كل عشر سنوات منذ عام 1970، إلا أن هذه الدول في أغلبها كانت تتصف بمحدودية مواردها الطبيعية[29] ما جعل سياسة النمو

(26) (Allan, J. The Experience of Oil USA. West View Press. (1981).
(27) Arab Organization for Agricultural Development AOAD (2013) "Arab Agricultural Statistics year Book, 33., Khartoum.
(28) SAEED, Fatma M. The Libyan fisheries sector (2017، ProQuest LLC).
(29) المصدر السابق

القائم على التصدير عاملا محفزا لتطور قطاع الصناعة المحلية، وعزز من قدراتها التنافسية؛ ما أدى إلى نمو اقتصادي مستدام، ولكن عند النظر في الحالة الليبية فإن الصادرات كما تبين من النقاش السابق تعتمد بشكل أساسي على القطاع النفطي، الذي يخضع لإدارة القطاع العام، وبالتالي يفتقد الاقتصاد الليبي الحافز لإحداث تنمية صناعية محلية، وتحقيق نمو في القطاعات الاقتصادية الأخرى، ويفقدها الميزة التنافسية في السوق الدولية، وعليه رغم توصل دراسة «عبد الباسط حمودة» المذكورة آنفا باستخدام اختبار «جرانجر» للسببية، إلى وجود تأثير إيجابي للنمو في الصادرات على النمو الاقتصادي في المدى القصير والبعيد، فإن هذه النتيجة قد لا تعني أو تستلزم افتراض صلاحية استراتيجية النمو؛ القائم على التصدير في حالة الاقتصاد الليبي.

نظرية الميزة التنافسية أو نموذج بورتر:

في منحى آخر لتفسير النمو الاقتصادي ظهرت نظرية الميزة التنافسية compet-itive advantage theory للاقتصادي «مايكل بورتر» Michael Porter ، والذي يؤكد فيه أن نظريات التجارة التقليدية التي يمكن تعقبها حتى» آدم سميث» و»ريكاردو» غير كافية وناقصة؛ بسبب تركيزها على التكلفة، ووضعها كمحور رئيسي للميزة التنافسية، فبالرغم من أهمية التكلفة لتحقيق ميزة تنافسية إلا أنه لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد على المستوى الوطني يجب توفر مجموعة من العوامل والشروط، تتضح أهمية عمل «بورتر» الأساسي «الميزة التنافسية للأمم» من عدد الاستشهادات التي حققها الكتاب، حيث وصلت 136,162 استشهاداً على محرك Google Scholar – وذلك حتى بداية 2023 – «بورتر» قدم نظريته في البداية على مستوى الشركات عام 1985، ثم غير «بورتر» التركيز على الميزة التنافسية من مستوى الشركة إلى مستوى الصناعات الوطنية المنخرطة في منافسة متعددة الجنسيات، دون إغفال حقيقة أن الصناعات تتكون من شركات، يقسم «بورتر» السؤال المركزي لنظرية الميزة التنافسية إلى عنصرين؛ الأول: ما هي الاستراتيجيات التي يجب على الشركة أن تتبناها لزيادة ميزتها التنافسية الدولية في صناعتها؟، و الثاني: ما هي أهداف السياسة التي يجب على الدولة وضعها لدعم تلك الصناعة؟. يجيب «بورتر» على السؤال المركزي باستخدام نموذج الماس Diamond Model يحتوي نموذج الماس الأساسي على أربع سمات رئيسية يشار إليها باسم «المحددات» : استراتيجية الشركة، وظروف الطلب، والصناعات الداعمة، وشروط عوامل الإنتاج، ثم ضمن محددين إضافيين، الحكومة والفرص في نموذج الماس الكامل. إن استراتيجية الشركة وهيكلها تأخذ في الاعتبار الظروف السائدة في الدولة، التي تحكم كيفية إنشاء الشركات، وتنظيمها، وإدارتها،

وطبيعة التنافس المحلي[30]، ويُعّرف محدد ظروف الطلب: بأنه طبيعة الطلب المحلي على منتج، وخدمة قطاع معين في تركيبة ديناميكية مع المحددات الأخرى. حيث تكون الشركات أفضل استعداداً للمنافسة الدولية عندما تتمكن أولا من المنافسة في وطنها؛ ولتعزيز قدراتها التنافسية فإن وجود سوق محلي قوي شرط أساسي، محدد الصناعات الداعمة، تشمل وجود شبكة من الصناعات المتشابهة والمكملة لبعضها، والتي تعمل بشكل تعاوني وتبادلي؛ يعزز قدرة الصناعات على المنافسة دولياً، ووفقا لـ«بورتر» قوة عوامل الإنتاج في الدولة، مثل العمالة الماهرة، أو البنية التحتية؛ لدعم- ليس فقط استراتيجية الشركة ولكن أيضًا- الصناعات الداعمة، وحالة الطلب تشكل محدد حالة عوامل الإنتاج، وتشمل: البحث، والتطوير، والتعليم، والتدريب، وتكوين رأس المال، والبنية التحتية، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و يؤكد «بورتر» على أهمية الابتكار كمساهم رئيسي، حيث ترجع تطوير وسائل الإنتاج إلى عمليات الابتكار التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج.

إن السياسات الوطنية والتنمية المستدامة للموارد هي من محددات عوامل الإنتاج، فالحكومة هي عامل محدد إضافي حيث يرى «بورتر» أن الحكومات يجب أن تركز أهداف سياساتها الاقتصادية على التنمية الصناعية، وتشكل الحكومة عاملا ضروريا للازدهار الاقتصادي؛ وبالتالي فإن مشاركة الحكومة في تطوير عوامل الإنتاج للصناعات على المستوى الوطني تعتبر مهمة، والسياسات الحكومية التي تشجع المنافسة، والتي تعمل على إزالة الحواجز والعوائق التجارية، تحسّن بشكل فعال الميزة التنافسية للقطاعات المحلية، وتعزز قدراتها على النمو، والمحدد الأخير الذي ضمنه «بورتر» في نموذجه هي الفرصة باعتبارها متغير خارجي، ويعرّفها بأنها تطورات خارجة عن سيطرة الشركات وحكومة الدولة، مثل الاختراعات، والابتكارات الثورية في التقنيات الأساسية، والحروب، والتطورات السياسية، والتحولات الكبرى في الطلب في الأسواق الخارجية[31].

«فاطمة سعيد» ترى أن نظرية الميزة التنافسية لـ«بورتر» قد تكون الأنسب والأكثر ملائمة للاقتصاد الليبي، الذي يجب أن تكون الأولوية فيه لتنويع الاقتصاد، وزيادة الإنتاج، وتحقيق أمن غذائي واقتصاد عنقودي؛ تتشابك فيه القطاعات الاقتصادية

التكميلية والمتشابهة، في علاقة تبادلية للخبرات والسلع والمواهب؛ لجذب مزيد من الاستثمار وخلق فرص عمل، واختارت في دراستها تحليل إمكانية تطبيق نموذج «بورتر»

(30) A Michael Mann" ,Al Thibeault, Michael Ryder, Olusegun Tomomewo review of competitive advantage theory applied to the global rare earth industry transition."

(31) المصدر السابق

على قطاع الموارد البحرية وصيد الأسماك كدراسة حالة، حيث ترى الدراسة وجود إمكانية كبيرة لهذا القطاع، فعلى سبيل المثال فإن المنطقة الاقتصادية الخالصة – منطقة البحر التي تتمتع فيها دولة ذات سيادة بحقوق خاصة؛ فيما يتعلق باستكشاف واستخدام الموارد البحرية – التي تملكها ليبيا تبلغ حوالي 355,590 كم^2 تعد الأكبر في منطقة المتوسط؛ ما يمثل مصدرا مهما من مصادر الدخل، وتوفير فرص عمل، وإمكانية هائلة للمساهمة في تحقيق تنمية اقتصادية، وتنويع الصادرات؛ خصوصا وأن الطلب على الأسماك مرتفع في الدول المجاورة مقارنة بالطلب المحلي، ولكن على الرغم من ذلك فإن انتاج ليبيا مقارنة بالدول المجاورة يدل على غياب القدرة على استثمار هذه الإمكانيات، فإذا نظرنا إلى الجزائر التي تملك نصف هذه المساحة تنتج من الأسماك عشرة أضعاف ما تنتجه ليبيا، وعمان والتي يعتمد اقتصادها على النفط، ومميزات موقعها البحري المشابهة لليبيا؛ فإن صادرتها من المنتجات البحرية تبلغ 61٪ من مجمل إنتاجها البحري البالغ أكثر من 190 ألف طن في 2012 بعد تلبية الطلب المحلي؛ ما يدل على حجم السعة والقدرة الغير المستغلة في ليبيا، كما أن ارتباط صيد السمك بمجموعة من القطاعات كقطاع صناعة قوارب، ومستلزمات الصيد، وقطاع النقل والتوزيع، بالإضافة للحاجة للتخزين والتجميد، وقطاع الصناعات الغذائية، وغيرها من القطاعات المختلفة؛ ما يشكل إمكانية لتشكيل شبكة عنقودية من الصناعات الداعمة، وتسلط الرسالة الضوء على مجموعة من المشاكل التي تعوق نمو هذه الصناعة إلى مصدر مهم للدخل، منها أن قنوات التسويق غير متاحة، أو لا تصل إلى قطاع واسع من المستهلكين، كذلك ارتفاع أسعار الأسماك بالنسبة لأغلب المواطنين، وانخفاض الطلب أو الاستهلاك المحلي نتيجة لعوامل عديدة؛ إضافة إلى ضعف السياسات والبرامج الحكومية، وضعف تنظيم قطاع الموارد البحرية وصيد الأسماك، وتهالك البنية التحتية السيئة أصلا، إضافة إلى تهالك المعدات وقوارب الصيد؛ وارتفاع أسعار قوارب صيد الأسماك؛ مما يشكل عائقًا كبيرًا أمام دخول السوق بالنسبة للصيادين الليبيين.

إن استثمار القطاع العام في هذا المجال يكاد يكون منعدما، مع غياب التقنية الحديثة بقطاع الموارد البحرية وصيد الأسماك، وغياب الاستثمار في هذه التقنية؛ إضافة لما سبق ارتفاع نسبة الاقتصاد غير الرسمي في هذه الصناعة، كل ما سبق ذكره وغيرها من المشاكل تعيق عملية التطوير في قطاع الثروة السمكية في ليبيا، وتمنعه من تحقيق الميزة التنافسية للدخول في الأسواق الدولية[32]، وتضيف الدراسة أن الدور الحكومي يجب أن يكون مركزيا لتنمية هذا القطاع، والاستفادة من الميزات التنافسية

(32) SAEED, Fatma M. The Libyan fisheries sector، 2017) ProQuest LLC).

التي يتمتع بها؛ كطول الساحل البحري، والوفرة الكبيرة المحتملة للإنتاج، والموقع القريب من السوق الأوروبي؛ وعليه تخلص الدراسة إلى أن على الحكومة تحفيز باقي محددات النموذج الماسي لـ«بورتر»، ولعب دور الحامي للقطاع؛ حتى يستطيع أن ينمو، ولعل تدخل الحكومة لدعم أسعار النقل المبرد للأسماك في الفترة الابتدائية، يعد من أهم الإجراءات التي توصي بها الدراسة حتى تحقق أهدافها التنموية[33].

لعله من المفيد عمل دراسات مستقبلية لدراسة نموذج «بورتر» على قطاعات أخرى حيوية، فالقطاع الزراعي مثلا قد زادت القيمة المضافة العالمية له بنسبة 78 ٪ بالقيمة الحقيقية بين عامي 2000 و2020، لتصل إلى 3,6 تريليون دولار أمريكي في عام 2020 ، ويمثل ذلك زيادة قدرها 1,6 تريليون دولار أمريكي مقارنة بعام 2000، وفي أفريقيا زادت القيمة المضافة بأكثر من الضعف خلال هذه الفترة، حيث ارتفعت من 167 مليار دولار أمريكي إلى 413 مليار دولار أمريكي، وفي ليبيا بلغ النمو السنوي للاستثمار في القطاع الزراعي للفترة من 1995 إلى 2011 حوالي 8,2٪ وهو أعلى من معدل النمو السنوي لإجمالي الاستثمار 4,9٪، وذلك بمتوسط 107,6 مليون دولار[34]، كذلك قطاع السياحة الذي يمتلك مواقع تاريخية رومانية، وإغريقية، وساحل ممتد على البحر الأبيض المتوسط؛ صالح للاستثمار السياحي، ومحميات طبيعية، ومناخ معتدل، يعد أيضا قطاعا صالحا لدراسة نموذج «بورتر»، ولعل مشاركة الهيئات الأكاديمية والحكومية في هذه الدراسات؛ يسهل الوصول لبيانات أدق وأشمل ؛مما يؤدي للوصول إلى نتائج مجدية، وتراكم حجم المعرفة والخبرة في هذا الاتجاه.

الفرص المتاحة لتنمية الاقتصاد كثيرة لا يسع المجال لحصرها، وإصلاح الخلل البنيوي لهيكل التجارة الليبي، وتعزيز القدرة التنافسية على المستوى الوطني؛ كي تساهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام ممكن، ولكن يشترط وجود إرادة حقيقية لدي الدولة، وخطوات فورية من قبل صناع القرار في المدى القصير؛ كما في المدى الاستراتيجي الطويل تهدف إلى تطبيق سياسات تجارية واقتصادية؛ تشجع المنتجات المحلية، وتعطيها فرص منافسة في السوق الدولي، وتشمل هذه السياسات: تشجيع البحث، والتطوير، والتعليم، والتدريب، وتكوين رأس المال البشري، وتطوير البنية التحتية، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإذا توفرت هذه الإرادة وأُتبعت سياسات وخطط فعالة؛ سيتحقق على المدى القريب والبعيد فرص نمو اقتصادي، وتنمية مستدامة؛ تحقق الأمن الغذائي، وتخلق فرص عمل، وتُخرج الاقتصاد من فخ الارتهان الكلي للقطاع النفطي.

(33) المصدر السابق

(34) Bou – Zeid, M. M ,."FACTORS MOST IMPACTING TOTAL INVESTMENTS AND AGRICULTURAL INVESTMENTS IN LIBYA" J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol.5 (8): 1201 – 1210, 2014.

المراجع:

أولا:المراجع الأجنبية:

Ahmad, F., Draz, M.U. and Yang, S. (2018), "Causality nexus of exports, FDI and economic growth of the ASEAN5 economies: evidence from panel data analysis", The Journal of International Trade and Economic Development, Vol. 27 No. 6, pp. 685–700.

(Allan, J. The Experience of Oil USA. West View Press. (1981.

Arab Organization for Agricultural Development AOAD (2013) "Arab Agricultural Statistics yearbook, 33., Khartoum.

Awokuse, T.O. (2003), "Is the export–led growth hypothesis valid for Canada?", Canadian Journal of Economics, Vol. 36 No. 1, pp. 126–136

'Babaei Zaklili, M.A& Rakeie Esfahani, Analysis of factors influencing buyers behavior and commitment in Industrial Marketing, Research in Management in Iran, Volume 15, Number 2, (2001). pp. 46–21.

The Balance–of–Payments–Constrained Growth Model")2000(,Blecker, Robert Allen and the Limits to Export–Led Growth" . East Asian Economic Review, Vol. 4, No. 4, pp. 79–108.

FACTORS MOST IMPACTING TOTAL INVESTMENTS AND" ,.Bou – Zeid, M. M AGRICULTURAL INVESTMENTS IN LIBYA" J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol.5 (8): 1201 – 1210, 2014.

Elbeydi, K. R. M., Hamuda, A. M., & Gazda, V. (2010). The Relationship between Export and Economic Growth in Libya Arab Jamahiriya. Theoretical & Applied Economics, 17(1), 69-76.

FAO, IFAD, UNICEF, WFP and WHO. 2022. The State of Food Security and Nutrition in the World 2022 Repurposing food and agricultural policies to make healthy diets more affordable. Rome, FAO. https://doi.org/10.4060/cc0639en

Karamelikli, H., Akalin, G. and Arslan, U. (2017), "Oil exports and non–oil exports: Dutch disease effects in the Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC)",

Journal of Economic Studies, Vol. 44 No. 4, pp. 540–551

Odhiambo, N.M. (2022), "Is export–led growth hypothesis still valid for sub–Saharan African countries? New evidence from panel data analysis", European Journal of Management and Business Economics, Vol. 31 No. 1, pp. 77–93. https://doi.org/10.1108/EJMBE–06–2020–0156.

Factors Affecting Non–Oil Exports". Kuwait Chapter of Arabian Journal". Mona ,Rezaie .of Business and Management Review, 2013 vol.2 Issue 5, pp.17–23

SAEED, Fatma M. The Libyan fisheries sector : A critical application of Porter's Dia-Doctoral Thesis submitted to Sheffield Hallam University, ProQuest LLC, mond Model .((2017

Levy Economics .Thomas I. Palley. (2011). The Contradictions of Export–led Growth .No. 119 Institute of Bard College

the Vazifedoost, M.& Zarrin–negar,N. Analysis of the government websites' effect on .pp. 63–48 .(2009) ,firms' exports, Basirat Quarterly, year XVI, No. 44

Levy Economics .Thomas I. Palley. (2011). The Contradictions of Export–led Growth .No. 119 Institute of Bard College

ثانيا: المراجع العربية:

نصر حسين المبروك، أثر النمو في الاتحاد الاوروبي علي صادرات النفط الليبي الخام (خلال الفترة 1985–2018)، رسالة ماجستير تحت إشراف أ.د. عبدالناصر عزالدين بوخشيم ، جامعة بنغازي، (2020)

الجغرافيا السياسية لليبيا...
الهوية والانعكاسات المعنوية

أ.علاء بن دردف
باحث في العلوم السياسية

مقدمة:

تمثل الجغرافيا ستارة خلفية لتاريخ البشرية نفسه، في الأرض والموقع الذي تجري الأحداث من فوقه، وهي بذلك الوضع يتفاعل التاريخ البشري على أحداثها وتؤثر فيه أكثر مما يتأثر بها. فموقع دولة ما على الخريطة هو أول ما يحددها، ويجعل الباحث قادراً على التنبؤ بمسار الأحداث بها أكثر حتى من الفلسفة الحاكمة لها.

فالخريطة تمثل في لمحة واحدة سلسلة كاملة من التعميمات، التي بالإمكان فهم ما يدور فيها، كما أن الجغرافيا تجسر الفجوة بين الفنون، والآداب، والإدارة العامة، والثقافة، والبيئة، وهو عادة ما يهمله المتخصصون في العلوم الإنسانية أحياناً.

فالنظريات المبكرة عن «الحتمية الجغرافية» في الصين القديمة، واليونان القديمة، وروما القديمة، تشير إلى أن الميزات البيئية تساهم في تحديد الصفات الجسدية والفكرية للمجتمعات بأكملها، وقديماً رأي مستشار سياسي سابق في الصين، أن صفات الأنهار الرئيسية تشكل جزء من طبائع الشعوب الملاصقين لهذه الأنهار، فهذه الأنهار السريعة الملتوية تجعل الناس جشعين وغير مهذبين ومحبين للحرب، كما كتب «الجاحظ» قديماً أن لون بشرة الناس والماشية؛ يتحدد من خلال الماء، والتربة، والحرارة في بيئتهم، وذكر «ابن خلدون» أن لون البشرة يرتبط بالعوامل البيئية، وأن البيئة المادية تؤثر على عوامل غير جسدية، وأن التربة والمناخ والغذاء تحدد ما إذا كان الناس بدواً، أو حضراً مستقرين، وفي هذا كله ما يشير إلى تأثيرات جغرافية مادية في طبيعة حياة الناس، وما ينتج عنها من نظم اقتصادية، وسياسية، وإدارية.

وقد ظهرت نظريات تعزز من فكرة « الحتمية الجغرافية»، وأن البيئة المادية قد توجه المجتمعات والدول نحو مسارات معينة للتنمية الاقتصادية ، وقد أرسى قواعد هذه النظرية الحتمية الألماني «فريدريك راتزل» في أواخر القرن 19 حيث رأي بأن للبيئة أثر كبير في حياة الإنسان، فهو يخضع لسلطانها، وتحدد نظم حياته الاجتماعية والاقتصادية وفق ما تمليه عليه ظروفها، وأن اختلاف البيئات كانت السبب في

اختلاف الأنماط الاجتماعية والاقتصادية؛ كما ربط (راتزل) بين الحتمية الجغرافية والداروينية الاجتماعية ، ورأي أن الدولة ككائن حي يدين بحياته للأرض، ويسعى جاهداً للاستيلاء على مزيد من الأراضي؛ كما أعتقد بالبقاء للأصلح، وأن الإنسان منتج نهائي لعملية التطور، وهو النابض الرئيسي فيها، وأن طريقة حياة الشعوب ومراحل تطورها تتأثر بشكل وثيق بالسمات المادية للأرض.

ولقد سادت نظريات الجغرافيا السياسية في فترة الحرب العالمية، وتأثرت الدول بها، وكانت هذه النظريات دافعاً لحروب قومية وعنصرية وتوسعية في أوروبا والعالم الاستعماري، وكان « لراتزل» و« ماكيندر» دور كبير في التخطيط للتوسع العالمي. ثم أفل نجم هذه النظريات مع انتهاء الحرب، واعتُبرت من النظريات الكلاسيكية، ثم عادت من جديد للظهور بقوة فيما سُمى بـ « عودة الجغرافية السياسية «، وكانت مفسرة للكثير من الصراعات في العالم المعاصر، وتحرك الأقليات والطوائف والمذاهب والحركات الانفصالية في العالم؛ فيما يشبه من ظاهرة انتقام الجغرافيا لمن تجاهلها.

هذه الورقة تستعرض واقع الجغرافيا السياسية وأدبيات «الجيوبوليتكا»، وتنتقل لقراءة واقع الجغرافيا السياسية الليبية، فيما سُمي بـ « الظاهرة الليبية»، والتي عُدت فيها ليبيا من الدول القديمة في التاريخ؛ بفعل صناعة الجغرافيا لها أكثر من صناعة السياسة لها.

ولقد انتبه «أدريان بلت» في العصر الحديث لهذا المكون الجغرافي الليبي بقوله « إن بلداً يمتد لحوالي 1100 ميل جنوب (بطن) أوروبا، من صقلية إلى قبرص، وتمر قريب منه أقصر الطرق البحرية الصالحة للملاحة بين الشرق والغرب، هذا البلد بموقعه هذا لن يفشل في جذب اهتمام كل بحار أو جندي أو دبلوماسي يحمل في ثنايا عقله أفكار قوة عالمية عظمى «.[1]

وهكذا فإن ليبيا التي وصفت قديما بأنها « صندوق من الرمال» تحولت بفعل التغيرات الدولية إلى منطقة استراتيجية جاذبة بفعل الموقع الاستراتيجي؛ وبفعل الثورة النفطية، وتحولت إلى منطقة جاذبة، ومن «حالة فراغ» قوة إلى حالة «وعاء قوة» بفعل عوامل الجغرافيا، والموقع، والثروات في باطن الأرض.

وبالتالي فإن قراءة الجغرافيا السياسية لليبيا تساهم أكاديمياً، كما تساهم في عملية صنع القرار في فهم المشاكل السياسية الداخلية الخارجية؛ كما تساهم في

(1) – أدريان بلت، استقلال ليبيا والأمم المتحدة ،، حالة تفكيك ممنهج للاستعمار ، ت، محمد زاهي المغيربي، مجمع ليبيا للدراسات المتقدمة، مكتبة الكون، طرابلس، ج ١ ، ط ١ ، ص ٦٠ .

معرفة نقاط ضعفها ونقاط قوتها، واستثمار هذه النقاط لصالح وجودها وبقاءها ونموها.

فوجود ليبيا الجغرافي، وتقاطعها مع أبعاد ودوائر محيطه بها، يتحتم معرفة هذه الأبعاد والدوائر، سواء البعد الشمالي المتوسطي، والبعد الجنوبي الأفريقي، والبعد العربي الإقليمي، والقومي، والبعد الوطني، والبعد الإسلامي في العالم.

هذه الدوائر المتداخلة المتقاطعة تشكل نسيج من العلاقات مع جوارها، وهذا الجوار يحتوي على فرص كما يحتوي على تهديدات ومخاطر؛ ويستدعي كل ذلك من صانع القرار في السياسة الخارجية وضع هذه الأبعاد أمامه، ومراعاة توازناتها وأبعادها وقواها النسبية، فيما يتم وضع سياسات عامة داخلية ذات طبائع تشريعية، وإدارية، وقانونية، مستقرة لهذا الواقع المادي البيئي المتنوع؛ وما يعتمل في داخله من تحيزات مكانية وقبلية، كما صنعت الفواصل الصحراوية داخل الوطن نوعا من العوازل المعنوية؛ يتم تغذيتها من جهات معادية باستمرار.

وهكذا تُشكل القراءة الجغرافية والتاريخية عنصراً هاماً في وضع السياسات الداخلية، من حيث مراعاة التوازنات النسبية، وكذلك شبكة المواصلات والاتصالات؛ والتي سيكون للتطور فيها دور كبير ورئيسي في التحام جهات الوطن، وكسر الكثير من العوازل؛ التي سببها الرئيسي عدم الانتظام في المواصلات والاتصالات ونظم المعلومات.

إن عملية القراءة المعمقة للواقع الليبي في صورته التاريخية والجغرافية، وانعكاس هذه القراءة على القرارات، والتشريعات، والسياسيات السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والقانونية؛ يمثل كل ذلك حالة من « التكيف» مع المشاكل ذات الطبيعة المزمنة؛ كما يمثل استثمارا لمصادر قوة الدولة في التحليل النهائي. كما أنه من هذا الأساس المستقر نسبياً للجغرافيا الوطنية، ينشأ هرم القوة الوطنية.

معنى الجغرافيا السياسية:

تفيد القواميس الفرنسية مثل « لاروس» و«روبير»، أن الجيوبوليتيكا هي دراسة العلاقة بين المعطيات الجغرافية وسيادة الدول، كما تفيد دراسة علاقات الدول وسياستها التي تحددها قوانين الجغرافيا، ولا سيما الجغرافيا الطبيعية.

وفي اللاروس العالمي Grand Larousse Unversal يرى بأن الجيوبوليتكا تدرس العلاقات بين جغرافيا الدول وسياساتها، وأن الجيوبوليتكا تعبر عن الإرادة التي تقود عمل الحكومات بعد الاستفادة من دروس الجغرافيا.

أما في دائرة المعارف البريطانية ففيها ما مفاده؛ أن الجيوبوليتكا هي استخدام الجغرافيا من قبل حكومات الدول التي تمارس سياسة النفوذ، وهناك من عرفها بأنها قراءاتنا لخرائط العلاقات الدولية بين القوى العظمى التي تتنافس على العالم، ما يجعل الجيوبوليتكا تستعين بالمعارف الجغرافية، وتطبقها على الشؤون الدولية.

إن اهتمام الجيوبوليتكا بنزاعات القوى السياسية على الأرض؛ يجعل تلك النزاعات في العالم تجري ضمن نظام دولي غير مسبوق في التاريخ؛ قوامه نموذج الدولة المعاصرة، وهي دولة ذات رقعة جغرافية محددة، لها حدود سياسية خطية مرسومة على الأرض. وكما كانت أرض الدولة المعاصرة عرضة لتحولات، وتبدلات تطرأ عليها بفعل الديناميات السياسية المختلفة، لا تعود معنية بالنزاعات بين الدول على الأرض، كبرت هذه الدول أو صغرت، بل معنية أيضاً بالنزاعات داخل الدولة نفسها، فالجيوبوليتكا الخارجية تتعلق بنزاع قوى سياسية على الأرض والحدود، والجيوبوليتيكا الداخلية تتناول الخلاف ضمن الدولة الواحدة، مثل: الاتجاهات الانفصالية، أو الوحدوية، أو التنافس السياسي، في الانتخابات وغيرها. لكسب سكان الأحياء والأرياف والمدن [2].

ويرى « جمال حمدان» أن الجغرافيا السياسية هي ذلك الفرع من العلم الذي يحلل القوة الكامنة والدفينة في كيان الدولة، ويمارس التشريح الموضوعي للجسم السياسي، من الجلد إلى العظم إلى النخاع، دون أن يقنع بدراسة الظاهرات السطحية أو العابرة أو العريضة؛ مهما بدت مثيرة أو طاغية في فترات معينة. [3]

فهذا العلم لا يكتفي بالتسجيل التاريخي المجرد، أو الوصف التوثيقي الإحصائي، كما يرفض أن يضيع في تيه الأحداث الجارية، أو أسماء وأفعال الأشخاص، وإن اعتمد دائماً على دراسة التاريخ وقوانينه، وأفاد باستمرار من آخر خبير في الأحداث اليومية، فالجيوبوليتيك هو الذي يضع الدولة في إطارها الطبيعي، ويرصد ثوابت ومتغيرات علاقاتها والأهم من ذلك أنه يحدد نقاط القوة والضعف الكامن في الظاهرة، وفي هيكلها الجيوبوليتيكي. فهو العلم الذي يضع الدولة مثل كائن حي في ميزان حساس ودقيق تحت مجهر موضوعي؛ لقياس وزنها السياسي، وموقعها في العالم المحلي، والإقليمي، والدولي المحيط بها.

وهي في التحليل الأخير « تحليل القوة» « Power analysis» وتحديد الوزن السياسي للدولة، مثل تكوينها، وخصائصها، ومعطياتها، ومواردها، وإنتاجها ومشاكلها، وعقباتها، وكذلك أهدافها ومثلها.

(2)Sous la direction de Yves La coste “ Dirctionnaire de Feopditiane flammarion, paris 1993.

(3) – جمال حمدان، أفريقيا الجدية ، القاهرة ، مكتة مدبولي، ط1، 1995، ص7.

الجغرافيا السياسية أفول وصعود وعودة:

من مهام الباحث السياسي وراسم الخطط العامة والسياسات أن ينتبه لخصوصية المجتمع العربي والليبي، عند قراءته لأوضاعه السياسية أو وضع الخطط والشرائع والقوانين والنظم الإدارية، فالمشاريع لا تنمو من فراغ، فهي انعكاس للبيئة المحيطة حولها، وفي هذا تُقرر دراسات «الإدارة العامة» أن الخطط الإدارية هي انعكاس وموائمة وتكيف بين جملة من العوامل الثقافية، والاقتصادية، والمجتمعية، والسياسية. وبالتالي فإن اقتباس النظم الإدارية الحديثة وإسقاطها على مجتمعات لها خصوصيات تاريخية وثقافية وجغرافية؛ يُعد إحدى عوامل الفشل التي تمنى بها تلك الخطط، وبهذا فلا يمكن فهم خصوصية التكوين المجتمعي السياسي العربي، دون الرجوع إلى طبيعة العامل الجغرافي، والذي له دور حاسم في صياغة المشهد النهائي لوجود الدولة والمجتمع.

حقيقة الأمر أن الفكر الاجتماعي والسياسي الأوروبي اتجه إلى التقليل النسبي من أهمية العامل الجغرافي في فترات سابقة، بعد أن أولاه مكان الصدارة لفترة من الزمن خلال عصر التنوير العلمي؛ لأن المجتمعات الأوروبية بما حققته من تقدم صناعي وتكنولوجي، ومن تطوير نوعي شامل لبيئاتها المدنية والريفية على السواء، قد تخطت نسبياً تأثير العامل الجغرافي؛ بما استحدثته من وسائل المواصلات والاتصالات، وتخطت به الحواجز الجغرافية، وما أوجدته من تكيف معيشي جذري لبيئة الحياة والإنتاج والعمل؛ بما تم معه تحيد العامل الجغرافي مؤقتاً وليس بصفة دائمة.

وإذا كانت القارة الأوروبية قد ثارت على الجغرافيا، وتحررت من آثارها ضمن ثورتها العلمية، التقنية والحضارية، فإن مثل هذه الثورة لم تتم بعد في المنطقة العربية، رغم ما تستورده من تقنيات حديثة لتكييف بيئاتها، وما زالت وسائل المواصلات والاتصالات والنقل بين البلاد العربية وأجزائها، دون مستوى التباعد الصحراوي ومسافاته، وما يفرضه من عزلة على بعض أطرافها ومناطقها الزراعية والحضرية، وهو ما يتشكل فيما بعد في نمو اتجاهات مجتمعية وسياسية تعرقل حركة الدولة وبناء مؤسساتها.

كما أن الصحراء ذاتها -وهي جوهر التحدي الجغرافي في العالم العربي - ما زالت في معظمها دون استصلاح واستزراع، ودون إعمار وإنماء مدني أو ريفي، وما زالت المناطق المأهولة تفصل بينها المسافات والحواجز الصحراوية؛ دون تواصل وتفاعل عضوي بينها حتى على مستوى القطر الواحد. وهذا يعني أن تأثير العامل الجغرافي ما زال أساسياً في المنطقة العربية، وأن كل ما يصدق على تطورات أوروبا، ويأتي معها من معارف ودراسات، ليس بالضرورة قياساً علمياً مطلقاً يجب تطبيقه في كل مكان.

يضاف إلى ذلك اعتبار علمي دقيق لابد من أخذه منهجياً في الحسبان عن تقرير دور وتأثير أي عامل من العوامل المؤثرة في حركة المجتمع، والتاريخ السياسي، والعلاقات الإقليمية؛ هو أن تأثير عامل ما قد يكون حاسماً وقطعياً في بيئة وظرف معين، وضمن معطيات محددة، بينما قد يكون العامل ذاته محدود الأثر وغير حاسم في بيئة أخرى وظرف مختلف؛ لذلك فإن إطلاق الأحكام المطلقة حول أولوية أو أسبقية هذا العامل أو ذاك، يجب أن تضبطه خصوصية الحالة وموضع البحث، ويمثل العامل الجغرافي في المنطقة العربية، بالمقارنة مع غيرها من مناطق العالم الجغرافية الأخرى، نموذجاً مشخصاً لمثل هذا التباين والتعاون لعامل ما، بين بيئة وأخرى. ففي منطقة كأوروبا الغربية، أو إقليم البحر المتوسط، أو آسيا الموسمية الجنوبية والشرقية، أو أفريقيا الاستوائية، فإن حدوث جفاف وانحباس المطر لبضع سنين سيمثل انخفاضاً لمنسوب المياه، وانحساراً نسبياً للإنتاج الزراعي، ولكنه لن يؤدي إلى القضاء على مظاهر الحياة النباتية والحيوانية والإنسانية، حيث أن مصادر المياه الأخرى في تلك المناطق، وطبيعة النباتات والمزارع والغابات فيها يمكنها من مقومات الاستمرار؛ مما يؤهلها للبقاء حتى تأتي دوره مناخية مطيرة أخرى. أما حدوث فترة جفاف في المنطقة العربية كما حدث ويحدث عبر التاريخ قديماً وحديثاً، فإن ذلك يعني تهديداً مباشراً للحياة في كافة أشكالها، بل أن يصبح مسألة (حياة أو موت)؛ بما يسببه من قحط وعطش، ويدفع الجماعات البشرية إلى الهجرات السلمية، أو الغزوات الحربية؛ من أجل مصادر المياه والغذاء والرعي، مما يعنيه من اجتثاث مجتمعي، واضطراب سياسي، واقتتال عسكري، واستلاب نفسي عميق، وانقطاع تاريخي في بنية الحضارة نفسها.

ولقد أدت سيادة الطبيعة الصحراوية الجافة إلى انقطاعات زمانية ومكانية في استمرارية الحضارة والمدنية؛ وأولى مؤسساتها الدولة، وتمثلت القطيعة (المكانية) في ظاهرة التباعد الصحراوي بين مراكز التحضر، بحيث بقيت هذه المراكز جزراً متباعدة غير متصلة بشكل عضوي؛ ما أدى إلى إضعاف التواصل العضوي الحضري، ونسيج المجتمع العربي، الذي ظل (مجزأ) على صعيد القاعدة المادية الأرضية إلى يومنا هذا.

كان لهذا الواقع أثره الخطير، ليس فقط في عرقلة التوحيد السياسي بين العرب في العصر الحديث، وإنما في تجريد الدول العربية من قاعدتها الأرضية الحضرية المتواصلة، مما أدى إلى بذر بذور «التجزئة» التاريخية أصلاً، وبما أدى ذلك إلى صراعسياسي بين الكيانات المتعددة، والتجاذبات حتى داخل القطر الواحد نفسه[4].

(4) - محمد جابر الأنصاري، التأزم السياسي عند العرب وسوسوليوجيا الإسلام، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (دار الشروق) ، 1999، ص ص 55-59.

لاحظ عالم اجتماع عربي هو «سعد الدين إبراهيم» هذه المشكلة ، فطالب بمعالجتها بالعودة إلى الصحراء، وتعميرها بروح جديدة وبعقلية علمية جديدة، تتفهم الصحراء موضوعياً، ولا تفر منها ومن قفارها واصفرارها ، كما لا تنحصر في مشروعات الإصلاح الزراعي، بل تهدف إلى التوسع الحضاري الشامل، مدناً حية ، وصناعات، ومواصلات، وجامعات، ومراكز أبحاث صحراوية، ومرافق ترويجية، وسياحية؛ بما يحقق جسوراً عمرانية – حضارية بين المجتمعات العربية، التي باعدت بينها الفراغات الصحراوية الهائلة، هذه الفراغات التي تمثل في الوقت نفسه « فراغات» استراتيجية خطيرة، تدعو القوى الطامعة إلى اختراقها، وما يسري على المنطقة العربية، يسري على الأقطار التي لديها هذه المشاكل الجغرافية داخلياً ، وذلك بأن تصبح الصحراء هي الداء والدواء في الوقت نفسه، وتتحول من عامل ضعف إلى عامل قوة ووسيلة تواصل وتلاحم[5] .

في جغرافيا راتزل السياسية:

يعتبر «راتزل» أن تعامل الشعوب المختلفة مع البيئات التي تعيش فيها، يجعل تلك الشعوب في المكان الذي تقيم فيه، وعلى مدى مساحته، تتعامل مع طبيعة هذا المكان وتتفاعل معها.. والأمة الحية، تستثمر البيئة المحيطة بها في سبيل تحقيق عظمتها واستمرار وجودها. ومن أجل ذلك تتنازع مع الأمم الأخرى المساحات، بصفتها مجالات حياة، أي مجالات حيوية ضرورية لها ولدولتها من أجل التطور والارتقاء.[6]

ويتضح هنا تأثير الدراوينية على فكر «راتزل»، واستخدام منهجها في مقاربته للاجتماع الإنساني والسياسي، وفي هذا السياق يستكمل «راتزل» أيضاً فلسفة «سبنسر» الاجتماعية التي تعتبر أن المجتمع كائن عضوي (Organnisme) متطور، أي أن أجزاءه التي تتشكل من فئات مختلفة تشهد في تعاملها معاً ما يشهده النسق العضوي الملائم للكائن الحي. من هنا يخطو «راتزل» خطوة أخرى في هذا الاتجاه على المستوى السياسي، فيعتبر أن الدولة كائن حي، وهي وبالتالي، تتعامل مع محيطها وفي بيئتها على أساس هذه الكينونة، فالدولة كالشخص الحي، والأشخاص يتباينون بيولوجياً، فالدولة إذاً أشخاص يتباينون بتباين أعراقهم وسلالاتهم.

ولما كان هؤلاء «الأشخاص» أي الدولة كائنات حية تتراتب على درجات مختلفة من القدرة على التطور في علاقاتها مع محيطها الطبيعي، فسوق يفضي الأمر إلى أن

(5)– Sa'ad Eduin Ibrahim, Arab Society , A.U.C, Cairo,p142.

(6) – معين حداد، ، الجيوبوليتيكا قضايا الهوية والانتماء بين الجغرافيا والسياسة، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،ط1 ،2006،ص 32-27.

تطمح الدولة للاستيلاء على مساحات جغرافية؛ من أجل تأمين حياتها وتفتحها. ما يجعل «الداروينية الاجتماعية» تنتقل هنا في فكر راتزل إلى «داروينية سياسية».

أما العلاقة بين الدولة، الكائن الحي، والطبيعة التي تقوم عليها، فهي علاقة تداخل وتشابك (Osmose)، لأن الدولة لا يمكن أن تكون دون أراضيها، فأراضيها تمثل لها ما يمثله الجسد للكائن الإنساني، لذلك لا يمكن دراسة الدولة وفهم ما هيتها دون دراسة أراضيها، والمكونات الطبيعية لتلك الأراضي، من هنا تتمحور الجغرافيا السياسية لدى «راتزل» حول قطبين: السلالة أو العرق، كمكون اجتماعي للدولة من جهة، والبيئة كمكون طبيعي لها من جهة أخرى.

في هذا السياق، تنمو الدولة وتكبر، بفضل ما يتمتع به مجتمعنا من حيوية ونشاط، ديموغرافيا واقتصادياً، فتتسع حدودها، لأن تلك الحدود أغلفة عضوية كجلد الكائن الحي الذي يتمدد خلال نمو هذا الكائن؛ على أن هذا التمدد على الأرض لن يتحقق إذا لم تبن الدولة قوة مناسبة لذلك، والقوة تعني هنا، القوة العسكرية، فإذا افتقدتها الدولة، فستكون أراضيها مستباحة لغيرها من القوى، مهما يكن شأنها الاقتصادي أو الديموغرافي.

وضع راتزل « قوانين» عامة لجغرافيته السياسية، تبين كيفية امتداد رقعه الدولة القوية بنمو سكانها العددي، وانتشار سلالتهم، وانتشار الثقافة التي يحملونها، الأمر الذي يدفع الدولة إلى ضم أقاليم جديدة، واستيعاب أراضي وسكان ذوي قابلية ثقافية وسياسية للالتحاق بها، فتضمهم إليها بحدودها المتمددة والمستجدة.

بناء على ذلك، يكون نمو الدولة، من حيث أنها كائن حي، بحاجة إلى مجال حياة، أو مجال حيوي؛ تؤدي تلك الحاجة بطبيعة الحال إلى تصادم بين الدول والشعوب والأمم، تخرج منه الدول بتراتب فيما بينها، من الأقوى إلى الأضعف، يعبر عن توازن جغرافي سياسي، هو محصلة موازين القوى على الأرض، يكون التوازن شبيها بالتوازن القائم في عالم الطبيعة عموماً، أي أنه يؤدي إلى نوع من استتباب الأوضاع الخاصة بحجم الدول في تفاوت اتساع أراضيها ووضعية حدودها. وعليه فإن المزاحمة بين الدول، على الأراضي، تهدف إلى بلوغ التوازن المذكور، دون أن يعني ذلك استقراره النهائي، لأن التوازنات معرضة، كما هي حال الطبيعة إلى اختلالات مصدرها شؤون شتى، الأمر الذي يعيد الوضع إلى تصادم الدول من جديد. ولما كان «راتزل» ينظر إلى الدولة الألمانية على أنها دولة السلالة الآرية المتفوقة، وأن حركة التاريخ بالمفهوم «الهيغلي» ستؤدي إلى أن تحتل هذه الدولة قمة الحياة السياسية قياساً على غيرها من دول العالم.

يصل راتزل إلى هذه الخلاصات الخاصة بالدولة الألمانية، انطلاقاً من دراسات نظرية عامة ضمّنها ما اعتبره « قوانين علمية» تحكم الجغرافيا السياسية، أي جغرافيا الدول في أنحاء العالم، يعبر عن ذلك محتوى كتابه الذي حمل عنوان «الجغرافيا السياسية جغرافيا الدولة، جغرافيا الحركة (السكانية) وجغرافيا الحرب» وجاء محتواه على النحو التالي:

في الفصل الأول يتناول العلاقة بين الأراضي التي تقوم عليها الدول، على أساس أنها هي كائنات حية، ثم يعالج تطور اتساع مساحة الدولة بتطور الدولة، لينتقل بعد ذلك إلى العلاقة بين السلطة السياسية وحقها في الأراضي.

في الفصل الثاني، يستفيض المؤلف في معالجة حركة التاريخ، تاريخ الدخول والتفاصيل الجغرافية لأراضيها، ويتناول التفاوت في توسع مساحة، تلك الدول، بما يدفع الدول المتفوقة نحو استعمار أراضي بعيدة عن العاصمة، تضع الدولة في مواجهة مستجدة مع الجغرافيا الطبيعية والبشرية للأراضي المراد استعمارها.

في الفصل الثالث، يعالج نمو الدول واتساع رقعتها الجغرافية، والمشاكل الدينية والقومية التي ينتجها هذا الاتساع.

في الفصل الرابع، يتناول موقع الدولة الجغرافي، وأثره على السياسة المتبعة إزاء الدول المجاورة.

في الفصل الخامس، يتطرق إلى المجال (Espace, Raum)، وهو هنا مجال الدولة، أي مساحتها، والفسحة المحيطة بها والمتأثرة بسياستها، وهنا يبحث المؤلف في أثر الديموغرافيا وضغط التزايد السكاني على الدولة، الذي يدفعها إلى توسيع رقعة أراضيها، مع ما يرافقه من دور النقل والمواصلات في السيطرة على الأراضي التي تتمدد الدولة نحوها.

في الفصل السادس، يتناول الحدود السياسية بصفتها حدوداً طبيعية من جهة، وأغلفة عضوية للدولة ككائن حي من جهة أخرى كما أشرنا من قبل.

أما الفصول اللاحقة، السابع والثامن والتاسع، فيخصصها لدور البحار والمحيطات والجزر وأشباه الجزر، والمضائق والبحيرات والجبال والسهول، وسائر الظواهر الجغرافية، وأثرها في سياسة الدولة ومستقبلها، وأثر تلك الظواهر الجغرافية على دساتير الدول وأنظمتها وقدراتها

واقع الأمر أن ما كتبه راتزل قبل صدور كتابه هذا وبعد صدوره، يتمحور عموماً حول أطروحاته فيه. وإذا كان الجغرافيا الراتزلية كما هي عليه من سمات «أكاديمية» و» نظرية»، فإن واضع هذه الجغرافيا قد شاءها أداة معرفية في يد سلطة دولته، الدولة الألمانية الناهضة والواعدة، بمعنى آخر، تستهدف الجغرافيا الراتزلية بمعارفها إرشاد الدولة، أو بالأحرى السلطة في الدولة، إلى ما يلزمها من الأراضي وإلى كيفية تعاطي السلطة مع الأراضي وسكانها، لتحقق الدولة الأهداف القومية العليا للأمة.

ولما كان راتزل ملتزماً سياسياً، وناشطاً في الشأن العام بانخراطه في حركة «الجامعة الألمانية» الداعمة إلى الوطن الجرماني الكبير، فقد حاول تمرير أفكاره إلى الجمهور الواسع، عن طريق نشر مقالاته في الصحف، وكانت المقالات تحتوي على ما توصلت إليه أبحاثه، في الجغرافيا والتاريخ، والاثنولوجيا(Ethnology) والسياسة، من نتائج يفترض أن يستفيد منها الجمهور العريض، بما يدفع بهذا الجمهور إلى دعم الدولة في استهدافاتها القومية، التي تعينها الجغرافيا السياسية الراتزلية.

غير أن الجمهور العريض لم يستوعب أفكار راتزل، لأن مستواها الأكاديمي والنظري لم يكن ليثير الاهتمام المباشر لهذا الجمهور، كان راتزل ، مثلاً، يستفيض في شرح العوامل التاريخية المؤثرة في نشوء الدول والامبراطوريات خلال صعودها وهبوطها، وفي امتداد مساحتها وتقلصها، وفي كيفية تعامل هذه الدول والامبراطوريات مع السكان، كان ذلك من أجل أن يستخرج من التجارب التاريخية عوامل القوة للاستفادة منها لزيادة قوة الدولة.

جدلية الهوية والانتماء بشأن المكان؟[7]

يرتبط الأفراد، كما ترتبط الجماعات بمكان دون آخر، مكان يعتبره هذا أو ذاك وهؤلاء وأولئك، أنهم ينتمون إليه بطريقة أو بأخرى، بحيث يشكل المكان المعنى جزءاً من شخصيتهم، على المستوى الفردي ، كما على المستوى الاجتماعي، ذلك أن الناس جماعات ووحداناً يقيمون في مكان، على الأرض، يتعاملون فيه مع محيطهم الطبيعي، فيحولونه إلى بيئة لهم، بعد أن يدخلوا عليه التحولات والتبديلات التي يرتأونها، وهم في الوقت نفسه يتعاملون معاً، ويتجولون على مدارات معينة في المكان الذي يعيشون فيه، يمارسون أنشطتهم ومشاغلهم في عملية تفاعل اجتماعي ، مسرحها مساحة حيز معين من الأرض، ويتخذ التفاعل الاجتماعي اتجاهاً موحداً؛ ينتج روابط تشد الناس بعضهم إلى بعض، وتشدهم من ثم إلى المكان الذي يقيمون فيه؛ باعتباره ضرورة لهذا

(7) - محمد جابر الأنصاري، التأزم السياسي عند العرب، دار الشروق ، ص ص 55 -57.

التفاعل الذي يؤمن مصالحهم واستقرارهم واستمرارهم.

يعني كل ذلك أن ارتباطنا بمكان دون غيره، هو ارتباطنا بالإنسان الآخر الذي نعيش معه في هذا المكان. وعليه فإن انتماءنا إلى المكان يمر عبر انتمائنا إلى الإنسان الآخر فيه، وبهذا نشير إلى الأمكنة التي نعنيها على أنها «أوطاننا» جمع وطن، أو بلادنا، جمع بلد، أو ديارنا، جمع دار. وعادة ما نطلق على مشاعرنا تجاه هذه الأمكنة صفة «الوطنية» باعتبار أن هذه الأمكنة، في المقام الأول والأخير، أراضينا تخصنا نحن ولا تخص غيرنا. على أن التفاضل والتباين، «الأرضاني» الذي نقصده هنا، يتعلق بمجموعات سكانية تعتبرها تنتمي إلى شعب واحد، (أو أمة واحدة أو إثنية واحدة) في إقليم معين، اتسعت مساحة أراضيه أو ضاقت؛ ذلك أن الشعب المذكور يتوزع على مراكز سكنية، يشترك أفراد كل منها في حياة اجتماعية واحدة، متميزة بعضها من بعض، وتشكل هذه المراكز متحدات اجتماعية متراتبة في الحجم بدءاً من القرية ، إلى المدينة إلى المنطقة إلى إقليم الشعب بكامله، ولكل متحد خصائص تميزه عن سواه بصفته أصغر منه أو أوسع منه. والمتحد بهذا المعني ليس مجموعة عرض أو تصادفية من الناس، بل هو مجموعة متمركزة ومتأصلة في حيز جغرافي معين؛ تتميز بقوالب سلوكية يعبر عنها أفرادها بأوجه حياتهم الاجتماعية المختلفة.

بقدر ما تكون العلاقات الاجتماعية علاقات موحدة في الحيز الجغرافي المذكور، بقدر ما يكون المتحد على درجة عالية من التماسك، يتجلى في انشداد أفراد المتحد بعضهم إلى بعض، والانشداد من ثم إلى المكان الذي يقوم عليه المتحد، باعتبار هذا المكان شرطاً أساسياً وضرورياً لوجود المُتحد. بناء على ذلك يتحول المُتحد إلى أراض تنتمي إليها المجموعة الخاصة به. ولما كان الشعب (أو الأمة أو الإثنية) يتوزع على متحدات متموضعة في إقليم معين، فإن مسألة الانتماء إلى المكان، بالنسبة إلى سائر الأفراد والجماعات التي يتكون منها الشعب، تشهد بالضرورة سلماً تراتبياً، يبدأ بالمحيط المباشر وصولاً إلى أراض المتحد العام الجامع للمتحدات التي يتألف منها. وهذا السلم التراتبي في الانتماء إلى المكان يجعل الانتماء المذكور على درجات، عبر حكماً عن تراتب تفاضلي، من القريب إلى البعيد ، فمشاعر الانتماء إلى المحيط الأقرب أشد منها إلى ما هو أبعد، وكذلك معرفتنا بالأقرب أعمق من معرفتنا بالأبعد، بناء على ذلك يتكون لدينا وعي جغرافي للأراضي التي ننتمي إليها، مساوق لهذه المعرفة ، ينتج تصورات «أرضانية» تتمثل في خريطة ذهنية عن المجال الجغرافي الذي نتحرك فيه ونستثمره طبيعياً ، وبشراً، ونجري فيه مبادلاتنا المادية والمعنوية ، ونعتبره ملكاً عاماً لنا، وخاصاً بنا، دون غيرنا بدءاً من المتحد الأولى، وصولاً إلى المتحد العام.[8]

(8) - معين حداد، الجيوبوليتيكا قضايا الهوية والانتماء بين الجغرافيا والسياسة، بيروت، شركة

ليبيا في الجغرافيا السياسية:

إن موقع دولة ما على الخريطة هو أول ما يحددها بصورة أكثر حتى من الفلسفة الحاكمة لها، إن الخريطة تنقل في لمحة واحدة سلسلة كاملة من التعميمات، فالجغرافيا تجسد الفجوة بين الفنون والعلوم، وتربط دراسة التاريخ والثقافة بالعوامل البيئية، وهو ما يهمله المتخصصون في العلوم الإنسانية في بعض الأحيان.

كما تمثل الجغرافيا - تبعاً للمدرسة الواقعية في السياسة - فحصاً للمفاهيم المتعلقة بمساواة الجنس البشري، لأنها تذكرنا بالبيئات المختلفة للأرض، والتي تجعل البشر غير متساوين ومفككين على نحو عميق، مما يؤدي بهم إلى الصراع والذي تتبناه النظرية الواقعية في السياسة.

وفي عام 1942 كتب الأستاذ «نيكولاس ج. سبيكمان»، وهو مُنَظّر استراتيجي أمريكي، أن «الجغرافيا لا تجادل، فهي ما هي عليه ببساطة. فهي العامل أكثر أهمية في السياسة الخارجية للدولة، لأنها الأكثر ديمومة، فقد يأتي الوزراء ويذهبون، وحتى الطغاة يموتون، لكن السلاسل الجبلية تظل راسخة في مكانها».(9)

قد تكون ليبيا كدولة ظاهرة حديثة جداً في السياسة الدولية، لكنها في حكم الجغرافيا السياسية، وبمقاييسها دولة قديمة للغاية، عمرها عشرون قرناً على الأقل. فحين عرف الإغريق القدماء الأرض التي ذكرها لنا هيرودوت باسم ليبيا، والعلم مضطر إلى أن يفردها كوحدة جغرافية متميزة، له وضع طبيعي كوحدة سياسية منفردة، مهما كان نصيبها ومحتواها من القوة والوزن، أو تبلور حدودها من حيث الوضوح.

فقد تكون تلك الوحدة ضئيلة الحجم والثقل، كثيراً أو قليلاً، وقد تختفي أحياناً، أو حتى تتمزق ويتم تقاسمها، ولكنها تعود دائماً إلى الظهور، وتفرض نفسها حتى على المستعمر الخارجي، كما على أبنائها أنفسهم في الداخل. فبين كتلة المغرب في الغرب العربي، ووادي النيل بمصر وحوضه في الشرق، وإلى الجنوب من الحوض الأوسط للبحر المتوسط، تمتد مساحة شاسعة طولها عدة مئات من الأميال وعرضها بضعة مئات أخرى، ولا مفر من اعتبارها منطقة جغرافية قائمة بذاتها. ومن هنا استمدت ليبيا كياناً تلقائياً منفرداً ومستقلاً، سواء إقليمياً كمنطقة جغرافية، أو كنتيجة منطقية - سياسية كوحدة سياسية.

المطبوعات للتوزيع والنشر ، ص ص 23-25.

(9) - دوبرت، كابلان، انتقام الجغرافيا، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ص 48.

نمو الوطن الجيوبولتيكي:

إن أحدث اسم لليبيا هو أقدم أسمائها، فلقد أطلقه الإغريق القدماء على كل الجزء الشمالي من أفريقيا، حيث تسود البشرة البيضاء تمييزاً لهم عن أثيوبيا، وهي منطقة العناصر السمراء من القارة، وبالتدريج تقلص مجال التسمية وتخصص، حتى اختص بشمال أفريقيا غرب مصر، أي المغرب الآن، ثم انحصر في النهاية إلى ليبيا الحالية، وتطور مدلول الاسم، بهذا اتجه من الاتساع إلى الضيق، عكس اسم أفريقيا مثلاً الذي اتسع في «أفريقيا» تونس إلى القارة بعامة.

أخذ العرب اسم ليبيا وتبنوه، ولكنهم حولوه إلى اسم « لوبيا»، التي ظلت أيضاً تطلق على صحراء مصر الغربية، وامتدادها إلى وقت قريب، على أن ليبيا خلال التاريخ الحديث كانت تعرف عادة بطرابلس وبرقة، على غرار ما كان شائعاً في الوطن العربي، حيث كان العراق مثلاً تسمى بالبصرة و «بغداد»، وفي الجزيرة العربية « نجد» و«الحجاز» و«عسير» ..إلخ.

وإذا كان شريط برقة وطرابلس نواة ليبيا جغرافياً، فإنه أيضاً النواة التاريخية. فمن هنا نشأ الوطن السياسي الليبي في القديم، ومنها توسع بالتدريج نحو الجنوب؛ حتى اكتسب رقعته السياسية الحالية، فقد كانت منطقة برقة وطرابلس موطناً لتنظيمات سياسية مبكرة، قبلية أو اتحادات قبلية، ثم لمستعمرات من وراء البحار، متصلة، كالعقد جغرافياً، أو منقطعة، مستقلة أو تابعة، ولكنها مثلّت دائماً أس الكيان السياسي في المنطقة.

وبينما كانت هذه التنظيمات السياسية ترتكز على قاعدتها الأرضية الراسخة بمواردها الزراعية، كانت تجمع إليها منذ أقدم العصور، موارد البحر ورعي الصحراء، وأهم من ذلك أنها استثمرت موقعها الجغرافي بين البحر والصحراء في الوظيفة التجارية، فكانت مجمع طرق القوافل الصحراوية من الجنوب، وطرق الملاحة البحرية من الشمال.

وبهذا نخلص من تتبع نمو الوطن السياسي الليبي تاريخياً ، أنه بدأ بداية قديمة مبكرة للغاية، في نواة صلبة نوعاً، تتمثل في النطاق الساحلي البحري المتوسطي، ثم أخذ يتوسع بالتدريج، ولكن باستمرار نحو الجنوب، حيث كان الظهير الصحراوي ، وخاصة فزان أقدم ارتباطاً بالنواة الشمالية مما قد يظن، كما أن الرقعة السياسية هي نتيجة توسع تاريخي لمجتمعات وطنية في أوطان طبيعية، وبهذا تختلف ليبيا جذرياً كدولة قديمة عن دول أفريقيا المدارية الجديدة، والتي نشأت كدول سياسية

نتيجة توسع القوى الاستعمارية في فراغات سياسية مطلقة.

وبهذا أصبحت ليبيا السياسية القديمة تتألف من البدايات الباكرة، وكقاعدة تاريخية، وبرغم التذبذبات المتعددة ما بين تقلص وتمدد، من إقليمين جغرافيين هما: النواة الشمالية، وهي ساحلية متوسطية مرتفعة، محدودة المساحة، ولكنها صلب المعمور وقاعدة التنظيم السياسي، وإلى منطقة الظهير الصحراوي الداخلي في الجنوب، والذي يعمل كشرنقة شاسعة وغلافاً فضفاض مغلف النواة، ويوفر لها الحماية مثل ما يفرض عليها من عزلة.

إن توسع الوطن السياسي كان يسعى عن وعي أو غير وعي إلى الوصول إلى «الحدود الطبيعية»، أي إلى خط تيبستي - تاسيلي جنوباً، بينما كان « بحر الرمال العظيم» في الشرق والرمال الفاصلة في الغرب هي الحدود الفاصلة تماماً عن مصر والمغرب العربي.

ولا شك أن أبرز ما يميز الشكل الجغرافي للدولة الليبية اليوم هو الانتظام والاندماج الشديد، فليبيا تخرج برقعة سياسية مندمجة وملمومة إلى أقصى حد، وتخلو من الزوائد والأطراف والأسافين والجيوب الهامشية، بحيث يكاد يكون الشكل الجغرافي للدولة مثالياً ويمثل الشكل النموذجي في أدبيات الجغرافيا السياسية.[10]

الجغرافيا السياسية تاريخياً:

إن هذا الشريط الجيوبولتيكي المتصل لتاريخ ليبيا الطويل، والمفعم بالديناميكية والتدخلات الخارجية؛ يجعلنا نستنتج عدة قواعد حكمت هذه التدخلات والتداخلات، هي أشبه بالفرضيات والقواعد:

أولاً: سلسلة استعمار، حيث تبدو جغرافية ليبيا السياسية التاريخية سلسلة من الاستعمار، تتابع حلقاتها بلا انقطاع تقريباً، وهذا يعني أن ليبيا عاشت دائماً أو غالباً معرضة للخطر، الخطر الخارجي، والذي أكد على قيمة موقعها كما أكد على ضعف قواها الذاتية إلى حدٍ ما.

ثانياً: استعمار بحري، رغم أن الأخطار الخارجية أتت أحياناً من الجنوب والصحراء، منذ أقدم غارات «الجنوبيين» حتى أحداث ضغوط الفرنسيين، فإن مصدر الخطر الأساسي كان دائماً الشمال والبحر، فمن البحر المتوسط جاءت معظم دورات الغزو أو الاستعمار (الفينيقي، الإغريقي، الروماني، البيزنطي، الوندالي، الإسباني، الإيطالي)

(10) - جمال حمدان، الجغرافيا السياسية لليبيا، القاهرة، مكتبة مدبولي، ص 38-41.

... وهذه الحقيقة المنطقية تعكس بدورها أهمية مركز البحر المتوسط عبر التاريخ كبؤرة للقوة في العالم القديم.

ثالثاً: دورة عكس عقارب الساعة. فقد تحرك مصدر الخطر الخارجي المتوسطي عبر التاريخ من منطقة إلى أخرى، وقد أخذت هذه الحركة نمطاً جغرافياً محدداً وجديراً بالملاحظة، فمن مصر القديمة إلى فينيقيا الشام إلى اليونان ثم روما، استدار السهم في دورة مروحية عكس عقارب الساعة من الشرق إلى الغرب باطراد، خلال العصور القديمة والكلاسيكية، ثم تكرر النمط نفسه تقريباً في دورة أخرى خلال العصور الوسطى والحديثة، في امتداد الفتح العربي والإسلامي من الجزيرة العربية، وتواجد تركيا العثمانية بعد ذلك إلى إيطاليا في النهاية.

رابعاً: أنه استعمار استيطاني واستراتيجي، حيث كان نوع الاستعمار الذي تعرضت له ليبيا في تاريخها الطويل يتراوح أساساً بين الاستعمار الاستيطاني، والاستعمار الاستراتيجي، وهو ما يعكس موقعها الهام الذي يجمع بين البحر المتوسط والصحراء الكبرى. (11)

خامساً: تدخل من الساحل إلى الداخل: فقد كان الاستعمار في ليبيا عادة ساحلياً، ثم يتعمق أكثر في الصحراء في معظم أطواره.

سادساً: الاقتسام الثنائي: ومن أبرز ملامح التاريخ الجيوبولتيكي الليبي هو اقتسامها مراراً وتكراراً بين أكثر من قوة خارجية أو استعمار أجنبي في وقت واحد، وكان هذا الاقتسام عادة ينصرف تاريخياً إلى إقليمي برقة وطرابلس في الدرجة الأولى، حيث تمت حوالي سبع حالات وقعت فيها ليبيا ضحية اقتسام قوى متصارعة مثل: برقة الفرعونية مقابل طرابلس الفينيقية، برقة الإغريقية وطرابلس القرطاجنية، برقة البطلمية وطرابلس الرومانية، برقة البيزنطية وطرابلس روما، برقة فارس وطرابلس الوندال، برقة الفاطمية وطرابلس إفريقية، ولا يمكن لهذه الثنائية الملحة المتوترة والمتواترة ، أن تكون مجرد صدفة تاريخية ، بل لابد أنها بسبب التباعد الصحراوي بين إقليميها ومناطقها.

سابعاً: الوحدة الإقليمية: رغم هذا الاقتسام الثنائي الملح والعميق فقد عرفت ليبيا وحدة إقليمية منذ وقت مبكر نسبياً، على الأقل منذ الرومان، وزادت أبعاد هذه الوحدة وتعمقت باستمرار، ومما يدل على عمق وحدتها السياسية أنه بمجرد نزول هذا الاستعمار، وهذا التقاسم فإنها تستعيد وحدتها الإقليمية والسياسية من جديد.

(11) - جمال حمدان، الجغرافيا السياسية لليبيا، المرجع السابق، ص 39 - 41.

الأرض. والهوية والانتماء:

تعد مسألة الهوية والانتماء، من المسائل التي شغلت وماتزال تشغل مختلف ميادين العلوم الاجتماعية والإنسانية، وتجري حولها نقاشات مستفيضة ومتشابهة نظراً إلى أنها تحتوي على مسائل فرعية متعددة.

بيد أن مقاربة المسألة تنطلق، كما يقول «ناصيف نصار»، من واقع عام قوامه «أن كل إنسان اجتماعي يأتي إلى الوجود محاطاً بمجموعة من الانتماءات ... على تداخل وتراتب فيما بينها... كالانتماء القرابي والانتماء اللغوي... والانتماء الحضاري... وسوى ذلك من الانتماءات.»[12]، ثم يضيف « قد يعتبر بعضهم في المرتبة العليا والأساسية الانتماء الذي يبدو لبعضهم الآخر في المرتبة الثانية أو دونه، وقد يذهب بعضهم إلى اعتبار ما هو أصلي في نظر غيرهم انتماء فرعياً في نظرهم، وقد يختلف الجيل الحاضر... عن الجيل السابق في الترتيب الذي اعتمده...».[13]

ويفيد الانتماء معنى التجانس، أي أن الذي ينتمي إلى هذه العائلة أو تلك، أو إلى هذا البلد أو ذاك، يجانس ويماثل الذي ينتمي إلى العائلة نفسها، أو البلد نفسه... بينما تفيد الهوية معنى الاختلاف، أي أن الذي ينتمي إلى هذه العائلة أو تلك، أو هذا البلد أو ذاك، تكون له هوية مغايره لهوية الآخر الذي ينتمي إلى عائلة أخرى، أو بلد آخر.

بتعبير آخر، يحمل المتجانسون في انتماء معين هوية خاصة بهم، تميزهم من المتجانسين في انتماء آخر؛ بناء على ذلك تقوم جدلية معينة ما بين الانتماء والهوية باعتبارهما وجهين لميدالية واحدة، فالهوية تنتج الانتماء، والانتماء ينتج هوية؛ بيد أن الانتماءات والهويات بهذا المعنى تتقاطعان في الوقت نفسه، فالمنتمون إلى عائلة واحدة، وإلى دين واحد، يتوزعون إلى انتماءات مختلفة خارج العائلة نفسها، أو خارج الدين نفسه؛ كما أن الانتماء أو التجانس من جهة، والهوية أو الاختلاف من جهة أخرى قد يتبادلان موقعهما بالنسبة إلى المعنيين بهما.

جدلية الهوية والانتماء بشأن المكان:

يرتبط الأفراد كما ترتبط الجماعات، بمكان دون آخر، مكان يعتبره هذا أو ذاك وهؤلاء وأولئك، أنهم ينتمون إليه بطريقة أو بأخرى، بحيث يشكل المكان المعنى جزءاً من شخصيتهم، على المستوى الفردي، كما على المستوى الاجتماعي. ذلك أن الناس جماعات ووحداناً يقيمون في مكان، على الأرض، يتعاملون فيه مع محيطهم الطبيعي، فيحولونه إلى بيئة لهم، بعد أن يدخلوا عليه التحولات والتبديلات التي يرتأونها، وهم

(12) – ناصيف نصار: منطق السلطة مدخل إلى فلسفة الأسرة، بيروت، دار أمواج، 1995، ص 76.
(13) – المصدر نفسه، ص 194.

في الوقت نفسه يتعاملون معاً، ويتجولون على مدارات معينة في المكان الذي يعيشون فيه، يمارسون أنشطتهم ومشاغلهم في عملية تفاعل اجتماعي، مسرحها مساحة حيز معين من الأرض، ويتخذ التفاعل الاجتماعي اتجاهاً موحداً؛ ينتج روابط تشد الناس بعضهم إلى بعض.. ، وتشدهم إلى المكان الذي يقيمون فيه، باعتباره ضرورة لهذا التفاعل الذي يؤمن مصالحهم، واستقرارهم واستمرارهم.

وما يسري في الأوطان في العالم الجغرافي يسري على ليبيا، فتجد فيها تفاعلات اجتماعية وانتماءات لمناطق جغرافية معينة، تحمل أبعاداً اجتماعية، وتشكل جزءاً من البنيان الثقافي لساكنيها؛ يختزن مشاعر الانتماء والحنين والذكريات مع المكان، ويتضح ذلك حديثاً فيما تحمله وسائل التواصل الاجتماعي في ليبيا لتجمعات حول مواقع إلكترونية تحمل الصفة المكانية، ويرتبط فيها أفراد ينتمون لنفس المكان، حتى وإن خرجوا عنه، مثل تجمع حول مدن بعينها، أو جهات، أو أحياء سكنية، أو حتى شوارع ذات صفة تراثية ، يتكاثف فيها الحنين والذكريات والصور، وتذكر الأشخاص الراحلين والمقتنيات والعادات والتقاليد...، وهذا يشكل انتماء ثقافي اجتماعي يحمل صبغة الهوية المحلية.

يعني كل ذلك أن ارتباطنا بمكان دون غيره، هو حاصل ارتباطنا بالإنسان الآخر الذي نعيش معه في هذا المكان، وعليه فإن انتماءنا إلى المكان يمر عبر انتمائنا إلى الإنسان الآخر فيه. وبهذا نشير إلى الأمكنة التي تعنينا على أنها « أوطاننا» جمع وطن، أو بلادنا، جمع بلد، أو « ديارنا» جمع دار. وعادة ما تطلق على مشاعرنا تجاه هذه الأمكنة صفة «الوطنية» باعتبار أن هذه الأمكنة في المقام الأول والأخير، أراضينا، تخصنا نحن ولا تخص غيرنا.

عندما يكتسب حيز الأرض، قيمة معنوية من التفاعل الاجتماعي الجاري (المتوارث) عليه، يتحول إلى أرض (Territoire)، ينتمي إليها المعنيون بها: نقول عن عملية التحول تلك إذا جاز التعبير « عملية تأرضن» Territotialisation أو تموطن، محصلتها، الأرضنة «Territotorialite» ، أو المواطنة؛ وبذلك يكون لكل جماعة أراضيها من حيث الهوية والانتماء، تختلف عن أراضي جماعة أخرى.

تشكل «الأراضي» بهذا المعنى «الأوطان» وما تختزنه من مشاعر، وفي توارثها من جيل إلى آخر، يعبر عنها بأنها «أرض الآباء والأجداد»؛ توخياً للاستزادة في التعلق بها. وهي في هذا الإطار لا تحمل بالضرورة بعداً سياسياً محدداً، إذ يجري التعامل معها بغض النظر عن علاقة الدولة بها، إن مسألة «الأراضي» على هذا المستوى هي مسألة ثقافية،

لا مسألة سياسية؛ ذلك أن ارتباط الإنسان الاجتماعي بأرضية، وابتنائه الذهني لها، سابق على نشأة الدولة، وسابق على الشأن السياسي برمته.

وعلى هذا، نميز بين أراضينا وأراضي غيرنا، بين أوطاننا أو بلادنا وأوطان أو بلاد غيرنا. نتمسك بها، ولا نقبل التخلي عنها. وإذا تخلينا عنها، حملنا إليها عموماً مشاعر الحنين ولوقت طويل، ويجري التعبير عن «المشاعر الوطنية» في هذا الأوطان، منذ أن وجد الإنسان، وهي مشاعر تشي بالحنو الوثيق على «الأوطان» يتناولها الفنانون، والأدباء والشعراء في كل زمان ومكان.

وهكذا تختلف نظرة المعنيين إلى أراضيي الإقليم التي ينتمون إليها، عن نظرتهم إلى أراضي إقليم ينتمي إليها غيرهم. « فأراضينا» أغلى علينا، نعزها أكثر مما نعز سواها، إنها لنا، ومن اشتراكنا في انتمائنا إليها، تكون لنا هوية مكانية أو هوية «أرضانية»، تميزنا من غيرنا في هذا المجال، ثم أن الناس يتوارثون، في المكان الذي يعيشون فيه، نتائج التفاعل الموحد بينهم، بحيث يصبح هذا المكان جزءاً من التراث؛ الأمر الذي يساهم في تمتين العلاقة به، ويجعل الأجيال المتعاقبة تسبغ عليه قيماً ومعاني، وتقيم فيه الرموز المتعددة، تعبيراً عن الانشداد المستمر إليه.

وتشكل الأراضي بهذا المعني «الأوطان»، وما تختزنه من مشاعر، وفي توارثها من جيل إلى آخر، يعبر عنها بأنها أرض الآباء والأجداد، توخياً للاستزادة في التعلق بها، وهي في هذا الإطار لا تحمل بالضرورة بُعداً سياسياً محدداً، إذ يجري التعامل معها بغض النظر عن علاقة الدولة بها.

إن مسألة «الأرض» على هذا المستوى هي مسألة ثقافية، لا مسألة سياسية، ذلك أن ارتباط الإنسان الاجتماعي بأرضه، سابق على نشأة الدولة، وسابق على الشأن السياسي برمته.[14]

(14) - معين حداد، الجيوبوليتكا، مصدر سابق ، ص ص 153-156.

الخاتمة:

نخلص من هذا أن ليبيا ليست كياناً مصطنعاً أو طفيلي، وإنما هي دولة طبيعية بالمعنى الجغرافي تحمل شكل الكائن الحي، الذي له تاريخ نمو، ومراحل تدرج فيها أثناء نموه، وبرغم مساحتها الكبيرة وقلة تعداد سكانها، حافظت على كيانها ووحدتها الوطنية عبر العصور.

وإذا كان للنفط دور في تجديد شبابها السياسي، وترسيخ أساسها المادي، فإن مبررات وجودها مؤكدة وحقيقية، حيث أكدت وجودها الذاتي، وتبلورها ككيان ضارب بجذوره في التاريخ.، وأن استراتيجية المكان الليبي صنعت له خريطة تمثلت في تقاطعاته العربية، والإسلامية، والمتوسطية، والأفريقية.

وتؤكد أدبيات الجيوبوليتيك تلك الحقائق عبر تحليل عوامل القوة في الكيان الليبي ودراسة عوامل الضعف ومعالجتها، وعبر مقارنة مع كيانات جغرافية أخرى لا تمتلك مثل هذه العوامل الجغرافية الهامة في بقاء الدولة.

وتظل الجغرافية السياسية مدرسة قديمة متجددة؛ قادرة على تفسير عوامل القوة والوحدة وعوامل الصراع. وتشير الأحداث المتسارعة في عالمنا إلى عودة الجغرافيا السياسية إلى مسرح الأحداث، وقدرة نظرياتها على المزيد من الفهم والتحليل والتنبؤ.

المراجع :

1-حمدان، جمال، الجغرافيا السياسية لليبيا، القاهرة، مكتبة مدبولي. ط1، 1995

2-كابلان، روبرت، انتقام الجغرافيا، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. سلسلة عالم المعرفة، يناير، 2015.

3-الأنصاري، محمد جابر، التأزم السياسي عند العرب وسيسيولوجيا الإسلام، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (دار الشروق). ط1، 1999.

4-حداد، معين، الجيوبوليتيكا قضايا الهوية والانتماء بين الجغرافيا والسياسة، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. ط1، 2006،

5-نصار، ناصيف، منطق السلطة مدخل إلى فلسفة الأسرة، بيروت، دار أمواج، 1995.

6-Sous la direction de Yves La coste" Dirctionnaire de Feopditiane flammarion, Paris1993.

7-Sa'ad Eduin Ibrahim, Arab Society, A.U.C, Cairo.

ندوة: أزمة المؤسسة العسكرية والأمنية وسبل إصلاحها

مقدمة:

عقد المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات ندوته الحوارية الرابعة في شهر يوليو 2023تحت عنوان: "أزمه المؤسسة العسكرية والأمنية وسبل إصلاحها"

استضاف المركز لإثراء محاور الندوة ضيفين رئيسين هما: اللواء ركن» يوسف المنقوش» رئيس الأركان الجيش الليبي الأسبق، والضابط بالحرس الرئاسي «محمد السنوسي إبراهيم « وهو أيضا باحث في استراتيجيات الأمن القومي.

كما شارك في الحوارية عدد من الأكاديميين، والباحثين، والنشطاء، تولى إدارة لندوة وتيسيرها رئيس المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات الأستاذ «السنوسي بسيكري»، وناقش مع الضيوف المحاور التالية:

- توصيف الوضع الراهن للمؤسستين العسكرية والأمنية.
- الأسباب التي تعيق بناء المؤسستين العسكرية والأمنية بناء موحدا، ومتماسكا ومتفقا عليه.
- مقاربات الإصلاح والتطوير، لإعادة بناء المؤسستين العسكرية والأمنية.

المحور الأول: توصيف الوضع الراهن للمؤسستين العسكرية والأمنية.

استهل اللواء يوسف المنقوش الحوار بالقول، أن المؤسسة العسكرية هي جزء من المشهد الأمني الليبي المعقد في ليبيا، والمشهد الأمني بشكل عام يشمل عدة عناصر منها: المؤسسة العسكري، والمؤسسات الأمنية، والتشكيلات المسلحة، وأجهزة الاستخبارات. وبالتركيز" على المؤسسة العسكرية» باعتبارها المؤسسة الأهم في هذا المشهد المعقد، يرى «المنقوش» أنه حتى نتمكن من توصيف الوضع الراهن للمؤسسة العسكرية بصورة واضحة ، يجب أن نفهم تاريخ ومراحل التي مرت بها، فهي امتداد لمراحل سبقتها : مرحلة التشكل الأولي كانت في الـ9 من أغسطس 1940 تحت إشراف القوات الإنجليزية خلال الحرب العالمية الثانية؛ بالتنسيق مع الأمير إدريس السنوسي ، وبلغ

عدد الجيش الليبي آنذاك 11 ألف مقاتل، ودخل الليبيون الحرب العالمية الثانية لمساندة الجيش الثامن الإنجليزي ضد الاحتلال الإيطالي؛ ونجحوا في شهر يناير 1943، في طرد قوات المحور(الألمان والايطاليين) من كافة التراب الليبي، بعد هذا التاريخ حُل الجيش الليبي.

المحطة الثانية كانت بعد حصول ليبيا على استقلالها في الـ 24 من ديسمبر 1951، في الـ 9 من أغسطس 1952صدر مرسوم ملكي بتأسيس الجيش الليبي، بالرغم من التحديات والمصاعب؛ بسبب شح الموارد المالية للدولة الليبية حينها، وقلة عدد السكان الذي لم يتجاوز المليون نسمة، بالإضافة إلى قلة الكوادر المتعلمة في تلك المرحلة، الا أن إصرار الإرادة السياسية والعزيمة القوية لدى الزعماء الليبيين لتأسيس جيش ليبي كانت قوية. فتم الاستعانة بالمملكة العراقية آنذاك، وتم والاتفاق على إرسال عدد من ضباط الجيش العراقي المؤهلين للمساهمة في استكمال مشروع عملية تكوين جيش ليبي بقيادة عسكرية محترفة، وتم عام 1953 تأسيس كلية لتخريج الضباط في مدينة الزاوية، بالإضافة الي الاستعانة بدولة تركيا التي استدعي منها "عمران الجاظرة» وهو جنرال تركي من أصول ليبية؛ ليتولى منصب رئاسة أركان الجيش الليبي والإشراف عليه، تبادل على هذا المنصب ثلاثة ضباط عراقيين الي 1958 ، عندها تولى قيادة الجيش الليبي أول ضابط ليبي، وهو اللواء» السنوسي الاطيوش».

المحطة الثالثة كانت سنة 1969م، وقتها كان تعداد ال جيش 10آلاف عنصر، يقوده 650 ضابطا، كان يمتاز بالانضباطية العالية، والتراتبية، وحسن الإرادة والتدريب.

يرى، اللواء «المنقوش» أن الانقلابيين نجحوا في استغلال تلك الانضباطية العالية في تنفيذ انقلاب عام، 1969وقاموا بعد ذلك بالعمل على تغيير النمط المؤسسي للجيش الذي كان ينتمي إلى المدرسة الإنجليزية؛ ليتولى عملية المأسسة لأركان الجيش الليبي خبراء وضباط مصريون، فقد تولوا مناصب إدارية قيادية في الجيش الليبي، لدرجة أن أسندت إدارة عمليات والتدريب إلى ضابط مصري.

وأشار، «المنقوش» إلى أن الجيش الليبي في هذه المحطة تضخم إلى درجة كبيرة، ولم تكن هذه الزيادة وفق أسس علمية. وتفشت في مؤسساته ضعف الانضباط والمهنية وسوء الإدارة، فقد نجح القذافي في هدم الانضباطية العالية في الجيش، لأنه كان يعتبر هذه الانضباطية العالية خطر على نظامه، مقابل ذلك أنشأ كتائب حماية، تولى قيادتها أولاده وأقاربه، استأثرت بالدعم الكبير في التدريب والتجهيز والانفاق، وظلت مؤسسة الجيش النظامي تعاني الترهل والضعف طيلة فترة حكمه، حتى اندلاع

ثورة 17 فبراير 2011، وهنا انقسمت المؤسسة العسكرية إلى قسمين: الكتائب الأمنية انحازت للنظام، أما مؤسسة الجيش فعدد كبير من الضباط وضباط الصف انحازوا إلى الشعب.

وذكر المنقوش أن مؤسسة الجيش بعد انتصار الثورة انهارت بالكامل كباقي المؤسسات، وتشكلت مجالس عسكرية، ضمت ضباطا وجنودا ومدنيين؛ لتملأ الفراغ الناتج بسبب انهيار المؤسسة العسكرية، أما القوات والوحدات الأمنية التي أنشأها النظام فقد خرجت من المشهد، وانتهت عمليا كمؤسسات عسكرية وأمنية، ليرجع منتسبيها إلى المشهد العسكري بعد ذلك في صور أخرى؛ أسهمت في تأزيم المشهد العسكري في البلاد.

في سياق آخر، لفت «المنقوش» إلى أن حالة الانقسام السياسي التي تعيشها البلاد قد انعكست على المؤسسة العسكرية، ويمكن القول أن هناك مؤسستان عسكريتان منفصلتان، من حيث القوانين والهيكلية، فالمؤسسة العسكرية في الغرب متمثلة في رئاسة الأركان العامة أنشئت بقانون رقم 11 في سنه 2012، و بموجب هذا القانون تتبع وزارة الدفاع في الحكومة، مشيرا إلى خلل في هيكلية المؤسسة العسكرية في الغرب، وهو أن القوة البرية الرئيسية، والمناطق العسكرية لا تتبع رئاسة الأركان، ولكنها تتبع المجلس الرئاسي؛ بقرار صادر من المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني.

بينما في المنطقة الشرقية توجد مؤسسة عسكرية أخرى تسمى «القيادة العامة» التي تم إنشاؤها بقانون صدر عن البرلمان، بعد تعديل قانون رقم 11، حيث أدخل هيكلية جديدة في المؤسسة العسكرية لم تكن موجودة، وهي منصب القائد العام للجيش الليبي، وبموجب القانون المعدل يتبع القائد العام مباشرة الى القائد الأعلى؛ المتمثل في رئاسة البرلمان وليس لوزير الدفاع.

من جهته، يرى الاستاذ «محمد السنوسي» الضابط بالحرس الرئاسي « والباحث في استراتيجيات الأمن القومي، أن المؤسسة الأمنية في ليبيا مرت بالعديد من المراحل، حيث عُرفت من خلال مؤسسة الشرطة، التي أُسست بموجب مرسوم ملكي في الـ 8 من أكتوبر 1964 م، وأضاف أن إدارة الأمن القومي آنذاك، كانت تتبع وزارة الداخلية.

وأوضح، السنوسي أن المقاربات الأمنية تختلف في الدول البسيطة عنها في الدول الفيدرالية، مشيرا إلى أن هناك أربع مقاربات لمعالجات الوضع الأمني في الدول- :

أولا: النظرية الأنجلو سكسونية أو ما يعرف بالنظام العام.

ثانيا: النظام الفرنسي او القانون المدني وهو الأقرب للحالة الليبية.

ثالثا: الشيوعية والاشتراكية.

رابعا: نظام الاتحادي والفدرالي: وهو ما يعرف بالهيكل العام للدولة، مع وجود قوانين منظمه محلية.

يرى، السنوسي أن التراكمية، والتجربة الأمنية في الحالة الليبية كانت أقرب للحالة الفرنسية، بمعنى أن المنظومة الأمنية في ليبيا كانت قائمة على الضبط القضائي والضبط الإداري.

في سياق متصل، ذكر السنوسي إلى أن نظام القذافي أنشأ بموجب المادة 3 من قانون رقم (18) لعام ، 1985ما عُرف بالأمن الشعبي المحلي، والذي مثل نقطه تحول كبيرة في المشهد الأمني العام في ليبيا، حيث تقوم إدارة الأمن الشعبي المحلي باستلام جميع المهام التي كانت مسندة إلى أجهزة الشرطة بالبلديات، وهذا يعتبر من وجهة نظر «السنوسي» تغيير جذري في الحالة الأمنية في الدولة.

ولفت، إلى أن اشتراطات المادة الـ 7لمنتسبي الأمن المحلي، اكتفت بشرط الإلمام بالقراءة والكتابة، ليكون ضمن منتسبي الأمن المحلي، ويتولى مسؤوليات عدة؛ كالمرور، ومكافحة المخدرات، والبحث الجنائي، وغيرها من المهام؛ الأمر الذي سبب إرباكا في المشهد الأمني بشكل عام.

وأضاف، أن مؤسسة المخابرات التي كانت تحمل اسم «إدارة الأمن القومي»، عُدلت في عام 1975 لتصبح» هيئة أمن الجمهورية»، ثم عُدلت مرة أخرى لتصبح» هيئة أمن الجماهيرية»، وهذه التغيرات من وجهة نظر «السنوسي» تدل على أن النظام السياسي أثر في المشهد الأمني بشكل عام ، حيث لم يتبن نظام القذافي أي مقاربة من المقاربات المعمول بها في مأسسة المؤسسات الأمنية؛ الأمر الذي كان له أثر كبير في ترهل الإدارات الأمنية قبل ثورة فبراير، مشيرا إلى أن المؤسسات الأمنية كانت تعاني من إشكالية الهرم المقلوب، أي تضخم الهيكل الإداري بالرتب العالية، مع حاجة الإدارة الأمنية إلى ضباط في الإدارات الوسطى إلى حديثي الرتب.

في سياق متصل، ذكر «السنوسي» أن المؤسسة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية في الوقت الراهن في ليبيا تتكون من 59 مديرية أمن، و11 إدارة عامة، و8 مكاتب، وبحسب»

السنوسي»، أن المديريات الأمنية في الوضع الطبيعي تنشأ وفق الخارطة الأمنية للدولة، واحتياجات كل منطقه، وكل إقليم، وكل توزيع جغرافي.

وأعرب عن أسفه، أن المؤسسات الأمنية لم تنشأ وفق منهجية علمية واضحة المعالم، فليس خافيا العبثية في التقسيم الإداري والهيكلي للإدارات الأمنية، رغم محاولات للإصلاح الأمني قبل الثورة.

المحور الثاني: الأسباب التي تعيق بناء المؤسستين العسكرية والأمنية بناء موحدا، ومتماسكا ومتفقا عليه.

طرح «السنوسي بسيكري» مدير مركز الدارسات ورسم السياسات على الضيوف عددا من التساؤلات حول الأسباب التي أدت إلى حالة الانقسام والترهل، وضعف الفاعلية، وعدم الانضباط، وحالة التضخم في عدد من يحملون أرقاما عسكرية، والتي بلغت 150 ألف منتسب، في دولة يبلغ تعداد سكانها 8 مليون نسمة فقط.

ذكر اللواء ركن» يوسف المنقوش» رئيس الأركان الجيش الليبي الأسبق، أن هناك جملة من الأسباب المعقدة والمركبة في آن واحد ، وهي من وجهة نظره ، قديمة وحديثة في ذات الوقت، لها علاقة بالمؤسسة العسكرية، وكذلك ببقية مؤسسات الدولة، أبرز هذه الأسباب، ما وصفه ب»إرث القذافي» فبعد أن كان عدد منتسبي الجيش بعد الانقلاب1969 لا يزيد عن عشرة آلاف، بلغ قُبيل ثورة فبراير إلى 150 ألف ما بين ضباط، وضباط صف وجنود، ومدنيين؛ الأمر الذي أصبحت تعاني معه هيكلية المؤسسة العسكرية من تشوهات كبيرة في نظام الرتب، وهو ما يمكن وصفه بالهرم المقلوب، أي أن هناك تضخما في الرتب الكبيرة، وندرة في الرتب الصغيرة التي تبنى عليها المؤسسات الأمنية والعسكرية في التدريب والانضباط والحركة ورفع الكفاءة.

ومن الأسباب الأخرى التي أشار إليها اللواء ركن «المنقوش « الضعف الكبير في سلسلة القيادة والسيطرة؛ نتيجة لضعف الكفاءات، وحالة الترهل نتيجة ارتفاع عدد المنتسبين للمؤسسة العسكرية والأمنية، الأمر الذي يتعذر معه إمكانية إعادة بناء نفسها في الوقت الراهن، أيضا تدني معنويات ضباط المؤسسة العسكرية؛ بسبب إرث القذافي من ناحية، وموقف الثوار الحاسم من منتسبي المؤسسة العسكرية والأمنية ممن لم يشاركوا في ثورة فبراير، فقد كانوا يرون أنهم غير جدرين بقيادتهم. ومن الأسباب الأخرى التي ذكرها اللواء» المنقوش» الندرة في الخبرات والكفاءات العالية، بالإضافة إلى الفقر الكبير في القدرات التعليمية والتدريبية، أيضا تغول التشكيلات المسلحة،

وسيطرتها على العديد من مقرات المؤسسة العسكرية.

ولفت، إلى دور العامل الخارجي في تدمير مقدرات القوة العسكرية الجوية، والبحرية، والدفاع الجوي، بنسبة 90٪، خصوصا في المنطقة الغربية، بسبب استهداف قوات الناتو في 2011 خلال الثورة لتلك المقدرات؛ ما أدى الي ضعف إمكانيات المؤسسة العسكرية.

وشدد، على أن من أهم الأسباب -بالرغم من صدور عدد من القرارات الجادة - وإن لم تكتمل-غياب الإرادة سياسية لإعادة بناء المؤسسة العسكرية، بالإضافة إلى صدور كثير من القرارات العبثية لإنشاء وحدات وتشكيلات دون مبرر، وهيكليات مخالفة للأعراف العسكرية، كصدور قرار إنشاء مناطق عسكرية على أن تكون تبعيتها للقيادة العليا، وليس لرئاسة أركان الجيش، وهذا أمر غير مقبول من وجهة نظره.

من جهته، أكد محمد السنوسي الضابط بالحرس الرئاسي « والباحث في استراتيجيات الأمن القومي على أن المؤسسات العسكرية والأمنية تبنى على خبرة تراكمية، وأشار إلى أن هناك محاولات جادة لبناء المؤسسة العسكرية، أحد أبرز هذه المحاولات هيئة المحاربين، التي تحولت بعد ذلك إلى «البرنامج الليبي للإدماج والتنمية»، كان البرنامج له تصور لإصلاح المؤسسة الأمنية والعسكرية عبر عدة خطوات: تبدأ بنزع السلاح، والتسريح، ثم الادماج، غير أن الإرادة السياسية، من وجهة نظره، لم تكن جادة لتنفيذ هذا البرنامج.

وأضاف السنوسي، سببا آخر أسهم في تعقيد المشهد الأمني، وهو ظهور مجموعات مسلحة، تحولت بعد ذلك إلى مؤسسات عسكرية وأجهزة أمنية، أخذت اختصاصات الدولة، وفي نفس الوقت غير قادرة على إدارة الأمن بمهنية.

مداخلات الضيوف:

لفت الدكتور «خيري عمر» في مداخلته -وهو أستاذ العلوم السياسية في جامعة صقريا (تركيا) سابقا، وباحث في عدة مراكز بحثية-إلى أن بناء أو انهيار المؤسسة العسكرية والأمنية يكون نتيجة لمسارين: الأول حالة التوافق على الدولة وتعريف الدولة، ومن هو الصديق ومن هو العدو؟ من وجهة نظره، أن غياب التوافق يؤثر على وضوح وصلابة العقيدة العسكرية، وبالتالي يؤدي الى التشتت.

وأضاف، أن التوافق على الدولة وهو أمر يتطلب وجود دستور، ينقلنا إلى النقاش حول وظيفة المؤسسات الأمنية والعسكرية وأدوارها. وهكذا لن تستولي المؤسسات العسكرية والأمنية على اختصاصات الدولة، بل الدولة هي من تحدد الاختصاصات والوظائف.

المسار الثاني: مكون عسكري قوي، يستطيع السيطرة على الدولة، ويعيد بناء المؤسسة العسكرية مرة أخرى، كأن تكون حركة تحرر، أو القسم الأكبر من المؤسسة العسكرية بحيث ينهي حالة الانقسام.

وأشار خيري إلى أن الانقسام الحاصل منذ 2014 وحتى الان ظل عاملا مشكلا، حيث طرح حفتر مشروعه العسكري في يوليو 2013 في شرق البلاد، بالإضافة إلى مشاريع أخرى طرحت من رئاسة الأركان في فترة تولي اللواء المنقوش رئاسة الأركان، إلا أن هذه المشاريع، ظلت في حالة نزاع مستمر، السبب من وجهة نظره، غياب وجود رؤية للدولة لكلا الطرفين، وغياب الرؤية في كيفية تحقيق الإجماع داخليا حول تصور يحظى بتوافق مجتمعي؛ يكون هو الغالب في بناء المؤسسة العسكرية والأمنية.

وشدد، «خيري» على أن التوافق على الدستور وإجراء الانتخابات؛ مقدمة ضرورية لتماسك أو انقسام المؤسسة العسكرية والأمنية.

«السنوسي بسيكري « مدير مركز الدارسات ورسم السياسات، أكد على أن اختلاط السياسي بالأمني والعسكري أسهم في تعقيد المشهد الأمني، وأضاف أن قيادة الثورة التي أنيط بها مسؤولية وضع معالم الانتقال الجديد، بما في ذلك إعادة بناء المؤسسة العسكرية والأمنية، اختلط عليها الأمر، لافتا، إلى عدم التقليل من حجم الضغوط، فالأعداد الكبيرة من المسلحين، الذين انضوى الكثير منهم تحت مظلة اللجنة الأمنية العليا، وهو جسم من وجهة نظره ، لا يصدق عليه وصف الجسم الأمني، وفق الرؤية الاحترافية لبناء المؤسسات الأمنية، ولا هو بالجسم المدني أيضا ؛ ولذلك كان جزء من الاشكال الكبير، الذي بدأت به فكرة إعادة بناء المؤسسة لعسكرية، بالإضافة إلى الانقسام السياسي، الذي جعل هذه الأعداد الكبيرة من المسلحين ضرورة لاستمرار التدافع السياسي، واستمرار النزاع والصراع.

الأستاذ «محمد قرقوم» في مداخلته، أكد على أن الحالة الأمنية والعسكرية ما هي إلا انعكاس حقيقي للمشهد السياسي، فلا يمكن من وجهة نظره، بناء مؤسسة عسكرية أو أمنية بدون رؤية، وأضاف، أن الانقسام السياسي، والخلافات التي حصلت في المؤتمر الوطني العام وما بعده إلى يومنا هذا؛ أدى إلى فشل سياسي، وهذا الفشل أدى من وجهة نظره بالضرورة إلى فشل عسكري. بالإضافة إلى غياب عامل الثقة بين المسلحين الذين اطاحوا بنظام القذافي، والمؤسسات الأمنية والعسكرية التي انحازت للنظام إبان الثورة.

وأشار «قرقوم» إلى التدخلات الخارجية للدول الكبرى من خلال السفراء، والمندوبين،

السياسيين في المشهد الأمني، ودعمها لفصيل معين ضد فصيل آخر.

ولفت، إلى أن القرارات التي تتعلق بإعادة بناء المؤسسة العسكرية كانت تعالج أعراض المرض ولم تعالج المرض نفسه ، فكانت عبارة عن عمليات تجميل لأجسام عسكرية انتهت فاعليتها، تحتاج لإعادة بناء وفق عقيدة ومنظور جديد. واصفا، جل القرارات بأنها قرارات صدرت من أجل إرضاء أمراء مليشيات، أو زعماء قبائل أو مناطق.

نوه الأستاذ « عمر سمير» باحث في العلوم السياسية، بموقع ليبيا الجغرافي، والرقعة الجغرافية الشاسعة، وكيف أن ليبيا لها حدود برية مع 7 دول، وحدود بحرية مع 5 دول، بالإضافة إلى انتشار 30 مليون قطعة سلاح بأيدي 7 مليون مواطن؛ الأمر الذي اعتبره «سمير» مبررا مقبولا للوصول إلى 150 ألف منتسب للمؤسسات العسكرية والأمنية، والمشكلة من وجهة نظره، تتركز في سوء إدارة هذه الأعداد الكبيرة وكيفية توظيفها بالصورة المثلى.

وأعرب «سمير» عن استغرابه للعدد الكبير لمديريات الأمن، التي بلغت قرابة 59 مديرية، واعتبر هذا العدد الضخم مشكلة هيكلية كبيرة في مؤسسة الأمن، ولفت إلى أن مصر التي يبلغ تعدادها مئة وعشرة مليون لا يوجد بها سوى 28 مديرية أمن؛ بسبب أن مديريات الأمن تتعلق بالمدن الكبرى فقط.

وأشار، إلى المجموعات المسلحة التي تولت أدورا أمنية لحماية المدن نتيجة حالة الثورة، وكيف حدث تعارض مع تشكيلات أمنية جديدة استحدثتها السلطات السياسية في مراحل مختلفة من بعد 2012، الامر الذي خلق حلة جدل، فالبعض يرى أنها عقدت المشهد الأمني، والبعض يرى أنها أجهزة موازية، البعض يرى أنه أجهزة ضرورية لحماية الثورة، مقترحا، الاستفادة من التجارب الدولية في دمج التشكيلات المسلحة في المؤسسات العسكرية والأمنية.

من جهته رأى «اشريف عبد الله»، مدير المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، أن الفصل بين الوضع الحاصل الأن في المشهد السياسي والأمني عن حالة المؤسسة العسكرية والأمنية في نظام القذافي سيكون فيه إشكال، من حيث التوصيف والتشخيص، واقتراح المعالجات.

وذكر» عبد الله «أن القذافي سنة 1989 نقل المؤسسة العسكرية إلى ما يعرف باللجنة المؤقتة للدفاع، وبالتالى القول أن هناك مؤسسة عسكرية متماسكة قبل 2011 وصف غير دقيق.

وأشار، إلى أن القذافي تخلص من القيادات البارزة في الجيش، خاصة من كانت لهم وجاهة وعلاقات اجتماعية جيدة، وأضاف، أن المؤسسة العسكرية شهدت 5 انقلابات أفرغت الجيش الليبي من قيادات فاعلة وبارزة، وهي بحسب « عبد الله « وقعت في عام (1975)، (1979،1980)، (1986)، (1993)، هذه القيادات منها من سجن ومنها من استبعد، ولفت، إلى أن القذافي في نهاية السبعينيات من القرن الماضي فتح باب الاستقالات لضباط الجيش، فاستقال عدد كبير جدا من الضباط المؤهلين، عدد كبير من هؤلاء الضباط بحسب « عبد الله» وبعد 2011 رجع بعد هذا الانقطاع الطويل ، واستعاد ترقياته العسكرية .

وفي إطار التوصيف ذكر «عبد الله « أن عدد منتسبي المؤسسة العسكري في ليبيا بالكامل سنة 2011، 2012، لا يتجوز 25 ألف منتظم، و25 ألف احتياط، جهاز الأمن الداخلي لا يتجاوز 11 ألف، وجهاز الأمن الخارجي لا يتجاوز 4 آلاف.

وأعرب عن أسفه، أن محاولة جيدة كانت يمكن أن تؤتي ثمارها في فترة تولى «عبد الرحيم الكيب» لأول حكومة بعد الثورة، غير أنها أجهضت في وقت مبكر؛ بسبب عوامل خارجية، وتحديدا في عهد حكومة « على زيدان» وهي قوة درع ليبيا، والتي كان عددها المستهدف 25 ألف من مجموع الثوار، والتي من المفترض أن تُعد كنواة أولى للجيش الليبي، وكذلك الهيئة الأمنية العليا، وكان العدد المستهدف أيضا 25 ألف .

وأضاف، كان يمكن في هذه البدايات أن يحدث الدمج بين قوة درع ليبيا ومؤسسة الجيش، وكذلك الهيئة الأمنية العليا والأجهزة الأمنية الأخرى، غير أن العدد بحسب «عبد الله « تضخم إلى 300 ألف ثائر، وفق منتسبي «هيئة المحاربين» في تلك المرحلة، وأصبح الانتساب للمؤسسة الأمنية والعسكرية بابا للارتزاق.

ولفت، إلى أن عدم تقبل منتسبي المؤسسة العسكرية والأمنية لاندماج الثوار في المؤسسات العسكرية والأمنية إبان الثورة، بالرغم من تلقيهم دورات تدريبية مكثفة؛ أسهم في زعزعة الثقة بين الطرفين، وعرقل إعادة بناء المؤسسة العسكرية والأمنية.

المحور الثالث: التحديات التي تواجه إعادة بناء المؤسستين العسكرية والأمنية، ومقاربات التطوير والإصلاح

طرح مدير مركز الدراسات ورسم السياسات سؤالا في مستهل المحور الثالث، وهو، ما الذي يعيق أفكار ورؤى وجهود إصلاح المؤسستين العسكرية والأمنية؟، وما هي الحلول والمقاربات الصحيحة لإعادة البناء أو التطوير والإصلاح؟

يرى الاستاذ «محمد السنوسي»، الضابط بالحرس الرئاسي « والباحث في استراتيجيات الأمن القومي، أن إصلاح المؤسسة الأمنية أصبح خيار استراتيجيا وليس ترفا؛ لأنه يتعلق ببقاء الدولة وكيانها، خصوصا في هذه الفترة التي تعاني فيها المنطقة بشكل عام بعض دول الجوار من ضعف الاستقرار الأمني، وهذا الوضع يؤثر بالضرورة على واقع الدولة الليبية، والحالة الأمنية التي تتعلق بشكل مباشر بسيادة الدولة.

ويرى «السنوسي»، أن الانقسام السياسي، وضعف الاستقرار السياسي من بعد 2014 أسهم بشكل كبير في تشويه المشهد الأمني، وشكل عبءً على كل مقاربة لمحاولة إيجاد حلول ومخارج لتسوية الحالة الأمنية، وتوحيد المؤسسات الأمنية، وأضاف، أن الهيكل الأمني في ليبيا ليس بحاجة إلى مجرد عمليات إصلاح، بقدر الحاجة إلى توحيد المؤسسات الأمنية وإداراتها؛ ومن ثم الذهاب إلى محاولات إصلاحها من الداخل.

وأشار، إلى أن استشراء الفساد المالي، يعد أحد أبرز معوقات إعادة بناء المؤسسة العسكرية والأمنية، والتي أشارت اليها بعض تقارير الجهات الرقابية مثل: الرقابة الإدارية، وديوان المحاسبة، وهيئة مكافحة الفساد، والنتيجة أن استشراء الفساد شكل عبء آخر على الدولة، وخلق ما يُعرف بالإثراء الغير مشروع لقيادات هذه المؤسسات، أما المعوق الآخر، فيتمثل في عدم استقرار المؤسسات الأمنية والعسكرية من حيث الولاء، ومن حيث الهيكلية، وتراتبية الرتب، في شرق البلاد وغربها.

من جهته، ذكر اللواء ركن» يوسف المنقوش» رئيس الأركان الجيش الليبي الأسبق، عددا من المعوقات التي أدت إلى فشل إعادة بناء المؤسسة العسكرية، على رأسها بحسب «المنقوش» الانقسام السياسي؛ الذي كان نتيجته تشكيل مؤسستين عسكريتين وأمنيتين مختلفتين في هياكلها وخصائصها، المعوق الآخر ، حالة القوات العسكرية في فترة ما بعد الثورة، وهذا النقطة تناولنها في المحور السابق، السبب الأخر طبيعة الثورة نفسها، فهي ثورة عنيفة، ومواجهات مسلحة، امتدت شهورا ما بين ثوار مدنيين ، وبين مؤسسة عسكري تحمي نظام القذافي، وتحديدا الوحدات الأمنية، أما ما يطلق عليه اسم الجيش، أو اللجنة المؤقتة للدفاع، أو ما يطلق عليه أحيانا جيش أبوبكر يونس، وقف أغلبه على الحياد، وإن كان جزء من هذا الجيش قد التحق بالثورة وكانت له مواقف بارزة ، وأضاف، أن هناك معوقا كبيرا ومهما هو غياب الإرادة السياسية والإدارية، على مر الحكومات المتعاقبة لإعادة بناء الجيش، ودمج التشكيلات المسلحة ، باستثناء محاولة إنشاء قوة الدروع.

وأوضح «المنقوش» أن مشروع الدروع كان مخططا له أن يستمر عبر ثلاثة مراحل

: الأولى استيعاب التشكيلات المسلحة ورصدها في قاعدة بيانات، وربطها برئاسة الأركان، وتكليف ضباط بقيادتها، هذه المرحلة بحسب «المنقوش» كان مقدرا لها أن تستغرق من 2 إلى 3 سنوات، ثم تأتي مرحلة الدمج الحقيقي، ويكون بإعادة تشكيل هذه التشكيلات، ووضع معايير لمن يرغب منهم في الانضمام إلى المؤسسة العسكرية، بالإضافة إلى طرح حلول أخرى؛ بالتعاون مع «البرنامج الليبي للإدماج والتنمية» ، المرحلة الثالث : مرحلة الاستقرار ، وفيها يتم بناء وحدات عسكرية احترافية تدمج في جسم المؤسسة العسكرية ، بحيث تشكل النواة الأساسية للجيش.

وأعرب، «المنقوش» عن أسفه أن هذه الرؤية ضربت في مهدها، بسبب الصراعات السياسية، وخاصة التدخلات الإقليمية والدولية، التي اعتبرها عاملا أساسيا في إفشال هذه الرؤية.

استدرك الأستاذ « السنوسي بسكري» طالبا الرد على الفرضية الرائجة عند شريحة واسعة في المجتمع الليبي، والتي تقول: أن الثوار كانوا من أبرز عوامل عدم الانتقال إلى إعادة مأسسة الجيش من جديد، وعندما تم القضاء عليهم فعليا في الشرق، بُنيت المؤسسة العسكرية هناك، ولأن الثوار لازالوا مستمرين بقوتهم ونفوذهم في الغرب، ماتزال المؤسس العسكرية بعيدة عن البناء الصحيح.

اللواء «المنقوش» يرى أن هذه الفرضية غير صحيحة، والسبب أن القوة العسكرية في المنطقة الشرقية بنيت كقوة عسكرية عائلية، ولم تبن مؤسسة عسكرية احترافية ولاؤها للوطن، وهذه القوة تتمثل في اللواء 106، ولواء طارق بن زياد، واللواء 166، يقودها أبناء خليفة حفتر وأصهاره، أما بقية الوحدات العسكرية الأخرى ليس لها وجود، والعدد الكبير من الضباط الذين ينتسبون إليها ليس لهم فاعلية تذكر.

أما ما يتعلق بالمنطقة الغربية، فالتشكيلات المسلحة كما هو معروف تكونت نتيجة لحالة ثورة 17 فبراير، وكان الدور الأكبر للثوار المدنيين في مواجهة قوات النظام السابق، ولم يكن هناك دور للمؤسسة العسكرية، ولا ننسى أن المواجهات الكبرى التي شهدتها المنطقة الغربية، ابتداء من معركة طرد «الدواعش» من سرت، (قوات البنيان المرصوص)، ومعركة «بركان الغضب» عندما هاجمت قوات حفتر العاصمة طرابلس. كان يقودها الثوار المدنيون بشكل أساسي، والسبب أن القوة العسكرية كانت في يد التشكيلات المسلحة والمؤسسة العسكرية لم تستطع بناء نفسها.

وشدد، على أن أي مقاربة لإعادة بناء المؤسسة العسكرية يجب أن تضع في اعتبارها محورية هذه التشكيلات المسلحة، بعيدا عن مقولة « إعادة الدمج والتسريح».

ويرى «المنقوش»، أنه لا يمكن بناء مؤسسة عسكرية موحدة ومعالجة الاختلالات في هياكلها، قبل إنهاء حالة الانقسام السياسي، وتحقيق الاستقرار الشامل على مستوى الدولة الليبية، ومن ثم وضع القواعد والأسس، وهذا لا يتأتى إلا وفق رؤية شاملة تشمل المجال الأمني دون استثناء، والمتمثل في: الدفاع، والداخلية، والمخابرات.

وأضاف، أن مقاربة الإصلاح الأمني بمعناها الواسع، يجب أن تكون من خلال زاويتين مركزيتين الأولى: توعية الجمهور بضرورة إصلاح القطاع الأمني، حتى تتشكل قوة مجتمعية ضاغطة على السلطة السياسية لخلق إرادة سياسي؛ ومن ثم دفعها لمباشرة عمليات الإصلاح، الزاوية الثانية وهي بناء « نظرية الأمن والدفاع " وذلك بوضع الخطوط الرئيسية، للإجابة على سؤال يتلخص في: ماذا تحتاج ليبيا من مؤسسات أمنية ودفاعية؟ وهكذا تتحدد أسماء المؤسسات المطلوبة، وحجمها، وطبيعتها وخصائصها، ومهامها، ونظام القيادة فيها، وعلاقتها بالمؤسسات الأخرى.

وأوضح « اللواء المنقوش»، أن التنفيذ يكون خلال مرحلة انتقالية أمنية، تشكل فيها هيئة عليا على أعلى مستوى؛ لوضع هذا التصور الذي تم الاتفاق عليه، وتم اقناع الجمهور به على لائحة التنفيذ، وتوضع له التشريعات، والقواعد، والاستراتيجيات اللازمة؛ ليدخل حيز التنفيذ.

سأل الاستاذ «السنوسي بسيكري» ما القدر الذي تحتاجه هذه الرؤية لتكون مدرجة في الدستور؟ من وجهة نظر « اللواء المنقوش» أن وضع رؤية الأمن والدفاع لا تحتاج إلى وقت طويل، ربما لا تتجاوز بضعة أشهر، وإنما تحتاج إلى قرار سيادي من أعلى سلطة في الدولة بتشكيل لجنة من المختصين لوضع هذا التصور الشامل. أما ما يحتاج لبعض الوقت، بحسب «المنقوش»، هو استراتيجيات التنفيذ للبناء على ما هو صالح منها، ووضع الحلول للمؤسسات المترهلة، وهذه العملية من بناء وإصلاح تحتاج إلى ما لا يقل عن 3 سنوات ولا تزيد 5 سنوات.

وتابع « بسيكري «تساؤله، كيف يمكن التعامل مع القوى الرافضة والمعاندة لهذه الرؤية؟ يرى اللواء «المنقوش» أنه بالتأكيد ستكون هناك قوى رافضة لهذه الرؤية، ولكن هذا الرفض يجب أن يتم تحديده بشكل مفصل، سيكون جزء من التشكيلات المسلحة، وجزء من العسكريين، وجزء من الأمنيين.

ما يتعلق بالتشكيلات المسلحة يرى «المنقوش» أنه يمكن وضع حلول لإقناعهم بضرورة دمجهم في أجهزة الدولة، وهذا يتأتى بممارسة ضغط مجتمعي لتبني هذه الحلول، وذلك بوضعهم في مواجهة الجمهور، وهنا إما أن ترحب هذه التشكيلات بتلك الحلول

والاندماج في المؤسسة العسكرية ، أو ستظهر أما الشعب بأنها عائق أمام طموحات بناء الدولة، وبهذه المقاربة يمكن تحييد قسم كبير من المعارضة، وأشار «المنقوش»، إلى أن الحلول في أغلبها حلول إدارية ومالية، كإعادة تنظيم قانون التقاعد، وما يتعلق به من تعديل مرتب التقاعد، بحيث يكون مجزيا بعد الخروج من الخدمة.

واستدرك اللواء «المنقوش» على أحد المتداخلين بالقول: أن عدد 150 ألف لمنتسبي المؤسسة العسكرية والأمنية يعدا كبيرا جدا، وغير ملائم للحالة الليبية، ولفت، إلى أن المعايير الدولية المتفق عليها تقول: ينبغي أن لا أن يتعدى أفراد المؤسسة العسكرية 1.٪ من إجمالي عدد السكان، أو 3.٪ من إجمالي القوة العاملة، وأي زيادة في هذا العدد يؤثر على مجالات التنمية الأخرى، وفي الحالة الليبية ينبغي ألا يزيد العدد عن 80,000ألف. وفقا لعدد السكان.

الأستاذ «بسيكري « مدير مركز السياسات ورسم السياسات، انتقل إلى مقاربات لمّ شمل المؤسسة العسكرية، مشيرا إلى مداخلة الباحث في العلوم السياسية الأستاذ « عمر سمير « وموجها سؤاله للواء «المنقوش». كيف تقيم مسار لجنة 5+ 5، وتوحيد المؤسسة العسكرية، ومحاولة التوافق حول شكلها الذي يجمع ما بين الجيشين؟

يرى اللواء « المنقوش» أن اللجنة 5+ 5 لم تنجح إلا في وقف إطلاق النار، أم هدف ر إخراج المرتزقة على سبيل المثال ولم تنجح في إنجازه، بل حتى عمليات تبادل الأسرى كانت نتيجة مبادرات مجتمعية، لم تنجح اللجنة في إبرامها، أما ما يتعلق بهدف توحيد المؤسسة العسكرية، فقد كان بعيد المنال بالنسبة لهذا المسار؛ نتيجة الاختلاف الكبير في الهيكلية كما ذكرنا سابقا.

الأستاذ « بسيكري» يطرح سؤالا آخر، على اللواء «يوسف المنقوش «وهو من يقوم بإنجاز هذه الرؤية التي طرحتها؟ مستطردا، هناك فرضية تقول: أن الإصلاح في الأزمات يبدأ من شخصية قوية، لديها رؤية ومشروع ، وقوة وسطوة ، يتحصل على دعم داخلي وتأييد من الخارج؛ يستطيع عندها أن يفرض رؤيته في خضم النزاع والصراع، بعض هذه المواصفات توفرت مثلا في «بول كاغامي» في رواندا، و:مهاتير محمد» في ماليزيا، وغيرها من الشخصيات الملهمة، البعض يرى أن هذه المواصفات توفرت في «خليفة حفتر»، غير أن مشروعه لم يركز على إعادة بناء المؤسسة العسكرية وفق النظم والأطر، والأفكار والعقائد الصحيحة، كانت اللوثة السياسة قد شابت مشروعه ، وانعكست على بناء الجيش، ووصل الحال إلى بناء جيش ليس وفق المعايير المهنية للجيش المؤسسي المحترف. أم ترى أن البديل ليس بالضرورة شخصية قوية،

بل هو التوافق ما بين المجاميع الفاعلة؟ فمن يبدأ بالإصلاح والتطوير وإعادة البناء من وجهة نظرك ؟

يرى «المنقوش» أن الحل ليس في أن يتولى المشروع أو الرؤية شخصية قوية لديها سطوة الفرض والإلزام، والمجتمع الليبي لا يعدم الكفاءات، وأعتقد أن البداية الصحيحة تتمثل في وجود مشروع يُراهن على نجاحه عموم المجتمع لمساندة هذه الشخصية لو طرحت مشروعها، ويرى «المنقوش» أنه عندما تتاح فرصة حقيقية للتنافس الحقيقي؛ ستبرز شخصيات وطنية، تنطلق من خبرات متخصصة، وفي الوقت نفسه يجب أن تتوفر إرادة سياسية قابلة للاستماع لهذا المشروع ونقاشه ودعمه.

من جانبه، وافق « محمد السنوسي»، الضابط بالحرس الرئاسي « والباحث في استراتيجيات الأمن القومي، على ما ذهب إليه اللواء «المنقوش»، ويرى أن هذا الطرح ينطبق على المؤسسات الأمنية أيضا، فالهيكل الأمني متشابه ومترابط ومحاولة إصلاح قطاع دون الآخر ستكون حظوظ نجاحها متواضعة.

من جانب آخر، يرى «السنوسي» أن فشل الحكومات السابقة في إدارة المراحل الانتقالية، عقدت المشهد المؤسسي الأمني والعسكري، وتراكمت المعالجات غير المدروسة، مؤكدا، على أن أي عمليات إصلاح لا تعتمد بناء الهيكل الأمني برؤية استراتيجية لن يكتب لها النجاح، فأي مؤسسة أمنية يجب أن تكون أما تابعة لوزارة الدفاع برسم السياسات، ورئاسة الأركان بتنفيذ السياسات، أو تابعة لوزارة الداخلية بهياكلها، أو تابعة لجهاز الأمن الداخلي، أو للاستخبارات العسكرية، أو المخابرات العامة. ما عدى ذلك من أجهزة وإدارات ستكون عبء على الدولة، وستفشل في إدارة الملف الأمني.

مداخلات الضيوف:

يرى الأستاذ «أحمد الرحال» أن الخروج من واقع الانقسام في المؤسسة العسكرية، وحالة الترهل والتضخم الحاصلة في التشكيلات والمؤسسة القائمة، منوط بتحقق الاستقرار السياسي، وإنهاء حالة الفوضى لإعادة البناء والإصلاح، وأكد «الرحال» على ضرورة عدم الفصل بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة الأمنية عند مباشرة الإصلاح، مشترطا، تطابق الأهداف من أجل الانتقال إلى عملية الإصلاح أو التطوير، ولفت، إلى أن هناك فرقا بين إعادة الهيكلة وإعادة البناء، فلكل منهما قواعد وأسس وإجراءات وخطوات.

وشدد، على خطورة عملية إعادة البناء للمؤسسة العسكرية، كما وقع في العراق

تحت ظل حكومة «بريمر» الذي قام بحل الجيش العراقي، وإلى الان لازال العراق يعاني من كلفة هذه القرار، فالقرار الصحيح هو إعادة هيكلة وتطوير وليس الحل وإعادة البناء.

وحذَر «الرحال» من أن تتم عمليات التطوير والإصلاح تحت رعاية العسكري بعيدا عن القيادة السياسية، فهذا المسار سيفتح شهية العسكر للاستلاء على السلطة وعودة الدكتاتورية من جديد. مؤكدا على أن بناء مؤسسات سياسية أقوى من المؤسسات العسكرية، هي الضمان لعدم انقلاب العسكري واستيلائه على السلطة. وأضاف أن قوة السياسة من قوة العسكر، وقوة العسكر من قوة الفكر، وبالتالي يجب أن يقود العسكر الفكر، وليس القوة من تقود السياسي. وشدد، على ضرورة بناء عقيدة عسكرية تؤمن بأهداف الشعب، وتنفذ أهدافه بصرف النظر عن من يكون الرئيس.

من جانب آخر، يرى «الرحال» أن من أهم ما يجب أن نركز عليه هو علاج حالة الترهل في المؤسسات العسكرية والأمنية، فلأعداد الضخمة لا تعني الفاعلية بالضرورة، بمعنى آخر يجب الاعتماد على النوع وليس الكم. ولفت أن التضخم في الرتب ظاهرة غير صحية في المؤسسات العسكرية والأمنية، فالرتب هي في الحقيقة شارة تدل على مضمون معرفي وخبراتي حقيقي. ونبه، إلى ضرورة إسناد الإعلام أثناء الشروع في عمليات بناء وتطوير أي مؤسسة عسكرية أو أمنية، حتى يتمكن المجتمع من متابعة عمليات التطوير والبناء.

وشدد «الرحال»، على ضرورة إشراك أكبر عدد من السياسيين والعسكريين والأمنيين في عمليات الإصلاح، فالشراكة تحقق حالة من الإيجابية والتفاعل المثمر لنجاح خطط التطوير والإصلاح، وإن إقصاء أي طرف سيكون حجر عثرة في مشاريع التطوير.

الدكتور «عمر» ، أشار في مداخلته إلى لحظة تسمى في القانون الدولي بـ«لحظة جروسين» هذه اللحظة عبارة عن حدث اجتماعي كبير، يؤدي إلى تحولات سياسية وإعادة تموضع القوى المتصارعة في المجتمع والدولة، ويرى «عمر» أن هذه اللحظة حدثت ولازلنا نعيش تداعياتها في العالم العربي منذ عشر سنوات، وعالم الاجتماع السياسي يستطيع أن يرصد تمظهر هذه اللحظة ، وكيف أحدثت هذه الموجة الديمقراطية، وأصبح هناك قبول لكثير من الأفكار التي لم تكن تقبلها الشعوب والنخب مثل : خضوع العسكري للمدني، التداول السلمي على السلطة، حرية الوصول إلى المعلومات وغير ذلك.

وأكد، على أن لحظة «جروسين» قد حدثت فعلا في السياق الليبي، ومن وجهة نظره لن تكون هناك صعوبة في إقناع الناس والنخب بالنموذج المتعلق بالإصلاح السياسي والعسكري.

فيما يتعلق بالإصلاح العسكري والأمني في ليبيا، ذكر «عمر» أن ليبيا في ظل الانقسام تتجه إما إلى السيناريو الكوري، أو السيناريو الألماني، في السيناريو الكوري القوى الدولية تدخلت فانطلقت كوريا الشمالية في اتجاه، وانطلقت كوريا الجنوبية في اتجاه آخر، وبعد 60 عاما أصبحت القيادة العسكرية والسياسية مختلفة، وكذلك الشعب، وحتى اللغة والعادات والتقاليد تبدلت. أما السيناريو الألماني، كل قسم من ألمانيا دعمته قوى دولية معينة، ألمانيا الغربية نجحت في شق طريقها بتبني الديمقراطية، وإصلاح المؤسسات، وعندما انهار جدار برلين، الذي فرض أجندته الإصلاحية هو الجانب الأقوى.

وشدد «عمر» على ضرورة عدم الانتظار إلى انتهاء الانشطار السياسي لأن ذلك قد يطول، ويرى أن الغرب الليبي مؤهل ان يقوم بإصلاح جزئي في العلاقات المدنية العسكرية، وينظر لحظة «جروسين» أن تحدث في شرق ليبيا، حتى يستطيع أن يفرض الغرب الليبي أجندته الإصلاحية فيما بعد، عندما تنضج شروط الوحدة إن صح القول.

وأضاف، علينا أن نستحضر النماذج الدستورية في الإصلاح المدني العسكري، وأضاف ،يوجد في العالم اليوم 29 دستور تحتوي على تجارب رائعة حول العلاقات المدنية العسكرية، وحول كيفية دسترة إخضاع الأمني والعسكري إلى المدني، من الأمثلة المهمة دستور «الإكوادور»، والدستور «العراقي» ، على مستوى الشكل ينص الدستور على خضوع المؤسسات العسكرية للقرار المدني والمدنيين، في الدستور «الدانيماركي» نجد أن البرلمان يختار شخصيتين من خارج أعضاء البرلمان؛ لضبط ومواءمة العلاقات المدنية العسكرية، ويرى أنه من المهم، أن تركز السلطات في غرب ليبيا على الإصلاح المدني العسكري، وعدم إهمال الاصلاح التشريعي، والقانوني ، والتنظيمي ، دون أن ننسى السياسات، وغرس ثقافة حقوق الانسان لدى النخب المدنية والعسكرية على حد سواء.

الأستاذ «عبد السلام الراجحي»، طرح سؤالا طلب الإجابة عنه، يقول: ما هو التأثير الذي يمكن أن يحدثه تبني ما يعرف بالاستثمارات العسكرية، وشركات تابعة للمؤسسات العسكرية والأمنية في شرق البلاد وغربها، باتت توقع العقود، وتُمنح التوكيلات، وترسو عليها العطاءات من الدولة؟

وطرح سؤالا آخر، يقول: هناك كليتان عسكريتان في شرق البلاد وغربها، تخّرج دفعات كل سنة بعقيدتين عسكريتين مختلفتين، التي في الشرق تمجد شخصا بعينه ترفع الصور في ساحات التدريب، ومنصات التخرج، ويُهتف باسمه، والتي في الغرب لا توجد مظاهر تمجيد لشخصيات بعينها، ولا الهتاف باسم أحد، فهي مؤسسة ووطنية ولاؤها للوطن.

أجاب اللواء «يوسف المنقوش» بالقول: أن الاستثمارات العسكرية تعد أحد عوامل إفساد المؤسسات العسكرية، والمؤسسة العسكرية هي مؤسسة تبنيها الدول وتنفق عليها، وتتمنى ألا تستخدمها، وإذا ما دخلت مجالات الاستثمار لم تصبح مؤسسة عسكرية بل مؤسسة تجارية ربحية. أما ما يتعلق بوجود كليتين في شرق البلاد وغربها، ذكرنا أنه يعد أحد أسباب تعميق الانقسام، والأصل أن تخرج الكلية العسكرية ضباطا ليس لهم ولاء إلا للوطن.

متطلبات برامج مكافحة الفساد

قسم الاقتصاد والطاقة

مقدمة:

من المرجّح أن تنجح جهود مكافحة الفساد عندما نتناول الفساد باعتباره مشكلة نظام، وليس مشكلة أفراد. والمواجهة الشاملة للفساد تتضمن مؤسسات فعالة، وقوانين ملائمة، وإصلاحات لتحقيق الحكم الرشيد، وكذلك إشراك جميع الجهات المعنية، صاحبة المصلحة في العمل داخل الحكومة وخارجها.

إن من أهم طرق مكافحة الفساد هو العمل على خلق بيئة تقل فيها فرص الفساد، من خلال منظومة محكمة لمكافحة الفساد، تقوم على توسيع قاعدة الرقابة، بحيث لا تعود القوة في يد سلطة واحدة، ويصبح كل من يشغل منصبًا عامًا مسؤولاً عن عمله، فالفساد يزداد في ظل الأنظمة الشمولية التي يحكمها حزب واحد أو حاكم واحد، ويقل عندما يقوم على تعدد الأجهزة الرقابية والمحاسبة (البرلمانات، أجهزة الرقابة العامّة، وسائل الإعلام الحرة، المحاكم، المدققون العامّون، النقابات المهنية .... وغير ذلك) الأمر الذي يحول دون إساءة استعمال السلطة.

• منظومة مكافحة الفساد:

عملية مكافحة الفساد حسب رأي الباحثين أنها تتكون من منظومة خماسية الأبعاد، تتبع الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والإدارية، والقانونية منها: إصلاح الإدارة السياسية ، إصلاح المؤسسات وإشراك المجتمع المدني، إصلاحات إدارية وتفعيل الرقابة، إصلاح السلطة القضائية، تفعيل دور وسائل الإعلام.

ويمكن تجسيد هذا المفهوم في شكل بناء، حيث تمثل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية أعمدته. التي يتم تأسيسها على القواعد المتمثلة في القيم والوعي المجتمعي، وتكون منظومة مكافحة الفساد فعالة، متى ما كان هناك اعتماد متبادل بين أعمدتها، وحين يصاب أحد الأعمدة بالضعف والوهن، فإن البناء لا يسقط، ولكن حين تصاب العديد من الأعمدة بالضعف والوهن، فان بقية الأعمدة لا تستطيع أن تحمل السقف. ولذا فإن الإصلاح الحقيقي الرامي إلى تعزيز وتقوية المبنى بأكمله؛ يصبح مطلباً مركزياً لنجاح جهود مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية.

إن الهدف من بناء منظومة مكافحة للفساد هو تحقيق تنمية مستدامة، وتحسين

نوعية الحياة المواطنين، وهذا البناء المحكم لا بد أن يجعل كلفة الفساد عالية، وفي الوقت نفسه منخفض الربحية

ويتم تقييم كل ركيزة من ركائز المنظومة بواسطة عدة مؤشرات:

أ-الحجم والقدرة: تعني مدى قدرة الركائز على أداء وظيفتها بشكل كامل مثال: الموارد، والاستقلالية، والنظام القانوني للمؤسسة، والتي تعتبر بمثابة قاعدة لفعاليته.

ب-الحوكمة: وتعتمد على مدى تطبيق الركائز للنزاهة والشفافية والمساءلة.

ج- الدور (المهمة): وتعتمد على مدى مساهمة كل ركيزة في منظومة مكافحة الفساد. مثلا: القيام برقابة فعلية على الحكومة من طرف الجهاز التشريعي، أو اتخاذ إجراءات المتابعة القضائية من طرف الأجهزة المكلفة بالسهر على احترام القانون.

وتغطي هذه الأبعاد الثلاثة كل من قدرة المؤسسة على التدخل (القدرة)، وفاعليتها الداخلية (الحوكمة)، وكذا فاعليتها الخارجية (الدور)، وذلك بالنسبة لمهمتها ودورها في محاربة الفساد.

يتم قياس كل امتداد من الامتدادات الثلاثة، بالاستعانة بمجموعة ثابتة من المؤشرات، يختبر التقييم في كل محور من المحاور؛ كل من الإطار القانوني الحاكم للمرتكز، والممارسات المؤسسية الفعلية على الأرض، بما يعني إلقاء الضوء على أوجه التباين والاختلاف بين الأنظمة الرسمية على الورق، والواقع على الأرض من حيث الممارسة.

تنقسم هذه المؤشرات بشكل عام إلى جزئين رئيسيين:

الأول: يقيس مدى توفر القوانين والأنظمة.

والثاني: يقيس جانب التطبيق العملي لتلك القوانين والأنظمة.

- مقومات فعالية منظومة مكافحة الفساد:

ومن أجل بناء نظام أو منظومة فاعلة لمكافحة الفساد، لا بد من توافر مقومات رئيسية، أهمها: سيادة القانون، وترسيخ مفهوم دولة القانون؛ القائمة على الفصل بين السلطات مع وجود دستور، وخضوع رئيس الدولة لسلطة القانون، وأهمية الانتخابات

الدورية، ووجود التعددية، والمنافسة والمشاركة السياسية.

• البعد الاخلاقي في منظومة مكافحة الفساد:

إن العمل على بناء منظومة لمكافحة الفساد، بالإضافة إلى كونه إجراء احترازيا ضد الفساد من خلال تعزيز الشفافية، والمساءلة، والرقابة، فهي تهدف إلى بناء منظومة شاملة تحكم سلوك العاملين (مدونات السلوك)؛ لبناء إدارة مبنية على القيم (value-driven organization)، إضافة إلى بناء ثقافة مجتمعية رافضة لجميع أنواع الفساد، مدركة لأهمية المحافظة على المال العامّ، وممتلكات الدولة.

تلعب القيم دورا مركزيا في توجه تصرفات وقرارات الأفراد والمجتمع، فالأفراد يتأثرون بالقيم والثقافة الاجتماعية السائدة، خاصة القيم المستمدة من المعتقدات الدينية، فكلما كانت هذه القيم إيجابية، وموضع تطبيق وممارسة؛ كلما تعززت النزاهة والشفافية، واختفت ممارسات الفساد. ومؤخرا بدأت تتضمن استراتيجيات مكافحة الفساد والنزاهة إنشاء مدونات للسلوك كمتطلبات للأمانة والاستقامة؛ لتعزيز الثقة والنزاهة في اتخاذ القرارات، من مسؤولي القطاع العام والخاص والسياسيين على مختلف مستوياتهم.

إن القضاء على الفساد يجب أن يكون جزءا أصيلا من مدونات السلوك، التي ينبغي أن تتمحور حول مجموعة من القيم والمعايير، التي تغطي المبادئ العامة لمنظومة مكافحة الفساد، من حيث الرؤية، والقيم، والرسالة، وتعريفات الحياة العامة وأهدافها ومبادئها ومسائلها ،مثل المصلحة العامة، ونكران الذات، والنزاهة، والموضوعية، والحياد، والمساءلة، والانفتاح، والأمانة، والقيادة ، وتضارب المصالح وفقدان الأهلية، والكشف عن الأصول، والإبلاغ عن الهدايا، والمحاباة، واحترام السرية والتكتم، والنشاط السياسي، ومكافحة المحسوبية، ومهام الخدمة العامة، والإدارة العامة، ومدونات قواعد السلوك لموظفي الخدمة العامة وحقوقهم ، وإدارة الموارد البشرية وتنميتها ؛ وآليات التنفيذ والرصد ؛ونظم الثواب والعقاب .

• ركائز منظومة مكافحة الفساد

الركيزة الأولى: السلطة التنفيذية:

إن جوهر عمل السلطة التنفيذية هو تقديم الخدمات العامة للمواطنين، ولضمان مكافحة الفساد والوقاية منه في أعمال المؤسسات الحكومية؛ لا بد أن يتوافر لدى القيادة

السياسية القائمة على رأس السلطة التنفيذية إرادة سياسية جدية لمكافحة الفساد، والحفاظ على حكومة تتسم بالنزاهة والشفافية (نظيفة)؛ وذلك من خلال التأكد من أن إجراءات، وآليات عملها، وآليات اتخاذ القرار ؛تتم بطريقة شفافة وواضحة، بعيدا عن أي اعتبارات، وفق ما يقتضيه القانون؛ وذلك حتى تضمن السلطة التنفيذية الوصول إلى مصاف الحوكمة الرشيدة ، التي تؤهلها لمكافحة الفساد .

ومن المهم التعرف على النطاق المفاهيمي لمصطلح الشفافية؛ وذلك من أجل الوعي بمفاهيم مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة.

• الشفافية الدور والوظيفة:

تعني الشفافية أن تسير شؤون الدولة بطريقة واضحة ومعلومة للجميع، حتى يتمكن المواطنون من متابعة الوسائل المعتمدة من قبل القائمين على السلطة التنفيذية لتدبير شؤون الدولة؛ لكيلا يكون هناك امتياز مقصور على نخبة دون غيرهم من عامة الشعب.

والشفافية ليست هدفا في حد ذاتها، وانما هي وسيلة من وسائل مكافحة الفساد، فهي تؤدي هذا الدور بطريقين: -

1-بطريق مباشر: -حينما تكون مانعا مباشرا من تورط الموظف بعمليات الفساد، لأنه يعمل في بيئة مكشوفة، فلا تغري ممارسة الفساد إلا بيئة من السرية والتكتم والعمل في الخفاء.
2-بطريق غير مباشر: -بالمساعدة في عملية المحاسبة، والمساءلة، والرقابة، فعندما تتاح المعلومات على نطاق أوسع؛ تكون هناك فرصة لرقابة ومساءلة أكبر، فتعطي الشفافية إحساس بوجود رقابة دائمة، لا يمكن تحديد مصدرها ووقت إثارتها.

فالشفافية والفساد مفهومان متعارضان، بينهما علاقة عكسية، فكلما زادت الشفافية في المجتمع، وفي كل المجالات، وعلى كافة الأصعدة، كلما ارتفعت إمكانية محاربة الفساد، والحد منه، والسيطرة على آثاره المدمرة، لأن الفساد لا ينمو ويؤتي ثماره السامة إلا خلف الستر وفي الخفاء، وفي أجواء الغموض وعدم الوضوح.

• محورية السلطة التنفيذية في تعزيز الشفافية:

بعد أن عرفنا مصطلح الشفافية ونطاقها المفاهيمي، نعود إلى محورية دور السلطة التنفيذية في مكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية والنزاهة، حيث نجد أن أجهزة

الرقابة الداخلية في السلطة التنفيذية أجهزة إنذار مبكر؛ للتعرف على الأخطاء والمخالفات، فهي الرقابة التي تتم من داخل السلطة التنفيذية نفسها على الدوائر التابعة لها، وتمارسها من خلال الوحدات المشكلة لهذا الغرض. فالأجهزة الحكومية مطالبة باحترام مبدأ المشروعية، وهذا يفرض عليها أن تقوم برقابة داخلية لأعمالها، حتى لا تكون عرضة للمساءلة والمحاسبة من قبل جهات رقابية أخرى، كالقضاء والسلطة التشريعية، عند اكتشاف تلك الأخطاء من قبل الأجهزة المتخصصة في الرقابة الخارجية. وتسعى السلطة التنفيذية لمنع أجهزتها وموظفيها من ارتكاب الأخطاء، أو إساءة استعمال الموارد وحمايتها من الضياع والاختلاس، وذلك عن طريق إصدار تعليمات تحدد الإجراءات اللازمة للتأكد من دقة بياناتها المالية والمحاسبية؛ وبمقتضى هذه التعليمات الملزمة لجميع الأجهزة الحكومية والموظفين، يمكن حماية الأموال العامة، كما يمكن اكتشاف أية مخالفة، أو أي ممارسات فساد في وقت مبكر، وأي ضعف في نظم الرقابة الداخلية للوحدات والمؤسسات الحكومية، وغياب الضوابط الرقابية، وعدم فعالية الموجود منها، لا بد أن يؤدي إلى ارتكاب المخالفات والتجاوزات بجميع أنواعها؛ ما يؤدي في المحصلة النهائية إلى ارتفاع مؤشر الفساد .

وبالرغم من كل ذلك فإنه لا يعول كثيرا على دور السلطة التنفيذية في محاربة الفساد؛ لأسباب عديدة أهمها: تأثير مراكز القوى في إعاقة وتعطيل الجهات المسؤولة عن التصدي لظاهرة الفساد، انطلاقا من كونها (مراكز القوى) تمثل أحد أذرع الفساد، أو منتفعة منه فضلا عن اتجاه السلطة التنفيذية للتعتيم والتستر على حالات الفساد؛ لحماية سمعتها أمام الرأي العام، والمعارضة السياسية.

ومن أجل ذلك نجد أن جزءا كبيرا من استراتيجية عمل منظومة مكافحة الفساد ينصب بالمقام الأول على الأنشطة الحكومية، كونها المصدر الرئيس للإجراءات والقرارات الادارية المختلفة، أو الوعاء الرئيسي لاستلام إيرادات الدولة، وإنفاق موارد الدولة وإمكاناتها، كما هو الحال في الموازنات العامة، وهي المسؤولة عن إعداد الحسابات الختامية بأوجه الصرف والانفاق.

ولكي تثبت الحكومة جديتها على التحقق بمبدأ النزاهة والشفافية والحرص على مكافحة الفساد، يجب عليها القيام بالآتي:

- الالتزام بترشيح القيادات الإدارية العليا في الدولة وفقا لمعايير شفافة وواضحة، وقائمة على مبدأ الكفاءة، والقدرة، والتنافس، وتكافؤ الفرص.

- تحسين المستوى العام للأجور لموظفي الدولة، على نحو يؤمن الحد الأدنى للحياة الكريمة.

- انتخاب عمداء البلديات عن طريق الانتخاب المباشر.

- توفير مساحات أكبر لوسائل الاعلام المختلفة، والمجتمع المدني في جهود مكافحة الفساد، وتأمين وصولهما إلى المعلومات والبيانات المتعلقة بأداء مؤسسات الدولة.

- إصدار النظم واللوائح التي تبسط الإجراءات، وتعزز الشفافية، وتقلص الفرص المتاحة لممارسات الفساد.

- تفعيل الإدارة الإلكترونية، من خلال جعل المواطن في تواصل مباشر مع وسائل التواصل الإلكترونية، لما لها من فعال في محاربة الفساد، ودرء ظاهرة الرشوة، أو الحد منها، باعتبار استبعاد ها للعنصر البشري، وعدم خلق الفرص للتعامل بالعروض والخدمات بمقابل غير مشروع، أو استغلال النفوذ.

الركيزة الثانية : البرلمان (السلطة التشريعية)

وهي السلطة المعنية بسن وتشريع ومناقشة القوانين والأنظمة، وتتحدد مسؤولياتها في موضوع محاربة الفساد، من خلال لجنة النزاهة في البرلمان، التي تعمل بالتنسيق والتشاور مع الهيئات المعنية في السلطة التنفيذية، إضافة الى استقائها المعلومات من خلال منظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، ووسائلها الرقابية، والإخبارية الخاصة.

تأتي أهمية البرلمان في مكافحة الفساد باعتباره المؤسسة الأقرب إلى المواطنين، حيث يتمتع بسلطات واسعة لإصدار قوانين مكافحة الفساد، وتحديد العقوبات القضائية القابلة للتطبيق على السلوكيات الفاسدة، وإذا لم تنص الدساتير على الأجهزة العليا للرقابة المالية، وأجهزة مكافحة الفساد، فينبغي على البرلمان إصدار القوانين لاستحداثها.

ومن جملة وظائف البرلمان، وظائف «فنية وتقنية» تتمثل أساسا في الدور التشريعي، وسلطة الرقابة والمساءلة للسلطة التنفيذية؛ باعتبارها مسؤولة أمامه؛ وذلك لضمان التزامها بالدستور والقواعد القانونية، والسياسات والموازنات التي جرى اعتمادها وإقرارها من البرلمان.

- آليات الرقابة البرلمانية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

الرقابة البرلمانية كما عرفها د.فارس عمران هي « تقصي الحقائق من جانب السلطة التشريعية لأعمال الحكومة؛ للكشف عن عدم التنفيذ السليم للقواعد العامة

في الدولة، وتحديد المسؤول عن ذلك ومساءلته «. إن دور البرلمان في تعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد يتجسد في المهام الرقابية من خلال الآليات التالية:

1-مناقشة البيان الوزاري واختبار منح الثقة:

تعد مناقشة البيان الوزاري ومنح الثقة على أساسه من أوجه الرقابة المسبقة على السياسة العامة للحكومة، من خلال برنامجها، ومن خلال الوزراء المكلفين بهذه السياسة، حيث يتعين على رئيس الوزراء فور اختياره لأعضاء حكومته، تقديم طلب إلى البرلمان لعقد جلسة خاصة للتصويت على الثقة، بعد الاستماع والانتهاء من مناقشة البيان الوزاري المكتوب، الذي يحدد برنامج وسياسة الحكومة، وتعد هذا الرقابة وجوبية وملزمة ووقائية؛ وجوبية من حيث كفالة الدستور لها ، فمصير الحكومة يرتبط بمنح الثقة من عدمها ، وهذا يعني أن هذه الرقابة ليس مجرد إبداء للملاحظات الاستشارية على برنامج الحكومة وتشكيلتها، بل هي رقابة مناقشة وفحص للتأكد من توافر كافة المتطلبات القانونية والواقعية فيها؛ كأن يفحص التشكيلة الوزارية من حيث صلاحها أو فسادها، كما يفحص مدى دقة ووضوح البرنامج الوزاري واحتوائه على التفصيلات والمسائل الأساسية، التي تشكل خطة الحكومة وتصورها لكيفية إدارة وتنظيم شؤون البلاد، وسياستها الداخلية والخارجية، وما ستقوم الحكومة بتنفيذه لحل المشكلات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية. وهي رقابة وقائية أيضا، فهي تهدف إلى وقاية الحكومة من الوقوع في شبكة المخالفات، وممارسات الفساد في أي صوة من صور الانتهاكات، بحيث تمنع أو تحد منها، كما تهدف إلى الوقاية من الأزمات الوزارية، ولا سيما بعد فوز الحكومة بالدعم الصريح والواضح من قبل الأغلبية البرلمانية القوية، وإلا طرحت الثقة من أول جلسة يصوت فيها على منح الثقة.

1-سلطة إقرار الموازنة العامة والرقابة على التنفيذ:

إن أحد مبررات إسناد صلاحيات الرقابة على المال العام للسلطة التشريعية، هو أن السلطة التنفيذية قد يستهويها استعمال المال العام لأغراض غير مشروعة؛ ولذلك تعتبر عملية إقرار الموازنة العامة، ومتابعة إنفاقها، من خلال التقارير الدورية، مهمة مركزية للبرلمان في مكافحة الفساد ؛ لأنه يمارس الرقابة التامة على السلطة التنفيذية ؛ابتداء من صياغة الموازنة، إلى المباشرة في التنفيذ؛ لذلك تعتبر مناقشة الموازنة العامة للدولة وإقرارها، إحدى أهم الوسائل الرقابية في يد السلطة التشريعية، إذ تمكنها من الإشراف على السياسة العامة للحكومة وتوجيهها، و إدخال التعديلات عليها، وإعطاء الأولوية لقطاعات محددة قبل غيرها، حيث تقوم لجنة الموازنة والشؤون المالية في البرلمان بدراستها، وإبداء الرأي فيها تفصيلياً، وترفع توصياتها إلى البرلمان، الذي بدوره يعقد جلسة خاصة لمناقشة مشروع قانون الموازنة العامة على ضوء

تقرير اللجنة وتوصياتها، فيقر المشروع بالتعديلات قبل بدء السنة المالية الجديدة، أو يعيده إلى مجلس الوزراء خلال مدة زمنية محددة مصحوباً بملاحظات البرلمان؛ لإجراء التعديلات المطلوبة، وإعادته إلى البرلمان خلال مدة محددة من تاريخ الإحالة لإقرارها. والتصويت عليها بعد ذلك باباً باباً، ولا يجوز إجراء المناقلة بين أبواب الموازنة إلا بالاتفاق بين البرلمان والسلطة التنفيذية.

بعد إقرار البرلمان للموازنة أو خطة الحكومة السنوية، ينتقل دور البرلمان إلى الرقابة على تنفيذ بنود الموازنة والخطة بعد الاطلاع على تقارير وزارة المالية، الذي يتضمن عادة التطورات المالية واتجاهات حركة الإيرادات والنفقات مقارنة مع التوقعات، وكذلك تفسير الانحرافات الهامة التي تشير إلى ممارسات الفساد، وتحليل تدفق النقد، وتأثير هذه التطورات على الوضع المالي العام.

والجدير بالذكر أنه مثلما يمكن أن تسيء السلطة التنفيذية استعمال الأموال العامة وتتورط في الفساد، إذا لم تكن هناك رقابة من الهيئة التشريعية، فإن الهيئة التشريعية أيضا يمكن أن تسيء استعمال نفوذها في عملية الموازنة. إن عملية الموازنة تخلق الفرص للمحسوبية السياسية، حيث يظهر في محاولة بعض النواب لضمان إعادة انتخابهم مرة أخرى؛ العمل على الضغط على الحكومة «لتخصيص» نفقات لصالح فئة صغيرة نسبيا من الناخبين؛ ما يضر بمجموعة الناخبين عموما، علاوة على ذلك قد تؤثر جماعات الضغط والمصالح الخاصة الأخرى على المشرعين لممارسة صلاحياتهم في عملية الموازنة بطريقة معينة – وهو شكل من الفساد يعرف باسم «استغلال النفوذ « وللحد من فساد النفوذ في الموازنة، يجب عدم تركيز صلاحيات الموازنة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، ومن المهم التأكيد على أن ضمان تعزيز منظومة مكافحة الفساد؛ يكون بدعمها بمؤسسات مساندة للبرلمان؛ لضمان الشفافية ومكافحة الفساد .

2-مؤسسات مستقلة مساندة للبرلمان لإقرار ميزانية نظيفة:

إن الدور الإشرافي للسلطة التشريعية سيكون بلا طائل يذكر إذا احتكرت السلطة التنفيذية صياغة الموازنة، ولمعالجة الثغرة في المحاسبة الناشئة عن عدم تماثل المعلومات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، أنشأت الحكومات حول السلطة التشريعية مؤسسات مستقلة للمالية العامة، مهمتها تقديم النصح غير المتحيز حزبيا فيما يخص السياسات المالية، والنظر في افتراضات مشروع الموازنة، وتوفير ما يحتاجه البرلمانيون من الدعم الفني والبحثي لاقتراحات التغييرات في الموازنة. تكون هذه المؤسسات مسؤولة أمام الهيئة التشريعية، ومستقلة عنها، وعن لجانها المعنية

بالموازنة، ويرأسها عادةً موظف غير سياسي يتمتع الخبرة في إدارة المالية العامة.

تساهم هذه المؤسسات المالية بشكل كبير في مكافحة الفساد بثلاثة طرق:

الطريقة الأولى: بكسر احتكار السلطة التنفيذية لعملية صياغة الموازنة، ما يسهل على الهيئة التشريعية كشف الممارسات الابتزازية والشاذة في الإنفاق، وإساءة استغلال أبواب الموازنة، والإنفاق من خارج الموازنة.

الطريقة الثانية: ترويج ثقافة الشفافية في عملية الموازنة، التي تمنع السلطة التنفيذية، والوكالات التنفيذية، من إخفاء الحقائق.

والطريقة الثالثة: تتمثل فيما يحظى به حضور هذه المؤسسات من تأثر على الحكومات، ما من شأنه ثنيها عن التورط في الفساد، لأن السلطة التنفيذية تضع الموازنة وتخطط للنفقات، مع علمها بأن أعاملها ستخضع للتدقيق من قبل وكالة مستقلة. يمكن القول إن المؤسسات المالية العامة المستقلة تحارب الفساد عبر المساعدة في سد الثغرات في الموازنة، التي لولاها لأمكن لأعضاء الحكومة الاستيلاء على الأموال لأغراض حزبية وشخصية.

ورغم أهمية دور السلطة التشريعية (البرلمان) في قضية محاربة الفساد، إلا أنه قد يصطدم أحيانا بقضية التوافقات السياسية لمكونات السلطة، وحالات التقاطع والتلاقي فيما بين تلك المكونات، وما يرتبط بذلك من مصالح متبادلة، تنعكس بشكل مباشر على التعتيم على ظواهر فساد معينة، أو تسليط الضوء على حالات أخرى تبعا لعلاقة تلك الظواهر بالمكونات.

مهما يكن من أمر، من المستبعد أن يلعب أعضاء البرلمان دورا مباشرا في مكافحة الفساد بين مسؤولي السلطة التنفيذية والمسؤولين الإداريين، إلا إنه بوسع أعضاء البرلمان عبر الاحتفاظ بدور إشرافي مباشر على عملية الموازنة ذاتها، الحد من فرص تبديد الأموال العامة وإساءة استعمالها. كما تساعد رقابة البرلمان المباشرة على الأموال المخصصة للحكومة، في الحد من الفساد بصورة غير مباشرة. وبالاعتماد على مبدأ الضوابط والتوازنات، ينبغي ألا تحظى السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية بالسيطرة الكاملة على قرارات الموازنة؛ لضمان الرقابة والمرونة في تمرير إقرار الموازنة المالية.

1- اللجان البرلمانية:

عادة ما يلجأ البرلمان الى تشكيل لجان برلمانية لتسهيل أعماله التشريعية والرقابية، حيث تعمل هذه اللجان في العادة على مناقشة مشاريع القوانين، والمسائل الرقابية التي

تحال إليها، وتعد بشأنها تقارير وتوصيات تشكل القاعدة الأساسية لنقاش البرلمان بشأنها، وقد أثبتت التجارب أن نظام اللجان البرلمانية يتيح إمكانيات هامة لمكافحة الفساد.

ولتعزيز النزاهة والحد من الفساد تم تصنيف العلاقة الرقابية للجان البرلمانية على عمل وزارة أو وزارات معينة إلى علاقة "رأسية» بالوزارة التي تتابعها، وأن جدول أعمالها يتأثر بشدة بالأولويات السياسية والتشريعية لتلك الوزارة، وعلاقة « أفقية « متوازية تتناول المسائل الخاصة بالسياسات الإدارية والمالية في جميع الوزارات، ولها حق دعوة الوزراء ومساءلتهم متى كان ذلك مناسبا. تتحمل اللجان البرلمانية « مسؤولية التكاتف معا» في سبيل ضمان الرقابة الفعالة والمساءلة مع البرلمان، ويعني ذلك من الناحية العملية ضرورة التنسيق بين أنشطتها، من خلال تشكيل ما يعرف بلجان التواصل، حتى يتهيأ لرؤساء اللجان طاولة مشتركة؛ لكي ينسقوا بين أنشطتهم الرقابية المختلفة بشكل رسمي؛ لزيادة كفاءة لجان البرلمان في المساءلة ومكافحة الفساد.

قد يلجأ البرلمان إلى تشكيل لجان خاصة ذات تفويض محدد بدقة مهمتها مكافحة الفساد، ولها صلاحيات فرض التطبيق، ونشر النتائج، ويحق لهذه اللجان الطلب من السلطة التنفيذية أية معلومات تساعدها على أداء مهامها، إضافة الى حريتها في الحصول على الوثائق، والمستندات المتعلقة بالمواضيع التي تبحثها، والقيام بزيارات ميدانية للشهود وذوي الاختصاص؛ لسماع شهادتهم ورأيهم حول الملفات قيد التحقيق. لقد كان لهذه اللجان المتخصصة دور كبير في مكافحة الفساد، والدفع نحو تغيير شامل- كينيا نموذجا.

ومن المهم أن تؤدي اللجان عملها بشكل علني، وأن يكون برنامج اجتماعاتها منشورا، ومعظم عملها مفتوحا أمام الجمهور والإعلام؛ حرصا على رقابة فاعلة يشارك فيها المجتمع بأسره.

4-الدور المحاسبي:

إضافة الى دور البرلمان في التشريع، فان مهمته تمتد الى محاسبة السلطة التنفيذية على أعمالها، ومدى التزامها بتنفيذ السياسة العامة المقرة من قبله، ومدى احترامها للقواعد الدستورية والقانونية، وهذا الدور له فاعلية كبيرة في مكافحة الفساد، وتعزيز مبدأ النزاهة والشفافية، وقد أجمعت غالبية دساتير العالم، والتجارب البرلمانية الديمقراطية على اعتماد سلسلة من الآليات والوسائل المحاسبية، التي تتلخص في:

أ. السؤال:

تقديم الأسئلة أحد وسائل الرقابة من جانب البرلمان على أعمال الحكومة، إذ لكل عضو من أعضاء البرلمان أن يوجه إلى رئيس البرلمان، أو أحد نوابه، أو أحد الوزراء، أو نوابهم أسئلة في أي موضوع يدخل في اختصاصاتهم، وليست الغاية من السؤال هو الاستفسار والإيضاح، بقدر ما هو طلب الكشف عن الحقيقة.

تسمح الأسئلة للسلطة التشريعية بالحصول على معلومات عن التعاملات الفاسدة، التي يحتمل أن تكون السلطة التنفيذية قد قامت بها، وتشكل الأجوبة التي يتم الحصول عليها من خلال المساءلة أساسا للاستجواب، أو طرح حجب الثقة عن الحكومة أو الوزير المعني.

علاوة على ذلك، يتم تدوين أجوبة الحكومة في السجلات العامة، ويمكن استخدامها في تحقيقات مكافحة الفساد، أو التحقيقات الروتينية التي تجريها لجان الحسابات العامة، والأجهزة العليا للرقابة المالية، وغيرها من المؤسسات الرقابية.

إن نشر كل الأسئلة والإجابات عليها، بالإضافة إلى نشر محاضر مداولات البرلمان؛ عملية مهمة جدا في تعزيز مبدأ الشفافية ومكافحة الفساد؛ فاطلاع الناخبين على أسئلة ممثليهم، وإجابات الحكومة تمكنهم من تقييم أولويات انشغالات ناخبيهم من ناحية، ومن ناحية أخرى التعرف على أداء الحكومة ومدى نزاهتها، أو فسادها من ناحية أخرى.

ب. الاستجواب:

يعد الاستجواب من أخطر أدوات الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية، ويعد من أهم وسائل الرقابة البرلمانية في الحد من الفساد ومكافحته، وتنبع خطورته من كونه يتضمن اتهام الحكومة كلها أو أحد أعضائها بمزاعم فساد، وتجريح سياستها، وقد ينتهي إلى تقرير مسؤولية رئيس مجلس ، أو سحب الثقة من الوزير المستجوب، ويتعلق الاستجواب بأي تصرف في شأن من الشؤون العامة، وقد يتعلق بشأن من الشؤون الخاصة إذا كان مرتبطا بسلوك الحكومة، أو أحد أعضائها. ولكل عضو أن يطلب من الوزير المختص اطلاعه على بيانات، أو أوراق تتعلق بالاستجواب المعروض على المجلس، والجدير بالذكر أنه إذا لم يتم الإفصاح عن المعلومات -وهذا ما يجب أن يكفله القانون -ستظل مبادرة البرلمان باقتراح تشريعات تساعد على مواجهة الفساد ضعيفة.

ج. جلسات الاستماع:

يمكن للبرلمان أو أحد لجانه أن يتبنى أسلوب جلسات الاستماع العامة حول مواضيع معينة؛ وذلك للفت نظر الحكومة حول موضوع معين تجري مناقشته؛ بقصد تدارك ما اعتراه من خلل وتطويره نحو الأفضل، حيث يتيح هذا الأسلوب مشاركة المواطنين ذوي العلاقة في جلسات الاستماع، وإشراكهم في مراقبة السلطة التنفيذية، واقتراح الحلول للمشاكل محل البحث.

ه. حجب الثقة:

يعد إجراء سحب الثقة من الدعائم الرئيسية التي يقوم عليها النظام البرلماني، وذلك باعتبارها وسيلة يلجأ إليها المجلس بعد لجان التحقيق لمحاسبة الحكومة، أو أحد أعضائها في شبهات تورط في أي صورة من صور الفساد، وعادة ما يحدد البرلمان في نظامه الداخلي شروطا لممارسة صلاحية حجب الثقة عن الحكومة، أو عن أحد أعضائها؛ بوصفها أداة من أدوات الرقابة التي يمتلكها المجلس.

الركيزة الثالثة: السلطة القضائية:

هي السلطة الثالثة والمعنية بالنظر في قضايا الفساد، والبت فيها من النواحي الإجرائية والقانونية والعدلية، ودراسة وتحديد نوع وشكل الردع الخاص بجرائم الفساد، دون أن يتعدى دورها في هذا الموضوع الى مرحلة المراقبة، والتقييم، والكشف، وغالبا ما ترتبط قوة تأثير ودور السلطة القضائية في ذلك بموضوع الاستقلالية الحقيقية، فكلما كان القضاء مستقلا ومحصنا ضد تأثير السلطات الأخرى، زادت قوته واتسع تأثيره في عملية الردع العقابي، وكلما انحسرت استقلاليته انحسرت دائرة تأثيره.

لن تستطيع الجهات الرقابية تحقيق أهدافها من خلال ما تقوم به من أدوار في مكافحة الفساد، ما لم تستند إلى نظام قضائي فعال، فإذا كانت منظومة مكافحة الفساد قوية فإنها تظل ضعيفة الفاعلية بدون وجود قضاء نزيه وشفاف. فقضايا الفساد التي لا تقدم للقضاء، أو تحجب ملفاتها عن الوصول إليه، هذا يعني استشراء الفساد بجميع أشكاله.

إن الدور القضائي في مكافحة الفساد هو دور علاجي ووقائي لا غنى عنه في منظومة مكافحة الفساد؛ لأنه الوحيد الذي يقف وجها لوجه مع المتهمين بارتكاب جرائم الفساد في قاعات المحاكم، ولأنه الوحيد المخول بإصدار الأحكام والنطق بها، مع تحمل تبعاتها، فموقع القضاء في الخطوط الأمامية لمواجهة الفساد.

ولا بد من التأكيد على أن القضاء يعد المعيار الحقيقي لما تتمتع به الرقابة في مجال الإدارة من حسن تقدير، وميل إلى الالتزام بأحكام القانون، وعدم الخروج على مبادئه، وهذا لا يكون إلا في وجود قضاء قوي؛ يسهم في استقرار الأوضاع، وشيوع الثقة في الإدارة الحكومية، وأجهزتها الرقابية الداخلية والخارجية.

والقضاء يعد شرطا أساسيا لضمان فاعلية المساءلة والمحاسبة والرقابة الإدارية والمالية، فدولة القانون تقوم على عنصرين: سيادة القانون بمفهومه الواسع، وخضوع مختلف الأطراف له بما فيها السلطات العامة، مع وجود محاكم تحرس احترام القانون من جميع الأطراف.

إن خضوع السلطات العامة للدولة لمبدأ المشروعية بمعناه الواسع (القوانين والتشريعات والتنظيمات)، يتطلب جهازا قويا تتوافر فيه جميع الصلاحيات للقيام بدوره في الرقابة والمساءلة، فإنشاء هذه المحاكم يعمل على إيجاد التوازن العادل، الذي يقوم على أساس من التعاون بين السلطتين القضائية والتنفيذية في فرض الخضوع للمساءلة عن المخالفات المالية، وجرائم الفساد المالي والإداري.

الركيزة الرابعة: ديوان الرقابة المالية والإدارية.

الأصل أن تمارس الرقابة المالية من قبل السلطة التشريعية، التي أجازت للسلطة التنفيذية الجباية والإنفاق ضمن حدود رسمتها لها، حتى تتأكد من حسن التنفيذ من جهة ، وكشف ممارسات الفساد من جهة أخرى إن وجدت ، إلا أن ممارسة هذه المهمة تتطلب اختصاصا وتفرغا لا يتوافر في الغالب في السلطة التشريعية، لذلك تقوم السلطة التشريعية بإناطة هذه المهمة بهيئات رقابية متخصصة؛ والهدف من وجود ديوان للرقابة ضمان امتثال السلطة التنفيذية لإرادة السلطة التشريعية، و ضمان سلامة العمل والاستقرار المالي والإداري بالسلطات الثلاث : التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، والكشف عن أوجه الفساد المالي والإداري كافة، بما فيها حالات استغلال الوظيفة العامّة، والتأكد من أن الأداء العامّ يتفق مع أحكام القوانين والأنظمة واللوائح والقرارات والتعليمات النافذة، وفي حدودها، وأنه يمارَس بأفضل طريقة، وبأقل تكلفة ممكنة، بالإضافة إلى العمل على الحد من ممارسات الفساد من خلال إجراءات فعالة، تعمل على تقليل الفساد، وزيادة احتمالات اكتشافه، ومن هذه الإجراءات:

1-التحقق من قيام دوائر الرقابة والتفتيش والمتابعة الداخلية في المراكز المالية من ممارسة مهامها بصور سليمة وفعالة.

2-مراقبة نفقات السلطة التنفيذية وإيراداتها، وما يتعلق بالقروض والسلف.
3-تنفيذ السياسات الخاصة بالرقابة والتفتيش، بما يضمن تعزيز الشفافية، والمصداقية والوضوح، في أعمال الحكومة، والمؤسسات، والهيئات العامة، ومن في حكمها.
4-بحث وتحري أسباب القصور في العمل والإنتاج، بما في ذلك الكشف عن عيوب النظم المالية، والإدارية، والفنية، التي تعرقل سير أعمال الحكومة، والأجهزة، والمؤسسات العامة، واقتراح وسائل تلافيها ومعالجتها.
5-الكشف عن المخالفات المالية، والإدارية، والقانونية، التي تقع من الموظفين أثناء مباشرتهم لواجبات وظائفهم، أو بسببها.
6-كشف وضبط المخالفات التي تقع من غير الموظفين، والتي تستهدف المساس بسلامة أداء واجبات الوظيفة، أو الخدمة العامة.
7-بحث الشكاوى التي يقدمها المواطنون عن المخالفات أو الإهمال في اداء الواجبات الوظيفية، ودراسة ما تنشره وسائل الإعلام المختلفة من شكاوى، أو تحقيقات صحفية تتناول نواحي الإهمال، أو الاستهتار، أو سوء الإدارة، أو استغلال المنصب العام.
8-العمل على مراقبة ومراجعة القرارات الخاصة بشؤون الموظفين العامين في المؤسسات العامة.
9-العمل على مراجعة المنح، والهبات، والتبرعات، المقدمة للجهات الإدارية، وآلية صرفها، والتأكد من مدى اتفاقها مع القوانين والأنظمة المعمول بها.

• فعالية واستقلالية مؤسسات الرقابة والمساءلة:

إن مفهوم المساءلة هو مبدأ أساسي في أساليب الحكم، فهو يعني حق المواطنين العاديين في الحصول على التقارير والمعلومات اللازمة، عن أعمال جميع المسؤولين في الإدارات العامّة، مثل: النواب، والوزراء، والموظفين الحكوميين، وأصحاب المناصب، و أنظمة المساءلة الفعّالة تفترض وضوح الالتزامات، والأطر، وقنوات الاتصال، وتحديد المسؤوليات؛ والهدف هو التأكد من أن البرامج الحكومية تحقق نتائجها وأهدافها المرصودة كما خطط لها، وأنها تدار بصورة صحيحة طبقا للقوانين والأنظمة، حتى يكتسب هؤلاء الشرعية والدعم المقدمين من الشعب؛ لضمان استمرارهم في عملهم على هذه الأسس.

ولا بد من التأكيد على أن الشفافية والمساءلة هما مفهومان مترابطان بشكل تبادلي، ويعزز وجود أحدهما الآخر، فبدون الشفافية-أي الوصول غير المقيد إلى معلومات

آنية وموثوقة حول القرارات والأداء-، يكون من الصعوبة بمكان إخضاع هيئات القطاع الحكومي للمساءلة، وبدون المساءلة، أي وجود آليات لتقديم التقارير حول استخدام الموارد الحكومية، وعواقب الإخفاق في تحقيق أهداف الأداء المحددة؛ لن يكون للشفافية حينها سوى قيمة ضئيلة. يعد هذان الشرطان متطلب أساسي لتحقيق إدارة فعالة، ونشيطة، وعادلة في المؤسسات الحكومية، كما أن وجود الشرطين، ضروري لتحقيق تنمية مستدامة، من خلال حكم أفضل في حقبة العولمة.

لقد حققت العولمة تدفقا متزايدا ومكثفا للبضائع، وللخدمات، ورؤوس الأموال، والأفكار والمعلومات، والأشخاص بين الدول، والتي تؤدي إلى اندماج عبر حدودي بين الدول لعدد من النشاطات الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية ،وهي تتطلب عمليات اتخاذ قرارات معقدة، الأمر الذي يدفع الحكومة إلى ضرورة التأقلم مع حقائق العولمة ومواجهة تحدياتها، من خلال بناء مؤسسي شفاف، يملك تقنيات عالية لمكافحة الفساد، تشارك فيه عدة أطراف حكومية وغير حكومية، بشكل شفاف وخاضع للمساءلة، ومبني على سيادة القانون، وعلى إجماع عريض في المجتمع لضمان تنمية مستدامة.

وكما هو واضح فإن المساءلة لا تعني مجرد السؤال، بل ترتبط بالمحاسبة ارتباطًا وثيقًا، فهي تعني خضوع الأشخاصّ الذين يتولَّون مناصب عامة للمحاسبة عن أعمالهم؛ نتيجة للفحص والمساءلة من قبل المسؤولين عنهم في المناصب العليا، مثل: الوزراء ومن هم في مراتبهم. وتكون المحاسبة في ثلاثة جوانب: المتابعة القانونية، والمتابعة الإدارية، والمتابعة الأخلاقية.

الركيزة الخامسة: ديوان المحاسبة:

يعتبر ديوان المحاسبة نقطة الارتكاز لمنظومة مكافحة الفساد، وتعزيز النزاهة والشفافية في أي بلد؛ باعتباره المسؤول عن تدقيق دخل الحكومة ونفقاتها، فهو يشرف على البرنامج المحاسبي الموحّد الذي تتم من خلاله كافة العمليات المالية المرتبطة بتنفيذ الموازنة، من إدخال الموازنة للنظام لغاية إصدار البيانات الختامية. ويشمل ذلك إجراءات رقابية داخل النظام وحوله، وإصدار كافة التقارير والبيانات المالية المطلوبة، وكذلك تسجيل الموجودات. وهو يهدف إلى تحسين الإدارة والرقابة والشفافية في إدارة المال العامّ والكشف عن ممارسات الفساد ؛وذلك باكتشاف المخالفات المالية والإدارية في إطار رقابته التي يمارسها، من خلال تطوير إجراءات مالية وتدقيقية مصممة بشكل فعال؛ من أجل الحد من الفساد وزيادة احتمال اكتشافه. ، كما يقوم الديوان عند اكتشافه المخالفات المالية أو الإدارية بمخاطبة الجهات المعنية؛ بهدف اتخاذ الإجراءات اللازمة بخصوصها.

ويعمل ديوان المحاسبة في إطار قانونه على مراقبة واردات الدولة ونفقاتها، وطرق صرفها وحساب الأمانة، والسلف، والتسويات، والمستودعات، ويرفع تقاريره متضمنة التوصيات بما فيها الطلب بمساءلة المتورطين في ممارسات فساد، وإيقاع العقوبات اللازمة بحقهم.

ويقوم الديوان بنشر تقريره السنوي الذي تتناوله الصحف بالتحليل، ويتم كذلك نشر بعض التقارير التي يعدها الديوان عن دوره، وبعض انجازاته في الصحف اليومية حيث، يؤدي ذلك إلى رفع الوعي العام، بأن الأنشطة غير المشروعة يتم اكتشافها ومعالجتها من قبل الجهاز الرقابي.

إن لتقرير ديوان المحاسبة تأثيرا غير مباشر على الحكومة، عند مناقشة التقرير من قبل لجان مختصة في البرلمان في جلسات علنية، تنقل عبر أجهزة الإعلام، حيث تطالب هذه اللجان من الحكومة وجوب تصويب الأوضاع الخاطئة، وممارسات الفساد التي يكشف عنها تقرير الديوان.

الركيزة السادسة: هيئة مكافحة الفساد:

نصت المادة الخامسة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على واجب الدول في تأسيس هيئة أو هيئات لمكافحة الفساد، حيث تلعب هذه الهيئة أو الهيئات دورا فاعلا في مكافحة الفساد؛ ولذلك نجد أن المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي رقم (179) المنعقد بتاريخ 23/جمادي الأول/ 1435هـ ,الموافق 2014/3/25م أصدر القانون رقم 11 لسنة 2014 بإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد تكون لها الشخصية الاعتبارية، والذمة المالية المستقلة، تتبع السلطة التشريعية .

اختصاصات الهيئة وفق المادة الثالثة القيام بالتحري والكشف عن جرائم الفساد وعلى الأخص:-

أ. الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم (2) لسنة 2005م بشأن مكافحة غسل الأموال.

ب. الجرائم الماسة بالأموال العامة والمخلة بالثقة العامة المنصوص عليها في قانون العقوبات.

ت. الجرائم الاقتصادية المنصوص عليها بالقانون رقم (2) لسنة 1979 م وتعديلاته.

ث. جرائم إساءة استعمال الوظيفة أو المهنة والوساطة والمحسوبية.

ج. الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم (3) لسنة 1986 م بشأن من أين لك هذا.

ح. الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم (10) لسنة 1994م بشأن التطهير.

خ. أي فعل أخر نصت عليه اتفاقية الأمم المتحدة بشأن مكافحة الفساد.

كما يحق لرئيس الهيئة وفق (المادة الرابعة) أن يأمر بتجميد أي أموال يشتبه في أنها متحصلة من جريمة فساد، وفي حالة ثبوت الجريمة طبقا للتشريعات النافذة، يجوز له أن يأمر بالحجز الإداري؛ وفقا لأحكام قانون الحجز الإداري رقم (152) لسنة 1970م.

إضافة إلى دور الهيئة في توعية المجتمع بكافة مستوياته: الرسمية، وغير الرسمية، وتبصيره بمخاطر الفساد وآثاره، وكيفية الوقاية منه ومكافحته؛ بما يكفل توفير الاستقلالية المطلوبة لعمل هذه الهيئة، من خلال تحصين رئيسها من العزل، إلا في الأحوال التي حددها القانون حصرا، بالإضافة إلى منحها القوة والقدرة والفاعلية على مكافحة الفساد، من خلال الصلاحيات الواسعة التي منحت لها في هذا الإطار، والتي يمكن تلخيص أهمها:

1. تلقى التقارير والبلاغات والشكاوى بخصوص جرائم الفساد المقدمة لها ودراستها ومتابعتها، والقيام بالتحري وجمع الاستدلالات والكشف عن المخالفات، ومباشرة التحقيق.

2 . استدعاء الشهود من موظفي الدولة العموميين، أو موظفي القطاع الخاص، أو أي شخص له علاقة للاستفسار والتحري حول واقعة تتعلق بجريمة فساد.

4 . طلب أي ملفات، أو بيانات، أو أوراق، أو مستندات، أو معلومات، أو الاطلاع عليها، أو الحصول على صور منها من الجهات الموجودة لديها، بما في ذلك الجهات التي تعتبر كل ذلك سري التداول، وفقا للإجراءات القانونية النافذة.

5 . التنسيق مع الجهات المختصة لتعقب، وضبط، وحجز، واسترداد الأموال والعائدات، المتحصلة من جرائم الفساد.

6 . الحق في أن تباشر التحريات، والتحقيقات اللازمة؛ لمتابعة أي من قضايا الفساد من تلقاء نفسها، أو بناء على إخبار، أو شكوى ترد إليها من أيه جهة.

الركيزة السابعة: مؤسسات المجتمع المدني.

يشير مفهوم مؤسسات المجتمع المدني،والمنظمات الأهلية غير الحكومية المعروفة اختصارًا (NGOs) إلى جملة المبادرات الاجتماعية الطوعية، التي تنشط في مجالات

مختلفة، مثل: الخدمات الاجتماعية، والمساعدات الخيرية، وخدمات التعليم، والصحة، والثقافة، إضافة إلى الاهتمام بشؤون البيئة، والتنمية، والتدريب المهني، وتأهيل النساء، وتنمية المجتمعات المحلّية، والدفاع عن حقوق الإنسان، والطفل، وغيرها. من الأفكار الجديرة بالبحث إمكانية إنشاء مؤسسات مجتمع مدني خاصة، مثل تلك المؤسسات التي تعنى بالبحوث والمعلومات، مهمتها مراقبة الأنشطة الحكومية، والتي ستعزز من مستويات الخبرة عند هذه المؤسسات، فمنظمات المجتمع المدني تعد طرفا أساسيا، وشريكا حيويا في خلق بيئة خالية من الفساد؛ بتقديمها الدعم للحكومة، وممارستها التأثير عليها في الترويج للإصلاح الاقتصادي، والاجتماعي، والمؤسسي. إضافة إلى الدور الهام الذي تلعبه في رفع الوعي في أوساط المجتمع، وإشاعة ونشر ثقافة محاربة الفساد.

- آليات مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد

1-تحسين نظام المحاسبة الداخلية في كل مؤسسة حكومية عاملة.
2-إنشاء منظمات معنية بقضايا المحاسبية والشفافية والنزاهة، أي تطوير فاعليتها وقدراتها وصلاحياتها.
3-حث السلطة التشريعية على إصدار تشريعات لإشراك منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد.
4-تطوير قدرات منظمات المجتمع على معرفة وقياس كفاءة أداء المؤسسات الإدارية والسياسية.

والمعروف أن منظمات المجتمع المدني تؤسس لتلبية احتياجات المواطنين في مصالح محددة، وتعيد تنظيم تلك المصالح؛ لتكون قادرة على الدفاع عنها في مواجهة سلطة الحكومة، بمعنى أنها واقعة بين المواطن وبين مؤسسات الحكومة. ولما كانت حالات الفساد تصيب في المقام الأول قدرة المؤسسات الحكومية على إيصال خدماتها وسلعها للمواطن، وتتعلق بإساءة صرف الموارد (اللبنة الأساسية لتعزيز النمو)، وفي ظل ضعف فاعلية أدوار أجهز الرقابة، وأجهزة مكافحة الفساد، لابد أن يكون لمنظمات المجتمع المدني دور في اتجاهين:

الأول: تثقيب المواطن بأن الدولة ومؤسساتها أنشئت من أجله، وأن تخصيص وصرف الموارد إنما جاء ليلبي احتياجاته في الوصول إلى مرحلة الرفاهية، وأن الفساد يضعف من تلك الغايات والحقوق الأساسية.

الثاني : تنظيم الضغط على مؤسسات الدولة الرقابية منها لتفعيل دورها ، وتلك التي يحدث فيها الفساد لغرض فضحه وتقليله.

وتحتاج منظمات المجتمع المدني للقيام بدورها في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد إلى الآتي:

أ-الضغط على الحكومة من أجل تعزيز أنظمة المساءلة والشفافية.

ب- تقوية الدور الرقابي للمستفيدين من خدمات مؤسسات الحكومة.

ج-الدفع نحو إقرار ميثاق أخلاقي يلزم العاملين في مؤسسات الدولة.

د-التأكيد والتشجيع على حماية مصادر معلومات التي تفضح حالات الفساد الموجودة.

ه-القيام بجهود إعلامية واسعة ومستمرة حول قضايا الفساد، من خلال نشر المعلومات عبر وسائل الإعلام، وإطلاع الأفراد عليها في سبيل التوعية، وتنمية القيم المناهضة للفساد، والدفع باتجاه المشاركة في محاربته.

و-إعداد الدراسات والأبحاث، وتجميع المعلومات المتعلقة بظاهرة الفساد محليًا وإقليميًا ودوليًا، ووضعها في متناول المواطنين.

أي أن دور منظمات المجتمع المدني يقتصر على الرقابة، فهي غير مطالبة بإجراء تحقيق داخل المؤسسات التي يحدث فيها فساد، وإنما دورها يقتصر على الضغط من أجل إظهار تعاملات شفافة داخل المؤسسات، والكشف عن أي حالة فساد تتوصل إليها.

الركيزة الثامنة: الإعلام ودوره في مكافحة الفساد.

يمثل الإعلام حلقة مهمة في حلقات منظومة مواجهة، ومحاربة، وكشف مظاهر الفساد، ومحاسبة المفسدين، مثلما يشكل محورا رئيسيا من محاور سعي المجتمعات والحكومات للحد من ظواهر الفساد، وإيقاف نتائجه وتداعياته المدمرة.

تتزايد أهمية وسائل الإعلام في تناول قضايا المجتمع، كما تبرز مسئولياتها تجاه التعبير عن مصالح الجماهير، حيث تعد من وسائط وأدوات التعبير والتوجيه والضبط الاجتماعي، وتمثل قوة مستقلة في المجتمع، وقد برزت أدوار جديدة لوسائل الإعلام في ظل الثورة العلمية التكنولوجية، وسرعة انتشار وانتقال المعلومات في لحظات قصيرة، تتمثل في: إعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والمواطنين، وإعادة توزيع مراكز القوى السياسية والاجتماعية داخل المجتمع في المؤسسات المختلفة.

لقد كفلت العهود والمواثيق الدولية، وفي مقدمتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاصّ بالحقوق المدنية والسياسية، حق المواطنين في الحصول على

المعلومات (حق الاطلاع). ويتلازم هذا الحق مع امتداد الثقافة الديمقراطية، واتساع تأثيرها داخل المجتمعات، من خلال ترسيخ سيادة القانون، والمقدرة على الحكم باستقامة ووضوح، عبر نشر المعلومات وإطلاع المواطن عليها.

وهنا تبرز أهمية الشفافية والمساءلة والمحاسبة؛ لتجعل الفعل السياسي محكومًا بضوابط تقلل من فرص الفساد، وتحول دون استغلال السلطة، من خلال عدم استبعاد أية هيئة رقابة على جميع السلطات (التنفيذية، والقضائية، والتشريعية).

إن الحق في الحصول على المعلومات مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالمحاسبة، التي تشكل هدفًا مركزيًا لأي نظام ديمقراطي، وتصبح أية محاولة للتطوير بدونه مهمّة صعبه، بل عقيمة، ما دامت أنشطة الحكومة وعملية صنع القرار تجري بعيدًا عن أعين الجمهور الفاحصة. ففي غياب الحق في الاطلاع تسود السرية، وتزداد إمكانية حدوث جميع أنواع الفساد المالي والإداري.

إن الإعلام الحر يعد سلطة لا يستهان بها في تغيير واقع الفساد بالكشف عنه، واستقصاء مكامنه، ونشرها لتعميق الوعي المجتمعي بمخاطره، وتعزيز المشاركة في تغييره من خلال:

1-نشر الوعي الوقائي والأخلاقي بين إفراد المجتمع وبالتعاون مع الهيئات الرقابية.
2-تنظيم حملات توعية للرأي العام لدعم مكافحة الفساد، مثل نشر مقالات، وموضوعات مختصرة وواضحة تشرح عواقب الفساد.
3-تسليط الضوء على مشكلات الجهاز الحكومي.
4-كشف معوقات تحسين الأداء للمؤسسات الحكومية، ومتابعة الندوات والمؤتمرات التي تختص بموضوعات الفساد، ونشر التقارير عنها، وإعطائها أهمية خاصة.
5-تخصيص قنوات برلمانية تعنى بالبث المباشر لمناقشات البرلمان؛ الأمر الذي يمكن المواطنين من متابعتها، باعتبار أن الدخول إلى قاعة البرلمان سيكون محدودا.
6-متابعة الإجراءات الحكومية الخاصة بموضوع الفساد.
7-الحث على سن القوانين المحكمة التي تكافح الفساد ٠
8-نشر تجارب الشعوب الأخرى التي نجحت بالحد من ظاهرة الفساد، ومحاولة تسليط الضوء عليها.
9-المتابعة الجدية لقضايا الفساد المثارة ومتابعتها؛ لغرض الوصول إلى حل نهائي لها.
10-التوعية بأهمية تحقيق الإصلاح الإداري، من خلال تكاتف الجميع للوصول للإصلاح المنشود.

11-إطلاق مبدأ الشفافية في كشف كل ممارسات الإدارات الفاشلة، وإثارة قضايا الفساد، وإيلائها الأهمية القصوى بوضعها في سلم أولوياتها، واعتبارها من الأهداف الرئيسية للأعلام.

إنّ سرية الوصول إلى المعلومات وحجبها عن المواطنين -حين تسود-يمكن أن تكون سببا قويا في تبديد الموارد، واستفحال ظاهرة الفساد، مع إغلاق الباب أمام أية مراجعة لاحقة. كما إن إخفاء المعلومات يشلّ آليات المراقبة مثل البرلمان، أو هيئة الرقابة العامّة، أو ديوان المحاسبة، ويحدُّ من قدرتها على كبح إساءة استعمال السلطة للمؤسسات العامّة.

كما إن إخفاء المعلومات يؤدي إلى التحكم في ثقافة المواطنين، وأفكارهم، وتوجهاتهم، وتصبح وسائل الإعلام في معظم هذه الحالات مجرد أداة للتعبير عن وجهة نظر السلطة؛ لضمان استمرارها والحد من قدرة المعارضة على التعبير.

الخاتمة:

إن منظومة مكافحة الفساد تقوم على فرضية صادقة مفادها :أي نقص أو خلل في نزاهة مؤسسة واحدة سيكون له أثر على مجمل نظام النزاهة وفاعلية مكافحة الفساد ،باعتبار أن منظومة مكافحة الفساد تشمل المؤسسات الرئيسية، التي تلعب دورا فاعلا في مكافحة الفساد، وحينما تعمل هذه المؤسسات بجدية وتناغم، فإنها آنذاك تشكل نظاما وطنيا للنزاهة قويا وفاعلا ، قادرا على مكافحة كل أشكال الفساد المتمثلة في استغلال النفوذ، والاختلاس، وهدر المال العام ، وحينما لا تتمتع هذه المؤسسات بإطار قانوني ملائم، أو أن موظفيها لا يبدون سلوكا وممارسات مسؤولة ، فإن فرص استشراء الفساد تبدو ممكنة بشكل واسع. ومن اجل ذلك فإن العمل على تعزيز منظومة مكافحة الفساد، أو النظام الوطني للنزاهة يمكن من النهوض بالحوكمة الرشيدة، وإقامة مجتمع تسوده قيم العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة.

المراجع:

1-مصلح، عبير، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، مؤسسة أمان، القدس -رام الله، ط3، 2013م.

2-المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية المؤتمر الثاني عشر، الآليات الاممية لمكافحة الفساد ومدى تبني المملكة المغربية لمضامينها— 22- 24 /08/ 2016م.

3-الشفافية والمساءلة البرلمانية - موقع ديوان التنمية البرلمانية. الشبكة العنكبوتية

4-جحدوا، ابتسام دور البرلمان في مكافحة الفساد، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة العربي التبسي، كلية القانون والعلوم السياسية، الجزائر ،2015-2016م.

5-دراسة حول النظام الوطني للنزاهة المغرب 2014م. تم إعداد هذه الدراسة بمساعدة من الاتحاد الأوروبي.

6-الشفافية والمساءلة في القطاع الحكومي في بلدان عربية مختارة، سياسات وممارسات-برنامج الأمم المتحدة الانمائي-الامم المتحدة-نيويورك 2004م.

7- الغامدي، عبدالله بن سعد -دور النزاهة والشفافية في محاربة الفساد، الملتقى العلمي: الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الاقليمية والدولية 4/9/2014م . عمان المملكة الاردنية الهاشمية.

8-الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، إعداد الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد (اليمن). الشبكة العنكبوتية.

9- كيف يعمل النائب، دليل إرشادي للبرلمانيين، إعداد المعهد الديمقراطي الوطني اليمني، 2006، الشبكة العنكبوتية.

10- الشمري، حاتم بديوي، ورشيد ابتهال جاسم دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد العراق أنموذجا — جامعة بابل، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية.

11- العكيلي، ناظم دور الاعلام في محاربة الفساد، الجمعية العراقية للدفاع عن حقوق الصحفيين مكتب البحوث والدراسات، الشبكة العنكبوتية.

12- زروق، نجاة، لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، مذكرة من الأمانة العامة، الدورة الرابعة عشر نيويورك ،2015م.

13-د عطوان، خضر عباس، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد - جامعة النهرين..https://shakirycharity.org/index_A.php?id=149&newsid=2672 2009

14-جريو، سارة بوفليح، نبيل، دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري. مجلة الاقتصاد والمالية، مج 4، ع 2، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2018.

15- الشفافية والمساءلة في القطاع الحكومي في بلدان عربية مختارة :سياسات وممارسات .،برنامج الامم المتحدة الانمائي ،المكتب الاقليمي للبلدان العربية ،2004م نيويورك.

16-سايح، بوزيد ،سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية، مجلة الباحث - عدد 10، 2012 .

17-ماهر، مشتهي صبري ، تقييم أداء الرقابة المالية التي يمارسها ديوان الرقابة المالية والادارية في فلسطين - رسالة ماجستير - 20171.

ملخص كتاب: مقاربات نظرية في السياسات العامة

د. مثنى فائق مرعي العبيدي

تأتي أهمية الكتاب الذي اعتنت بنشره المنظمة العربية للتنمية الإدارية – جامعة الدول العربية –عام 2019، من حيث تناوله لأحد موضوعات العلوم السياسية المهمة، وهو السياسات العامة من جانبين الأول: نظري، تطرق إلى مختلف مضامين ومحتويات الموضوع، من نشأة ومفهوم وتطور، وما يحتاجه من متطلبات أو ما يمر به من مراحل. والثاني: تطبيقي، تناول نماذج منتقاة من تجارب السياسات العامة؛ انطلاقا من درجة فاعليتها وقدمها، في مجال تحقيق أنموذج معين لتطبيق سياسات عامة مختلفة، ومتنوعة، ومعرّفة، الأطراف الفاعلة فيها.

الكتاب مقسم إلى مقدمة وخمسة فصول وخاتمة.

- (الفصل الأول) بعنوان: السياسات العامة إطار نظري، وهو مقسم إلى ثلاثة مباحث: الأول يدرس نشأة وتطور السياسات العامة، والثاني يتكلم عن ماهية السياسات العامة، أما الثالث فإنه مخصص لمجال دراسة السياسات العامة.

•**المبحث الأول:** نشأة وتطور السياسات العامة: يتناول هذا المبحث السياسات العامة كنشاط عرفته المجتمعات قديما قبل ظهور الدولة القومية، وإن كانت الدولة القومية قد منحته بعدا إضافيا، كونه أصبح هدفا لحماية مصالح المجتمع والأفراد، الذين أنابوا الدولة في تأمينها والسهر على استمرارها، والمتأمل في التاريخ القديم، يجد أن حضارات وادي الرافدين اشتهرت بحسن التنظيم الإداري، ومنها الحضارة البابلية إذ يعد حمورابي الملك السادس للبابليين (1793 ق.م 1751 ق.م) أول من أدار الدولة الموحدة سياسيا من عاصمته بابل. وكذلك عرف الفراعنة أسمى أشكال التطور الإداري والتنظيم الحكومي، بالإضافة إلى الحضارة الصينية والإغريق والرومان، انتهاء بالحضارة الإسلامية، كل هذه الحضارات تبنت أشكالا من السياسات في التنظيم والإدارة.

يذكر الكتاب أن السياسة العامة مرت من خلال المنظور الحديث بثلاث مراحل متتالية هي:

1–مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى، كان الاهتمام ينحصر بالسياسات التي

تنتجها الحكومات، والإشارة إلى القوى التي تسهم في بلورة السياسات، وتأثيرها على المجتمعات من خلال التطرق إلى البناء المؤسسي، وبالرغم من هذا الاهتمام إلا أن الدراسات كان يغلب عليها الوصف، الذي كان غالبا ينحى نحو بالغموض والسطحية.

2- مرحلة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية: أصبح هذا العلم فرعا من فروع علم الاجتماع، فالسياسات تمثل جزء من النشاط الاجتماعي والنفسي للمجتمع وللظاهرة الاجتماعية، وبعد أن كان الاهتمام بوصف المؤسسات الدستورية، وما يتصل بكل منها من صلاحيات، إلى العناية والتركيز بما يتم في هذه المؤسسات من أفعال، وعمليات، وأنماط للسلوك، غير أن العناية بمضمون السياسات العامة قد ظلت في هذه الحقبة موضوعا عارضا، لا يجد من المحللين السياسيين الا اهتماما جزئيا.

3-مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية: شهدت الدول الغربية تحولا كبيرا من نظم تسلطية إلى نظم حكم ديمقراطية، أو دول الضمانات الاجتماعية « وأصبحت سلطة الدولة تستخدم بشكل متزايد من أجل الاستجابة للاحتياجات والمطالب الشعبية، ونتج عن ذلك تنامي دراسات السياسات العامة ضمن علوم الاجتماع. غير أن علم السياسات العامة لم يكتسب معناه الاصطلاحي علميا إلا في مطلع الخمسينيات من القرن الماضي، على يد عالم الاقتصاد السياسي هارولد لاسويل H.D Lasswel ، تزايد الاهتمام بدراسة السياسات العامة مع بداية عقد السبعينيات؛ بسبب تفاقم المشكلات الاجتماعية داخل الولايات المتحدة الأمريكية بين السود والبيض ، وتورط أمريكا في فيتنام ، حيث ظهر الحاجة إلى تحليل هذه المشكلات ومحاولة صياغة السياسات التي تعالجها، وهكذا انتقلت دراسات السياسات من الوصف إلى التحليل. في نهاية السبعينيات انتقل إلى مرحلة الدراسة المقارنة بين مختلف الدول. في مرحلة التسعينيات وما بعدها، وانتقالا إلى متطلبات القرن الحادي والعشرين، حصل تغير في دور الدولة، وظهرت كتابات جديدة تركز على دور الفاعلين الجدد في السياسة العامة، وعن دور ما يسمى القطاع الثالث (المنظمات غير الحكومية) في صنع السياسات العامة

•**المبحث الثاني:** ماهية السياسات العامة: تناول المبحث الثاني تعريف السياسات العامة وذكر المؤلف أن التعريف غير متفق عليه، شأنه شأن الكثير من مصطلحات العلوم الإنسانية، والتعدد حول فهم السياسات العامة، كونها تمثل الجانب الأدائي والفعل السياسي للحكومة، أو أنها ترتبط بجوانب النظام السياسي كافة وليس

على دور الحكومة فحسب، ثم تناول مكونات أو عناصر السياسات العامة. وهي: مطالب السياسة، قرارات السياسة، الخطب والتصريحات الرسمية، مخرجات الساسة العامة، وعوائد السياسة العامة، ثم تناول المبحث الثاني خصائص السياسات العامة، والتي تتمثل في: أفعال تباشرها المؤسسات الحكومية، تحقيق المصلحة العامة، الانسجام في الفعل العام، فلا تسن سياسة عامة تضر بسياسات عامة أخرى. أيضا تتصف بالشرعية، وأنها منطقية وعقلانية، وقصدية وهادفة، وتتجذر في النظام المجتمعي الكلي، وتتسم بالتوازن بين الجماعات المصلحية، وتعد أيضا مخرجات النظام السياسي لاستجابته للمدخلات (الضغوط والمؤثرات). ثم تناول المبحث الثاني مستويات وأنواع السياسات العامة، وذكر أنها تنقسم إلى ثلاث مستويات أهمها: المستوى العام، المستوى الجزئي، المستوى المحلي (الإقليمي) أما أنواعها فأوجزها المبحث في: السياسات السياسية، والسياسات الاجتماعية، والسياسات الاقتصادية، والسياسات المالية، والسياسات التربوية والتعليمية، والسياسيات الصحية، والسياسات الزراعية والتجارية والصناعية ..الخ. كما تناول بيئة السياسات العامة وذكر أن السياسات العام ليست بمعزل عن محيطها، وتتنوع البيئات المؤثرة في السياسات العامة، يمكن إيجازها بما يلي: العوامل الجغرافية ، العوامل السياسية، العوامل الاجتماعية، العوامل الاقتصادية، البيئة الخارجية (الثورة التكنولوجية)

•**المبحث الثالث:** تناول دراسات السياسات العام والاهتمام بها، والأسباب التي دعت إلى الاهتمام بدراسة السياسة العام، وأهداف السياسة العامة، باعتبار أنها تشكل الركن الأساس للعمل الحكومي، الذي عن طريقه تظهر وتتميز التوجهات والأساليب الحقيقية للدولة في إحداث التغيير، أو في منعه أو تقييده. ثم تناول المبحث الثالث، مداخل ونظريات دراسة السياسة العامة، باعتبار أن كل مدخل يكشف عن عوامل مهمة، قد لا تظهر عن طريق المداخل الأخرى. وتناول أيضا، عددا من نظريات دراسة السياسة العامة مثل: نظرية تحليل النظم، النظرية المؤسساتية، نظرية الجماعة، نظرية النخب.

- (الفصل الثاني): عملية صنع السياسات العامة، ويتضمن ثلاثة مباحث: الأول يتناول طبيعة عملية صنع السياسات العامة، والثاني يتكلم عن الفواعل الرسمية في عملية صنع السياسات العامة، أما الفواعل غير الرسمية في هذه العملية فيتم دراستها في المبحث الثالث. يذكر المؤلف أن تشكل عملية صنع السياسات العامة من أهم المراحل والعمليات التي يجب أن تمر بها السياسة العامة، وهذه العملية تتأثر طبيعتها ومراحلها بأيديولوجية النظام السياسي، وطبيعة هذا النظام وشكله، وكذلك الفواعل الرسمية وغير الرسمية، التي يكون لها دور في تشكيلها وصياغتها.

• **المبحث الأول:** تناول طبيعة عملية صنع السياسات العامة، حيث تناول في البداية مفهوم عملية صنع السياسات العامة، باعتبارها المرحلة المحورية في العملية السياسية بأكملها، فعملية صنع السياسات الحكومية، أو العامة هي عملية سياسية في المقام الأول، وتتميز بالصعوبة والتعقيد، وتختلف عملية صنع السياسات العامة تبعا للنظام السياسي، ودور الأجهزة الحكومية وغير الحكومية، يحددها النظام السياسي، الذي يتمثل في دستور الحكم في الدولة الأيديولوجية، أو الفلسفة السياسية للسلطة الحاكمة، والسلطة التشريعية ، والسلطة التنفيذية ، والسلط القضائية ، والأحزاب السياسية ، وجماعات الضغط ، والرأي العام ، والإمكانات والموارد المتاحة ، وطبيعة ظروف البلاد. فهي عملية ديناميكية على درجة عالية من الصعوبة والتعقيد، وتشمل على العديد من المتغيرات، والمؤثرات، والصراعات، والجدل، وعوامل الضغط، التي يؤدي تداخلها وتفاعلها إلى ترشيد النظام السياسي لتحقيق المصلحة العامة. ثم تناول خصائص عملية صنع السياسات العامة، وذكر 8 خصائص لعملية صنع السياسات العامة، لينتقل للحديث عن مراحل صنع السياسات العامة، والتي تشمل على خطوات مترابطة في ما بينها متعاقبة في العمل والتصرف، وهذا الترابط يسهم في إخراج السياسة العامة من إطارها الأكاديمي، ويربطها بالقواعد والبيئة المطبقة فيها. وذكر المؤلف مراحل صنع السياسة العامة، وهي: 1-تحديد المشكلة والتعرف عليها، وهي أهم خطوات صنع السياسات العامة، وتكون بتصنيف المشكلة، التعرف على المشكلة، تحديد الجواب على المشكلة. 2-جمع المعلومات والبيانات حول مشكلات السياسة العامة، 3-طرح البدائل واختيار البديل. وتتم عملية اختيار البديل الأفضل بناء على أسس ومعايير موضوعية وعلمية أهمها: المنافع، النفقات، الجدوى، الآثار المتبادلة، التقبل السياسي، وبناء على ذلك يختار صناع السياسة بديلا يعدونه الأفضل، ويعتمد ليكون السياسة الرسمية. 4-صياغة وإقرار السياسات العامة، بالتركيز على عملية صياغة البديل الأفضل. كما تناول المؤلف في المبحث الأول من الفصل الثاني أنماط صنع السياسة العامة، حيث ذكر 5 أنماط وهي على التوالي: المساومة، المنافسة، الصراع، التعاون، الأمر أو الفرض، وهذا النمط شائع في الدول الاستبدادية. ليختم المبحث الثاني بالحديث عن نماذج صنع السياسة العامة، وأهمها 1-النموذج الانجلوسكسوني 2-النموذج اللاتيني، 3-النموذج الاجتماعي الديمقراطي، النموذج الياباني، 5-نموذج دول جنوب شرق آسيا. 6-نموذج روسيا وآروبا الشرقية.

• **المبحث الثاني من الفصل الثاني،** تناول المؤلف الفواعل الرسمية في عملية صنع السياسات العامة، وذكر أن عملية صنع السياسات العامة تقع على عاتق مجموعة من الفواعل الرسمية يحددها الدستور، وأهم هذه الفواعل الرسمية: 1-السلطة التشريعية،

التي تقوم بمهمة سن التشريعات، وإقرار الميزانية السنوية اللازمة لتنفيذ السياسات العامة، ومتابعة تنفيذ الحكومة مع ضمان البعد الاقتصادي والثقافي والاجتماعي في أي سياسة يتم إقراراها. 2-السلطة التنفيذية، ولا يخفى دور السلطة التنفيذية في رسم السياسات العامة، والسياسات الخارجية أيضا وتنفيذها 3-السلطة القضائية، تتجسد السلطة القضائية بالمحاكم كالمحاكم الدستورية العليا، أو على مستوى الولايات أو الأقاليم أو المحافظات، تمارس السلطة القضائية دورا مؤثرا في عمليات صنع السياسات العامة بدرجات متفاوتة، ويتجلى ذلك بقرارات المحاكم لاستثنائية والدستورية، وتفسير الدستور نقسه 4-الجهاز الإداري. كان سائدا أن النظام الإداري يقتصر على تنفيذ السياسات العامة وعدم المشاركة في صناعتها، بل تشكل إجماع على تدخل المؤسسات الإدارية في صياغة ومناقشة السياسات العامة وبطرق مختلفة، ولنقص الخبرة والمعلومات عند المشرعين حول المسائل الفنية؛ تفوض المؤسسات الإدارية لرسم السياسات، واتخاذ قرارت مهمة لها مفعول السياسات. وتناول الكتاب أهم العوامل التي تزيد من دور الجهاز الإداري في عملية السياسات العامة.

•المبحث الثالث من الفصل الثاني، تناول المبحث الفواعل غير الرسمية في عملية صنع السياسات العامة التي لا تنتمي إلى الهيكل الحكومي للدولة، ودور هذه الفواعل في تشكيل ضغط، ورقابة على مؤسسات النظام السياسي الرسمي؛ من أجل تحقيق أهدافها، فتكون المؤسسات غير الرسمية تمثل جهة الاتصال بين النظام السياسي ومؤسساته الرسمية، وبين المجتمع المدني من خلال العمل على نقل مطالب المجتمع إلى النظام السياسي، ويتطلب دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسات العامة وجود منظمات فاعلة، تقوم بالربط الوثيق بين الدولة والمواطنين.

أهم هذه الفواعل غير الرسمية المؤثرة في صنع السياسات العامة 1-الأحزاب السياسية، 2-جماعات المصالح والضغط ،3-الرأي العام، 4-وسائل الإعلام، 5-مراكز البحوث والدراسات. 6-منظمات المجتمع المدني،7-الظروف والأوضاع الخارجية.

- (الفصل الثالث): يدرس عملية تنفيذ السياسات العامة، وذلك من خلال مبحثين: الأول، طبيعة تنفيذ السياسات العامة، والثاني، الإدارة العامة وتنفيذ السياسات العامة.

• المبحث الأول: طبيعة عملية تنفيذ السياسات العامة، تناول المبحث

أولا: مفهوم تنفيذ السياسات العامة، ووضعها موضع التطبيق وإخراجها بشكل مشروع، واستنفاذها لكامل الإجراءات المطلوبة لتشريع قابل للتنفيذ، ويتم فيها ترجمة

السياسة إلى عمل، وتعد هذه المرحلة أكثر المراحل أهمية في العملية السياسية،

ثانيا: النماذج النظرية لفهم تنفيذ السياسات العامة، حيث ذكر ثلاث نماذج: 1-نموذج من الأعلى إلى الأسفل .2-نموذج من الأسفل إلى الأعلى.3-نموذج الأصيل أو الوكيل.

ثالثا: المؤسسات والقوى المساهمة في عملية تنفيذ السياسات العام. تعد الوظيفة التنفيذية من أهم وظائف الدولة الأساسية التي تتمثل في تأمين تنفيذ القوانين، وتطبيق السياسات، من أهم هذه المؤسسات والقوى: 1-السلطة التشريعية .2-السلطة القضائية .3-الأحزاب السياسية .4-منظمات المجتمع ال مدني 5-. جماعات المصالح والضغط،

رابعا: مراحل وعمليات تنفيذ السياسات العامة، يتطلب تنفيذ السياسات العامة المرور بثلاث مراحل: 1-مرحلة التقديم .2 مرحلة النمو والتعديل، 3-مرحلة النضج، وذكر الميحث أهمية الأنشطة التي عن طريقها تتحقق أهداف السياسة العامة، والتي يمكن إجمالها بما يأتي: 1-التخطيط. 2-التنظيم والتنسيق.3-التمويل .4-التوظيف. 5-الرقابة.

خامسا: عملية تنفيذ السياسات العامة في الميدان العملي. أحيانا في الواقع العملي يتم إهمال عدد من عمليات تنفيذ السياسة، وعادة ما يفشل مدير ومقترحو السياسة وصنّاع القرار - والأطراف الأخرى المشاركة في عملية السياسة - في تهيئة الأوضاع بشكل منهجي للتنفيذ، ويمكن إيجاز أهم العقبات التي تواجه تنفيذ السياسات العامة بما يأتي: 1-وضع السياسات العامة بشكل مثالي ونظري.2-الصدام مع سياسة قديمة تعيق عملية التنفيذ للسياسة الجديدة.3-درجة التعقيد المرتبطة بالتنفيذ من الناحية التحليلية والعملية. 4-درجة التنوع بين الأطراف المعنية في الصياغة المتكاملة للسياسة؛ تؤدي إلى زيادة التعقيد وضعف التنفيذ. 5-عدم تفاعل مجموع العوامل الحاسمة؛ لنجاح تنفيذ السياسات العامة يؤدي إلى إفشالها. 6-تفسير التشريعات والقوانين والقرارات تشكل عقبة أمام تنفيذها في حال غموضها، أو تعقيدها، واختلاف تفسيرها. 7-التسرع في عملية التنفيذ الناتج عن ضغوطات سياسية، خاصة في أوقات الانتخاب.

• **المبحث الثاني: الإدارة العامة وتنفيذ السياسات العامة**، ذكر الكتاب أن أمر العلاقة بين الإدارة العامة والسياسة العامة مهم، ولا يمكن فك الارتباط بينهما مهما حصل من جدال حول طبيعة ونوعية هذه العلاقة؛ ولذلك نحتاج إلى التعرف على هذه

العلاقة، وفهم مضامينها من خلال: مفهوم الإدارة العامة والعلاقة بينها والسياسة العامة، والجهاز الإداري وعناصره؛ كونه الطرف الرئيس في العملية التنفيذية؛ وصولا إلى التعرف على المنظمات الإدارية التي تقم بالتنفيذ.

-

- (الفصل الرابع): تحليل وتقييم السياسات العامة: يتضمن دراسة عمليتين مهمتين من عمليات السياسات العامة، يمكن من خلالها سبر أغوار أي سياسة عامة يتم اعتمادها؛ وذلك عبر دراستها وتحليلها، ابتداء من طرحها كفكرة، ومرورها بالصياغة والاقرار؛ وصولا إلى تنفيذها ومعرفة مدى أهميتها والحاجة لها، وهما : عملية تحليل السياسات العامة ، وعملية تقييم السياسات العامة.

• **المبحث الأول:** تحليل السياسات العامة يعد موضوع تحليل السياسات العامة من الموضوعات التي تحظى بأهمية كبيرة سواء في المجال العلمي؛ المتضمن لإعداد وصنع وتنفيذ السياسة العامة، أو المجال الأكاديمي الذي يهتم بدراسة حقل السياسات العامة، ويتم دراسة ميدان تحليل السياسات العامة من خلال الجوانب الاتية:

أولا : مفهوم تحليل السياسات العامة ويندرج التحليل من مجرد إلقاء الضوء على مشكلة ما إلى تقييم الاستراتيجيات التي توضع لمواجهتها ، وعند ربط مصطلح التحليل بمصطلح السياسة العامة يظهر مصطلح تحليل السياسة العامة، وقد عرّف الكتاب تحليل السياسات العامة عدة تعريفات ، والتعريف الأكثر شمولية ودقة قدمه .ج.جلبرت إذ يرى « أن تحليل السياسة العامة هو البحث الذي يهدف إلى اختيار بدائل السياسة العامة، التي بمقدورها تحقيق أعلى درجة من الأهداف المتوخاة ، في ظل الظروف والمصاعب البيئية القائمة»، ثم ذكر السمات التي تتركز في النظرة التحليلية للسياسات العامة.

ثانيا: نماذج وأساليب تحليل السياسات العامة، يقوم تحليل السياسات العامة بالاعتماد على أسس ومناهج علمية وموضوعية؛ بهدف المفاضلة بين البدائل أو السياسات؛ لاختيار الأنسب منها ولإقراره لحل أو معالجة قضايا المجتمع. وذكر أهم النماذج التي تستعمل في تحليل السياسات العامة وهي: 1-نموذج التنبؤ وتقدير الموقف.2-نموذج اقترابات الاختيار الأمثل .3-نموذج بحوث العمليات.4-النموذج المؤسساتي، 5-النموذج الجماعي، 6-النموذج النخبوي،7-النموذج العقلاني.الرشيد.8-النموذج التدريجي.

ثالثا: المعلومات المطلوبة في تحليل السياسات العامة. تشكل المعلومات والبيانات أمرا مهما في تحليل السياسات العامة؛ كونها ما يمكن الاعتماد عليه في فهم هذه السياسات؛

ومن ثم معرفة مضامينها وما تمتلكه من نقاط قوة، أو ما تعانيه من نقاط ضعف، ومن أجل تحقيق الفائدة القصوى من المعلومات يتطلب أن تتميز بخصائص أساسية أهمها: 1-الدقة والموضوعية، 2-الشمول.3-الملاءمة.

رابعا: محلل السياسة العامة: مهمة محلل السياسات العامة هي دراسة أسبب ونتائج وأداء السياسات، بحيث يقوم المحلل بصياغة السياسات والمواقف ، وتتمثل مهمته في بلورة السياسة العامة، وتحديد أطرافها، واقتراح أساليب تنفيذها، وتحديد البدائل والخيارات الأفضل أمام متخذ القرار. ويذكر الكتاب أهم القواعد التي ينبغي أن ينضبط بها محلل السياسات العامة وهي: 1-استعمال الأساليب والمناهج والنماذج الأكثر تناسبا مع المشكلة .2-استطلاع وإعادة صياغة أهداف السياسة المعنية. 3-الاهتمام الخاص بمفهوم البدائل. 4-استخدام نماذج يسيرة للتحليل.5 الحصول على المعلومات والبيانات الكافية. 6-تحري الموضوعية 7-الاهتمام بالقيم والاتجاهات المجتمعية. ثم تناول الكتاب أهم الأدوار الي يمارسها محلل السياسات العامة، والتي حددها في ثمانية أدوار.

• **المبحث الثاني:** عملية تقييم السياسات العامة: يذكر الكتاب أن عملية التقييم تتطلب البحث والتقصي عن عملية تقييم السياسة العامة، والتعرف على كل ما تحتويه هذه العملية من مضامين مهمة ومترابطة فيما بينها، تنطلق من ضرورة التعرف على ما يعنيه مصطلح التقييم، مرورا بما يحتاجه من وسائل وشروط، وما تتضمنه من أنواع وأشكال وخطوات منهجية، أو مراحل للتقييم، وصولا إلى المعوقات التي تواجهها عملية التقييم.

أولا: مفهوم تقييم السياسات العامة: لا تتوقف عملية التقييم عند انتهاء عملتي التنفيذ والتحليل، بل هناك مهمة أخرى تتمثل في عملية التقييم، والتي تشمل نظرة فاحصة ومراجعة تدقيقية شاملة لكل الخطوات، والمراحل، والفواعل، والأطراف، الذين لهم صلة بمختلف عمليات السياسة العامة، والتقييم نشاط منظم يستند إل منهجية علمية ، ويتصف مفهوم التقييم بكونه فكرة مطاطة، تشير إلى إصدار حكم على برامج أو سياسة عامة معينة...ويشكل التقييم أهم المرتكزات الأساسية لنظم الحكم الفاعلة والجيدة؛ كونه يمثل حلقة وصل بين المعرفة العلمية، والقرار السياسي، والنقاش العام ...وليكون التقييم شاملا يتطلب أن يكون مرتكزا على محاور ثلاثة أهمها : 1- تحديد كفاءة وفاعلية السياسات، والتحقق من إنجازها للأهداف المحددة لها. 2-اعتماد مبادئ البحث العلمي 3-السعي لتحسين الأداء عن طريق تعديل وتطوير السياسات.

ثانيا: مستلزمات تقييم السياسة العامة: تحتاج عملية تقييم السياسات العامة إلى مستلزمات علمية وعملية؛ من أجل القيام بها بشكل صحيح وهي: 1-وضع خطة متكاملة .2-اختيار فريق متخصص.3-تحديد الوسائل والمعايير والمؤشرات.4-تحديد الأطر والإجراءات الإدارية والتنظيمية .5-تهيئة المتطلبات المالية والمادية. 6-متابعة تاريخ تشريع السياسة العامة موضع التقييم .7-تحديد أصحاب المصلحة. 8-وصف السياسات العام التي يتم تقييمها. 9-جمع البيانات اللازمة للتقييم. 10 تحليل البيانات. 11-تقرير الاستنتاجات.

ثالثا: المشاركون في عملية تقييم السياسات العامة: تشارك جهات عديدة في عملية تقييم السياسات العامة أهمها :1-السلطة التشريعية .2-الحكومة. 3-منفذو السياسات العامة. 4-المقومون المختصون.5-وحدات الرقابة والتقييم داخل الوزارات والأجهزة التنفيذية. 6-أجهزة الرقابة غير الرسمية.

رابعا: معايير تقييم السياسات العامة: المعايير وسائل تحقق عن مدى وصول السياسات العامة إلى أهدافها، وكذلك عن طريقها يمكن فحص وتقييم نتائج السياسة العامة، والجدير بالذكر أن تعدد معايير التقييم قد يربك عملية التقييم؛ ولذلك ذكر الكتاب أن عملية التقييم تحتاج فهما لجوانب ثلاثة: 1-ماهية المعايير المستخدمة.2-مدى الأهمية والنسبية لكل معيار. 3-كيفية استعمال هذا المعيار. وتقسم معايير السياسات العامة إلى أولا: المعايير الرئيسية وتشمل: أ-المخرجات المباشرة. ب-صافي المخرجات. ث-الآثار والنتائج. ثانيا: معايير ثانوية وتقسم إلى عدد من المعايير وهي: أ-معايير إجرائية. ب-معايير تنظيمية. ج - معايير خاصة بالمدخلات اللازمة لرسم السياسات العامة.

خامسا: أنواع تقييم السياسات العامة: هناك تقسيمات عديدة لأنواع تقييم السياسات العامة كما يلي:

1-التقييم بحسب توقيتات السياسة العامة. أي بحسب الأوقات التي تحتاجها عمليات السياسة العامة، ويمكن إيجازها بما يأتي أ-التقييم السابق للتنفيذ. ب-التقييم الملازم للتنفيذ. ج-التقييم اللاحق للتنفيذ. ويتصف هذا التقييم بالعلاجية، ويستند إلى التغذية المعلوماتية الراجعة في تحليل نتائج التنفيذ والآثار المرتبطة بذلك، وتحديد مستويات الإنجاز وتحقيق الأهداف والمعايير المرسومة. 2-التقييم حسب مراحل السياسة العامة، وهو منحى منهجي يقوم على أساس فهم كامل لطريقة عمل برنامج، أو مشروع، أو سياسة ما، لاسيما إن كان طويل المدى، ويشهد تغيرات على

مراحل السياسة المختلفة. وبحسب هذا التصنيف تظهر أنواع التقييم بما يأتي: أ-تقييم عملية صنع السياسة العامة. ب-تقييم عملية تنفيذ السياسة العامة. ج-تقييم آثار السياسة العامة. د-تقييم الأداء.

3-تقييم متنوع وشامل للتوقيتات والمراحل والأهداف أهمها: أ-التقييم المتقدم. ب-التقييم الاستراتيجي. ج-تقييم البرامج. د-تقييم الفاعلية. ه-تقييم الأداء. و-تقييم النتائج. ز-تقييم السياسات

سادسا: أساليب تقييم السياسات العامة: 1-التقارير وجلسات الاستماع، 2-العينة المسحية.3-دراسة حالة. 4-مقارنة الأداء بمعايير عالمية .5-الزيارات الميدانية.6-لقاءات مع مصدر أساس للمعلومات.7-مقابلات مع أعضاء المجتمع.

سابعا: معوقات عملية تقييم السياسة العامة: يذكر الكتاب أن عملية التقييم تواجهها مجموعة معوقات أو صعوبات؛ تشكل حجر عثرة في مسار عملية التقييم السليمة، ويمكن إيجاز هذه المعوقات بما يأتي: 1-غموض الأهداف وعدم قابليتها للقياس. 2-التغير في أهداف السياسات بسبب اختلاف المصالح. 3-صعوبة تقييم السياسات ذات الطابع الرمزي، كأهداف السياسة الثقافية (الهوية). 4-صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات. 5-نقص الخبرات. 6-عدم صحة التقييم بسبب الدوافع السياسية.7-غياب العلاقات السببية في عدد من السياسات. 8-عدم اهتمام الدولة بسبب ارتفاع كلفة التقييم.

- (الفصل الخامس): مخصص لدارسة نماذج تطبيقية متنوعة للسياسات العامة عبر ثلاث مباحث: الأول للسياسات العامة في العراق، والثاني للسياسات العامة في ماليزيا، والثالث عن السياسات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية. وهي تحارب متباينة من حيث القدم والتطور وتحقيق النتائج

• **المبحث الأول**: السياسات العامة في العراق: العراق دولة تحتوي إمكانيات هائلة، وموقع جغرافي مهم، ومكانة حضارية عريقة، لازالت تمر بمرحلة تحول تعتريها مشاكل كثيرة، تعد أغلبها معوقات تحتاج إلى وضع سياسات عامة فاعلة، وتطوير القطاعات الخدمية والإنتاجية، ومختلف المجالات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والعسكرية، والصحية، والتعليمية، وغيرها.

أولا – فواعل صنع السياسات العامة في العراق:

1-الفواعل الرسمية وأهمها: أ-السلطة التشريعية. ويكون دور مجلس الاتحاد دورا استشاريا في مجال صنع السياسات العامة، وذلك بإيضاح مواطن القوة فيها، أو حدود

التقصير والضعف التي تعانيها سياسة معينة. ب-السلطة التنفيذية، تمتلك دورا فاعلا ومؤثرا في عملية صنع السياسات العامة، عن طريق الصلاحيات التي خولها الدستور. وذلك في عدة مجالات يتمثل أهمها بما يأتي: 1-مشروعات القوانين، تقدم من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء. 2-تخطيط السياسات العامة والخطط العامة للدولة. 3-اقتراح مشروعات القوانين 4-إصدار الأنظمة والتعليميات والحساب الختامي وخطط التنمية. 5-إعداد مشروع الموازنة العامة والحساب الختامي إلى مجلس النواب لإقراره. الجدير بالذكر يحق للسلطة التنفيذية الطعن بالتشريعات والقوانين التي يصدرها مجلس النواب، في حال عدم دستوريتها، أو عدم مرورها بالخطوات والمراحل التي رسمها الدستور. ...

ت-السلطة القضائية، لها دور في عملية صنع السياسات العامة، وقد منح الدستور العراقي 2005 السلطة القضائية حق الرقابة القضائية على السلطة التشريعية، وما تقره من قوانين وتشريعات وسياسات عامة، ويذكر الكتاب أن هناك صلاحيات مشتركة تقع على عاتق السلطات الاتحادية حصريا أهمها:

أ- رسم السياسات الخارجية والتمثيل الدبلوماسي، والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وسياسة الاقتراض، والتوقيع عليها، ورسم السياسات الاقتصادية، والتجارية الخارجية السيادية.

ب-وضع سياسة الأمن الوطني. ج-رسم السياسة المالية والجمركية وإصدار العملة، وتنظيم السياسة التجارية عبر حدود المحافظات والاقاليم، ووضع الميزانية العامة، ورسم السياسة النقدية. د-وضع مشروع الموازنة العامة والاستثمارية. ه-تخطيط السياسات المتعلقة بمصادر المياه.

وذكر الكتاب، أن هناك اختصاصات مشتركة بين السلطات الاتحادية، وسلطات الأقاليم فيما يخص صنع السياسات العامة أهمها: أ-رسم السياسة البيئية، ب-رسم سياسات التنمية والتخطيط العام، ج-رسم السياسة الصحية العامة، د-رسم السياسة التعليمية والتربوية العامة. ه-رسم سياسة الموارد المائية الداخلية.

2-الفواعل غير الرسمية: أ-الأحزاب السياسية. ب-وسائل الإعلام ج-منظمات المجتمع المدني.

ثانيا: المؤسسات والقوى المؤثرة في تنفيذ السياسات العامة في العراق: وفقا للدستور العراقي، السلطة التنفيذية هي من يتولى مسؤولية تنفيذ السياسات العامة في العراق. كما أن هناك مؤسسات وجهات رسمية، تتمثل بالسلطة التشريعية والقضائية،

وأخرى غير رسمية تتمثل بالأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، لها تأثير لا يمكن تجاهله في تنفيذ السياسات العامة في العراق.

ثالثا: تقييم السياسات العامة في العراق: واجهت عمليات صنع وتنفيذ السياسات العامة في العراق معوقات عديدة أهمها: 1-تردي الوضع الأمني. 2-صعوبة تحديد المشاكل وتعريفها ووضع مقاربات لعلاجها؛ بسبب التوافقات والانتماءات الحزبية. 3-معوقات في إعداد المقترحات ومشاريع القوانين، من خلال رؤية مناقضة لمصالح الفئات والمكونات الاجتماعية، وليس كونها مشكلة عامة. 4-معوقات على مستوى الإدارة وكفاءتها. 5-معوقات على مستوى تقييم السياسات العامة، وآثارها وسببها، والمحاصصة الحزبية والمذهبية والعرقية، التي يتشكل على أساسها البرلمان والحكومة، واقتراح الكتاب خمسة وسائل لمعالجة فعالة؛ تحد من تأثيراتها السلبية.

• المبحث الثاني: السياسات العامة في ماليزيا: يمثل النموذج الماليزي في السياسات العامة تجربة متميزة وحديثة حققت نتائج كبيرة، بالرغم من وجود مشاكل اقتصادية، واجتماعية، وتنوع عرقي، وديني في المجتمع الماليزي.

أولا: فواعل صنع السياسات العامة في ماليزيا: تشترك مجموعة من الفواعل الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسات العامة في ماليزيا والتأثير عليها وهي:

1- الفواعل الرسمية: وهي السلطات والمؤسسات المكلفة رسميا بعملية صنع السياسات العامة في ماليزيا وتتمثل في:

أ-السلطة التشريعية: وتتوزع السلطات التشريعية بين البرلمان الاتحادي والجمعيات التشريعية للولايات، إذ يجوز للبرلمان أن يسن التشريعات والقوانين لكل جزء من الاتحاد ،وكذلك القوانين الفاعلة خارج حدود الاتحاد وداخله، فيما منح الدستور الحق للهيئة التشريعية لأية ولاية في أن تسن التشريعات والقوانين لكل أو جزء من تلك الولاية، ويفصّل الدستور الماليزي الاتحادي صلاحيات وضع القوانين والتشريعات والسياسات في ثلاث قوائم تشريعية هي: القائمة الاتحادية، وقائمة الولاية، والقائمة المشتركة.

ب-السلطة التنفيذية: تتمثل في حاكم الدولة، وهو الملك ومجلس الوزراء، يعد الملك السلطة العليا يستشير مجلس الوزراء، أو وزير يتصرف بموجب السلطة العامة لمجلس الوزراء. كما يمتلك الملك عددا من الصلاحيات أهمها: تعيين رئيس مجلس الوزراء، وتعيين القضاة، ويتولى رئاسة الأركان. يتولى رئيس مجلس

الوزراء وأعضائه تنسيق السياسة الخاصة بالدولة، وتقديم المشورة والنصح للملك، كما أن هناك مؤسسات تعمل تحت إشراف مجلس الوزراء، وتساهم في عملية صنع السياسات العامة، وأهمها: المجلس الاستشاري والاقتصادي القومي، الذي يعد بمثابة منتدى لحل المشكلات العالقة، وصياغة السياسات العامة، ووحدة التخطيط الاقتصادي التي تساهم في وضع الخطوط العريضة لسياسات الحكومية، بالإضافة إلى أن السلطة التنفيذية، لها دور آخر في السياسات العامة للبلاد من خلال سلطتها في إجراء البحوث، وتوفير رعاية لمراكز التجريبية، ومراكز التعبير عن الرأي، وتقديم المشورة الفنية إلى حكومة الولاية...

ج-السلطة القضائية: يأتي في المرتبة الثانية لفواعل صنع السياسات العامة السلطة القضائية .

د-مجلس الحكام: ويتألف من حاكم الدولة وحكام الولايات ونواب الحاكم، يحق للمجلس التداول في مسائل السياسة الوطنية، وينبغي استشارة مجلس الحكام قبل إحداث أي تغيير في السياسة التي تؤثر على العمل الإداري.

ه-المجلس الوطني للحكم المحلي: ويتألف من وزير يترأس المجلس وممثل عن كل ولاية ، ومن مهام هذا المجلس وبالتشاور مع الحكومة الاتحادية وحكومة الولاية صياغة سياسة وطنية؛ لتعزيز وتطوير ومراقبة الحكم المحلي في أرجاء الاتحاد، وتتبع الحكومة الاتحادية صيغة هذه السياسة.

و-مجالس الولايات التشريعية والتنفيذية: لكل ولاية مجلس تشريعي يقوم بوضع السياسات والتشريعات الخاصة بها، والمجالس التنفيذية لها صلاحيات تتعلق بوضع السياسات العامة الخاصة بالولايات، وسن التشريعات والقوانين.

2- الفواعل غير الرسمية: يمكن القول أن الفواعل غير الرسمية لا تضطلع بدور فاعل ومؤثر في عمليتي صنع وتنفيذ السياسات العامة في ماليزيا، إلا أن الأحزاب السياسية تؤثر في عملية صنع السياسات العامة، من خلال وجود ممثليها في السلطة التشريعية ووزراء في السلطة التنفيذية، ومن خلال نشر بيانات وإعلانات علنية، حول عوامل قوة وضعف أي خطة أو سياسة عامة.

ثانيا: المؤسسات المساهمة في تنفيذ السياسات العامة في ماليزيا وهي: السلطة التنفيذية، 2-السلطة التشريعية، 3-السلطة القضائية، 4-المجالس التنفيذية في الولايات.

ثالثا: تقييم السياسات العامة في ماليزيا: 1-استطاعت بالرغم من تعقيدات الأعراق والفقر اعتماد سياسات عامة أسهمت في تحقيق الاستقرار السياسي، والتوافق والتعايش العرقي والديني، والتطور الاقتصادي. 2-أولت الحكومة الماليزية اهتماما كبيرا للاستثمار في الانسان(التعليم والتدريب) بعده الهدف والوسيلة لأي سياسة عامة.3- تصاغ السياسات العامة على شكل خطوط طويلة الأجل وأخرى قصيرة ،وبعدها تطلق بصيغة رسمية على شكل صعد مختلفة...4- تتمتع السلطة التنفيذية بصلاحيات واسعة في مجال تنفيذ وتقييم السياسات العامة، مقابل ضعف السلطة القضائية.5- تكمل السياسات العامة في ماليزيا الواحدة الأخرى 6- من ضمن سياساتها العامة الاهتمام بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، عن طريق رفع المستوى المعاشي، والتعليمي والصحي، ولا سيما للسكان الأصليين الملايو. 7-السياسات العامة دائما ما تدخل في مفاوضات مستمرة بين الأحزاب السياسية القائمة على أساس عرقي؛ الأمر الذي يجعلها تحظى بالاتفاق. 8-تتميز أجهزة وفواعل صنع السياسات العامة في ماليزيا عن غيرها، بوجود هيئات متخصصة ومختلفة بتقديم الخطط والدراسات إلى السلطات التشريعية والتنفيذية.

• المبحث الثالث: السياسات العامة في الولايات المتحدة الامريكية، تجربة السياسات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية من أعرق وأهم التجارب على المستوى العالمي، إذ نشأت وتطورت دراستها في الجامعات والمؤسسات الأكاديمية الأمريكية، وحظيت باهتمام كبير في ميدان التطبيق.

أولا: فواعل صنع السياسات العامة في الولايات المتحدة:

1- الفواعل الرسمية وتتمثل في: أ-السلطة التشريعية(الكونغرس) ويتكون من مجلسين: مجلس الشيوخ ومجلس النواب، ويضم الأول شيخين عن كل ولاية، بصرف النظر عن حجم السكان، ومجلس النواب يضم (430) عضوا بحسب سكان الولاية . للكونغرس الحق في طرح مشاريع لمختف القوانين والسياسات في كافة المجالات، وحتى إعلان حالة الحرب. ب-السلطة التنفيذية: الرئيس و14 وزيرا وعدد من الوكالات الرسمية وغير الرسمية، ويعد الرئيس أكبر راسمي السياسات العامة في النظام الأمريكي. ج-السلطة القضائية: المحكمة العليا، ومحاكم الولاية، ومحاكم أولية، وصلاحيات السلطة القضائية في صناعية السياسات العامة تأتي من الدستور.

2- الفواعل غير الرسمية وتتمثل في: أ-الأحزاب السياسية. ب-الرأي العام. ج-وسائل

الإعلام د-جماعات المصالح. ه-مراكز الفكر والأبحاث.

ثانيا: المؤسسات والقوى المؤثرة في تنفيذ السياسات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية

1- المؤسسات الرسمية وهي: أ-السلطة التشريعية، وأهمها وظيفة الإشراف على السلطة التنفيذية، ولها عدة صور. ب-السلطة التنفيذية، تعد من أقوى السلطات التنفيذية على صعيد الأنظمة الديمقراطية، وللرئيس سلطة الرقابة على تنفيذ السياسات العامة، كما له سلطة قانونية لتنفيذ التشريعات. ج-السلطة القضائية، تمارس دورها في عملية تنفيذ السياسات العامة، عن طريق الرقابة القضائية لدستورية القوانين في حدود اختصاص المحاكم.

2-القوى غير الرسمية: تؤثر القوى غير الرسمية مثل الأحزاب، وجماعات المصالح، والرأي العام، ووسائل الاعلام، مراكز الفكر، في عملية تنفيذ السياسات العامة؛ لكونها مستفيدة من تنفيذ سياسات عامة معينة.

ثالثا: تقييم السياسات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، 1-يعد من أعرق النماذج قي مجالات الاهتمام الأكاديمي والرسمي، وجسدته على أرض الواقع، 2- حققت تنمية وتطورا في المجالات السياسية والاقتصادية والتعليمية ...إلخ.3- هناك تداخل في السلطات، في عمليتي صنع وتنفيذ السياسات العامة.4- تتداخل صلاحية السلطات من جهة ، ووجود فواعل غير رسمية مؤثرة في عملية صنع السياسات العامة 5- يتباين موقف ودور الأحزاب الرئيسية من قضايا ومجالات السياسات العامة ، الحزب الجمهوري يوصف بأنه (محافظ) والديمقراطي يوصف بأنه (ليبرالي) . كل بحسب القيم التي ينطلق منها.

الخاتمة:

تعرفنا من خلال رحلتنا مع فصول ومباحث كتاب (السياسات العامة بين النظرية والتطبيق) على نشأة، وتطور مفهوم السياسات العامة، والاهتمام بدراستها، وعملية صنع السياسات العامة وطبيعتها، والفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة فيها، والتعرف على طبيعة عملية التنفيذ، وكذلك عمليتي تقييم وتحليل السياسات العامة، والتعرف على مفهومها والجهات المعنية بها، ومتطلبات كل عملية، وآخرها ما تم تناوله من ثلاثة نماذج متباينة لتجارب تطبيق السياسات العامة.

سياسات ودراسات

مجلة علمية تصدر عن
المركز الليبي للدراسات

المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات هو مؤسّسة بحثيّة مستقلّة تعنى بالشأن الليبي دون إهمال ما يتصل به من قضايا إقليمية ودولية.

ويهدف المركز للمساهمة في ترقية النشاط البحثي وتقديم مواد علمية تبحث مختلف القضايا التي تخص ليبيا كما يركز على تكريس ثقافة الاعتماد على المعلومة الصحيحة ونتائج تقديرات المواقف العلمية والبحوث واستطلاعات الرأي ويوجه اهتماما خاصا لوضع السياسات العامة واتخاذ القرارات.

كما يُعنى المركز بتشخيص وتحليل الأوضاع في ليبياّ، دولة ومجتمع، وبتحليل السّياسات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة، وبالتحليل السياسي والاقتصادي، ويناقش التحدّيات التي تواجه البلاد على مستوى المواطنة والهويّة، والتّجزئة والوحدة، والسّيادة والتبعيّة والركود العلمي والتكنولوجي، وتنمية المجتمع وتطوير مؤسسات الدولة، وتطوير المجتمع المدني في الانتقال الديمقراطي.

كما يُعنى المركز بدراسة علاقات ليبيا مع محيطها الإقليمي والدولي ودراسة سياسات الدول تجاهها وتقدير المواقف الصحيحة حيالها.

ينحصر اهتمام المركز بالجوانب التطبيقية للعلوم الاجتماعية، مثل علم الاجتماع والاقتصاد والدّراسات الثقافية والعلوم السياسية في الحاضر والمستقبل، ولا يلتفت إلى الدراسات التاريخية إلا بالقدر الذي تتطلبه دراسات الحاضر والمستقبل، كما لا يغرق في الاهتمام بالقضايا والمسائل النظريّة، والنظريّات الاجتماعيّة والفكر السياسيّ، إلا لمناسبتها للقضايا التطبيقية وارتباطها بتحليل النظام والثقافة السائدة في مسعى لطرح البدائل العلمية الصحيحة.

ينتج المركز تقارير اسبوعية وشهرية وبحوث ودراسات، ويدير عدّة برامج متخصّصة تعنى بالتطوير المؤسسي، ويعقد مؤتمرات وندوات وورش عمل ودورات موجّهة للمختصّين، وللرّأي العامّ، ويعد استطلاعا للرأي بشكل دوري وتصدر عنه مجلة علمية باسم "دراسات وسياسات".